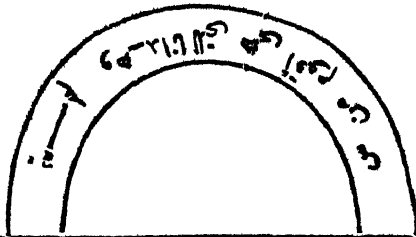


أمرنا في هذا الكتاب وجميعه مولانا السبل

بسم الله الرحمن الرحيم

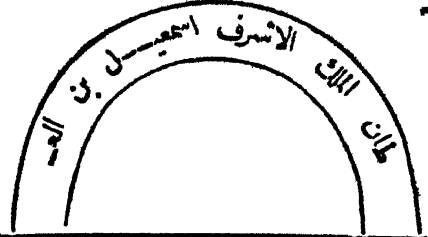
الحمد لله ولي	الحمد	ومستحقه الذي لا يقوم	بحمد	وأحد من خلقه وأشها
معبود الخلق الا	الله	والاله لهم سواء وصلى	الله	على سيد البشر
ربنا ما رفيع منار	حق	فلح وأضاء نور علم وسطح	ا	علم ان العلم مص
تسنى به الاممة قد	جده	الله وأننى عليه وأشرف ما	ستفتح	من العلوم ع
الفقه فن صام	وصلى	فضرورته اليه ومن عامل ونكح	و	طابق فهو كل عابه ف
ل للعباد مما حفظ	الله	به عليهم أركان الاسلام كالخو	الصلاة	والصيام ومنقول ومعة
ي يمسر تحصيله	على	الانام الابعلاء أعلام يدلونهم	على	الحلال والحرام و
فضل يروى عن سنة	محمد	نبيه المختار من البريه و	رسوله	المبعوث باكرم سجد
هذا نعتته وصفته	وآله	أهل الله وخاصته بهم تحفظ شريعة	محمد	وسنته الله
اليك هادين لاضالين	و	لامضلين وادخلنا في رحمتك أجمعين	وبعد	فهذا
كت كتبه لم أسبق	بعد	اليه ألقته مختصرا في الفقه	فا	واعان
امره على هذا	فهذه	نعمة من الله لا يوفي شكرها	قول	ولا ع
بديعة بليغة منها	نبذة	من تاريخ الدولة الرسولية وثى من	الكلام	في معاني
واحرى مع دودة اذا	جمعها	من أوائل سطوره انتظمت عروضها فهذه	ثلاثة اشياء	وع
جمعته من آخر كل سطر	وطرفه	في علم القوافي فانفتحت هذه	وهي	خمس
من تأملها عجب	اختراعها	لاعلى منوال ورسمت لها	اسم	على غيره
وجاء مؤدبا وجاء	مؤرخا	كتاب الطهارة بالماء الطهور وطاهر	و	نجس فاس
لكل ماء باق على صفته	دو	ن غيره ونعني بالطاهر ما استعمل في	فعل	الطهارة
الخس تغيره وليس	له	اليه حاجة فان تغير بالنجاسة نجس	وحر	م استعماله
نال ولم يغيره فنند	أئمة	العلماء نجس مادون القلتين والمعرو	ف	ان الشمس يكر
ستعمال له في جميع	الزمن	وقيل في الصيف خاصة باب الاثنية	والا	ستعمال للطاهر
انت خشباً	وعظما	الامن النقدين ويكره التضييب به ما لا بر	سم	الحاجة اليه
وان كان	ماو	ما فطهرته تصح وان نجس بعضها ولم	يعرف	توضاً بما فقه



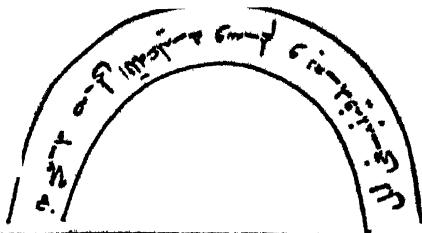
34786

١١٥-٢٢٠

٢



ط	طهارته ظنا باب السوا ك	يستحب السواك لكل من هم	بدخول	في الصلاة ولتغيب ي
ا	الفم بما يـــــــؤذي الشام	والجليل ويسستاك عرضا و	الا	راك أفضل اذا كان يباسم ع
ن	ندوة وكل خشــــن و	من يلبس بجزى باب الوضوء لا تخا	لف	في استحباب التسمية قبل ل
ال	الوضوء لما فيها من العين	والبركة ثم ينوي رفع الحدث	والاد	زم ان تقارن اول جرم م
م	مغسول من وجهه ولو بنى	على نية قارنت المضمضة فلا حتى تدو	م	الى غسل الوجه ولو و
ل	لازمها الى فراغ غسل ال	جلين فهو حسن ويسق غسل الكف	والا	ستتساق والمضمضة ثم المبالغة ه
ك	كرهت للصائم اقتداء بر سول	الله صلى الله عليه وسلم ويستحب ا	ضافة	الاستنثار اليهما والجمع قد د
ا	اقتوا انه بثلاث غمرات افضل	ثم يغسل بعد ذلك وجهه والكأب والاعبار	شاهدة بوجهه بلى ا	من الشــــعروا بين ن
ل	لو كان في منابت اللحية ماو	ها من الشعر لم يجب غسل ماتحته وما نزل	عنه	يان الماء على الاعضا ا
ا	الوجه وحدوده فكذا ك	يجب غسل ظاهره ثم يديه مع مرفقيه	وجر	ويسن مسح ككل ل
ش	شــــعرا وبشرا واجب الا	الرأس ففرضه المسح ولو شعر	ه	هذه ترتيب العمل ل
ر	رأسه فلا يجزى ما انحد ر	عن حده من الشعر ثم رجله مع كعبيه	والافعال	والتثليث وتخليل المنابت ت
ف	فيها فــــر ض	وتسن الموالاة وعدم الاستعانة فيما منه	بد	الحــــر لا البرد وفي ي
ا	اما التشفيف ففيه وجوه الاول	يكبره وقيل لا وقيل يكبره بعد د	خول	مة للقيام يوم وليلة ومدته ه
س	سبيل الله قــــل الـاطان	لتارك الوضوء باب مسح الخلف مدته	التا	ترلقــــدم ولا يجزى ي
م	مــــلا يشترط الملك	بل يجزى خف مغسوب ولا يجزى الا	السا	لا تحسب المسدة حتى ا
ع	عــــى القول المنصور	حجته ولا يلبس الابعد غمام الطهارة لا	كنه	يقم بل سافر لم يسبق ق
ي	يــــا مسافرا ثم نو	ى الاقامة او مسح مقيما	ولم	انقضت مدته أو اجنب او و
له	له الامــــر قــــم وظهو ر	الرجل من الخلف ومباشرتها التماسه	وكونه	يستوجب الغسل ثم م
ا	أة الماسحة الد	م من حيض أو نفاس ككل ذلك	امر	ن قل ويسق مسح أعلى قدم م
ل	لــــه خطوطاوا بن	ما مسح من أعلى الخلف اجراء و	ا	الخارج من السبيلين وان لم يكن ن
ط	طــــه له وتقليل الماء عمر	له فليتمده باب ما ينقض الوضوء وهو	وهو	لواوزوال العقل الامن جالس س
		وام ومثلهــــما سائر المحارم	قا	



ب	بمعمل الحدث	على	الارض نام ممكنا مقعدته ولو زا	لت	احدى اليديه عن المكان	ن
ا	انتقض ومس فـرج	ال	جـل والمـرأة بينان الكف	ولم يقل	احـد بفرق فيـه	ه
س	سواء الصغير والكبير و	سو	الـ القـبـل والدبر من الحى والميت	والامر	فن يـقن طهـرا أو حـد ثا ثم	م
ا	استراب وشك انه يرجع	لى	اليقين الذى هو الاصل ويقال للمحدث	اترك	الصلاة والطواف ومسح	ح
د	دفة المصحف بلا حائل وجهه	وهو	سواء جعله فى كيس أو صندوق واذا	اكتب	فى مـثـل الدراهم	م
ا	ابيع للمحدث جملها	باب	الاستطابة يقدم داخل الخلاء يساره	وما	حجبـه من ذكـر تباعد	د
م	منهـ واعتماد اليسرى	خير	واستقبال القبلة واستدبارها دون ما	عداها	حرام وهـ اذا فضل خص	ص
الله	الله بهـ هذه الجهة و	فتحـه	لنا وان اسـتقبل القـمـر من أو تكلم	فهو	مكروه ومن بال	ل
ا	أو تنعوط ونسرخ فليحمد	الله	ولا يسول فى ثقب وسرب ومهبرج و	حرف	من الامـكنة قـوى	ى
ى	يرش عليهـ البول ولا	على	طريق وناد ومساقط الثـمـر	والا	استنجاء واجب والاولى ما	ا
ا	أثنى الله بهـ عـلى	أهل	قباء جمعوا فى الاستنجاء بين الماء والخجروا	سم	الاستنجاء يقـع بـكل	ل
م	منهـ ما والماء أفضـل و	الا	حجار كافية الا النجس والمحترم والمطعم و	نكره	له الاستنجاء باليمين ولا يستعمل	ل
هـ	هـما يساره والا شجبا	ر	وكل جامد قالع له حكم الخـجـر	ومعرفة	الاستنجاء واجبة فى أرادـه	هـ
و	واكتفى بالخجر فالتغر	ض	الانقاء وليكن بثلاث مسحات	فما	فوقها وان انتشر ووقع	ع
ب	باطن الالبـة أو	تواصل	البـة ولـم يجاوز القـطـع طـع الخلق	صح فيه	الخجروا ن زاد عليهـ	له
ع	عاد الى الماء ولم يجزه الخجر	بعده	باب ما يوجب الغسل يجب بالانز	ال	وبالإلاج حشفة فرجا ولو	و
د	دبر اثم الانـزال و	الا	يلاج بوجبه على المرأة والفروج كلها	مؤثرة	من آدمى وغيره وبجـهـن ونقاس	س
ف	فلو نام وحده ووجهـه	سلا	لـ فى مرقده تشبهه المنى وتشبهه المذى	فهو	نخير بينهما وما وجب من الافعال	ل
هـ	هجره على المحدث فهو حرا	م	على الجنب مع المكث فى المسجد وقراءة القرآن و	نكره	له عبور مسـجـد الا اذا رام	م
ذ	ذلك لغـرض ولو ذكر النـم	وتواتر	ها فقال الحمد لله رب العالمين لم يضر باب	و	صف الغسل و	و
ا	امر شرطه النيسة فيجب	على	مريده نية الغسل أو استباحة واحد من	جملة	مالا يستباح الابـهـ	هـ
ا	الغسل ولا يصح الامن	المسلمين	فيعيدة الكافر اذا أسلم والغتسل يتعهد	المعا	طف فينبـهـ	نـ
ل	لكل ان يتوضأ قبل	الا	غتسال ثم يغسل جسده ويتبع المنابت واطا	رف	الشـعـر ويخلل	

ك	كثيفها بفعله ثلاث	كرا	ت والفرض غسلة واحدة وسننه	خس	غسل الاذى ان	ن
ت	تلتطخ به والخشوع اما	م	الفصل على الرأس والتلميم والتيمان وتحليل	المضمحل	من الشعر ثم الغسل اذا	ا
ا	اجتمع مع الوضوء تد	خلا	والحيض والجنابة يتعدا دخلا واما	مثل	الجنابة والجمعة فلا يغضى النظر	ظر
ب	يدخل الاثر اذا عر	فته	معه بالنية ﴿باب التيمم﴾	هو	عند الحاجة اليه واجب في	في
ال	الاحداث كلها بالطاهر	من	التراب الخالص من مخالط كالجص والدقيق	و	ان يكون بضربتين للجميع	ع
ف	فصاعدا ناقلا الى	سنة	وجهه ويديه والنفل ركن عند أهل	العلم	وينوى استباحة الصلاة أول	ل
ت	تيممه وفرائض التيم	ست	نية الاستباحة لان التيمم لا يرفع الحدث	مثل	الوضوء ثم النفل كما تقدم	م
ه	هناك وضربتان فصاعدا	و	مسح الوجه وتقدمه ومسح اليدين و	زيد	ت المـوالاة أيضا	ا
في	في قول ومبجاته	عشر	عدم الماء أو كونه محتاجا اليه مع	و	جوده لعطش محترم أو تحصيل	ل
ال	النفقة أو قضاء الد	ين	بيعه أو وجده ولم يجد	ما	يشتره به أو وجد الثمن ولم يلق	ق
ع	عنه غنى أو كان قد	و	جده باكثر من ثمن المثل أو خشي عدو الو	دخل	اليه أو خشي منه عدوا و	وا
ر	وعدة أو مرض رجما قا	ست	نفسه منه التلف أو بردا يخشى	عليه	منه التلف وكذا زيادة مرض في	في
و	وجه صحيح ومضجع	مائه	في الوقت تيمم ويقضى فالتيمم ففر	ال	العذر بطل تيممه الا	ا
ض	ضارب في الارض قد أحرم أو	كانت	صلاته تسقط بالتيمم ثم يبطله الوهم	مثل	رؤية الركب وشرطه الوقت فن	ن
ا	اراد التيمم له لـ لا يجوز	له	قبل وقتها ولا قبل الطلب ولا يصلي	الانسان	به أكثر من فريضة ويصلي	ي
و	وراءها وقبلها من النـو	ا	فل ماشاء والكسير يمسح الجبيرة بالماء وتيمم	والرجل	الجريح يغسل ماعرف	رو
له	له من الصحيح ويتيمم في	لو	جهه واليدين للجريح ﴿باب الحيض﴾	واسم	الحيض يقع على الدم المقيـد	المقيد
ب	بصـفات نذكرها	قا	لوا أول سنه تسع وأقله يوم وليـله و	الا	كثرخسة عشر كالطهر وهو	و
خ	خداقله وما لا كثره حدشا	ثع	فان عـبر الاكثر فلندم الحيض	شارة	تـيزه فلترجع اذا	ا
ر	رجعـتها اليها والصحيح	المشهور	ان التميز مقدم على العادة فا	ذا	فقدته ردت الى عاداتها من قبل	ل
ا	اما اذا لم تكن معتاد	ة	فانها ترد الى أقل الحيض	وهذه	تسمى في مطـلق	مطلق
ل	لفظهمـ المبتـدأة والـانـار	الانـار	المعول عليها مدة الحيض ووقته	وتحويها	التميز اذا نسبـيتها ثم	ثم
ط	طلبت الـلاص	ا	حماطت وانغسلت لكل فرض وصلت وصامت	وما	لـزوج ان يطأها	ا

ويحرم وطئها في هذه الحالة المذكورة	ويحرم بالحيض ما يحرم بالجنابة	اضيف الى ذلك عدم التحليل
لعبورها في المسجد ولما	تحت الازار والاصوم واذا انقطع حملها	واحد منها وهو الصوم
وبقي سائر ما حتى تغتسل و	م النفاس يحرم ما يحرم من الحيض	من هذه وأقله مجبة والاكثر
هو هوسون وغالبه	ربعون فان عبر فهو كالحيض في الرد الى هذه	المعارف من العادة والتمييز والرد
في من كان	مبتدأة الى الاقل والاستحاضة لا تمنع الصلاة	وف انما تحفظ وتطهر ولا تنقف
عن الصلاة مبادرة لصولته	باب النجاسة وهي الكلال	والخنازير وما تولد منها منها
والدم والمذي والودي و	جميع والبول والقيح والخر والميت	وهو فيما عدا السمك والجراد ثم
لا ينجس الاذى لكرامته	لو لا يطهر من النجاسة بالاستحالة الا	جلاود الميتة اذا
نقبت بالدباغ لا الكلال	والخنازير ثم الجر اذا تخلت فان طرح ما وقع	عليه فيها مما يخلل
منع الحكم طهارتها و	نجاسة الكلب والخنزير لا يطهرها الا العسل	سبعاء احدها هن بالزغام م
فاما ماسواها فاذا	الغسل عينها ولو باحدة كفي	هذا حتم وليس هو و
على بول غلام ما اعتادت	معذته الطعام واجب بل يكفي النضح	للفسوس وليس س
ي يجزى في بول الجارية بل لا بد	من الغسل باب الصلاة	يوجبها والصلاة ليس س
لها موجب سوى	سلام والبالوغ من عاقل طاهر ما	المردت والسكران ولو و
نام لم تسقط عنه و	الاعذار هذه لا تصح منهم الصلاة	الا الصبي فانه يؤمر بها ا
ثم وقت الظهر	الزوال الى مصير ظل الشيء مثله و	سوى ظل الاستواء ولو لو
ازداد أدنى زيادة	وقت العصر فاذا صار الظل مثلين	آخر الاختيار وتتصل صل
نية الجواز بالغروب والمغرب	قته بقدر وضوء وأذانين وخمس ركعات و	هذاعلى ما يروا و
يوم بين جبريل الاوقات	والعشاء تدخل بغروب الشفق الاحمر	تسميها العتمة وثلاث الليل ل
هو آخر الاختيار والجواز	طلوع الفجر الثاني ثم يدخل الصبح	الفجر والعتمة وخروج
الوقت منه بطلوع الشمس و	اخراج صلاة عن وقتها واول الوقت ا	درجة وتقضى الفائتة ثم
جملة القول انه ان عصى	بتأخيرها واجب فوروا لا فعل الى التراخي	يستحب ترتيب القضاء اذا خال ال
زمن الحاضرة متسعا فان	ضيقه بدأ بباب الاذان	المؤذن سنة وترتيب حروف

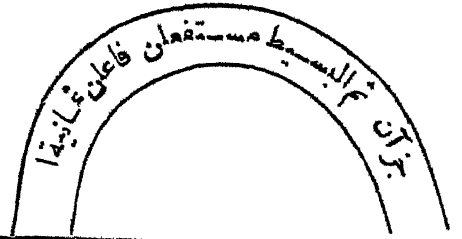
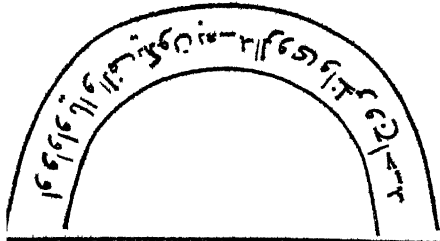
أ	لاذان شرط ويسـ	ذلك	للحاضرة والاولى من الفوائت ويقم للباقي	و	لاتؤذن المرأة وتقـم ولو
ب	استعمل نفسه فيه فهو	على	الاصح أفضل من الامامة ويثنى وتفرد الا	ج	ات السنة بترتيب له وادراجها
م	مع تننية لفظ الاقامة و	صاحب	الصوت الجهـوري الحسن اولى	و	العلماء باشتراط ذكر عاقل
ق	قائل بالاسلام ويؤذن في	ديار	هو مسجد جماعة ومنفرد ويستحب	الرفع	للمصوت به ولا يصح
ب	بالاقامة فان كان في	مصر	كبير ندب للمسجد مؤذنان فان لم يستغن الا	بالضم	لأثنين اليهم لم يضر
و	ولا يكون المؤذن تحت	الملك	بل تستحب فيه الحرية والعدالة والنصب	له بهـ	يرا فان ترك
ض	ضربا جاز لكن	الكامل	اولى ولفظ تكبير الاذان ساكن وقد يحرك	بالفتح	ويؤذن متطهر راجعا
ا	اصبعيه في سماخيه فان ابى	فارسل	يديه لم يضر ويؤذن مسـ	و	في الجميع لـ
ل	اليمن والشمال ولا يتكلم	الى	تمامه ويشترط الوقت ويصح في	ا	الصبح بعد زوال وال
ع	عماد الليل وهو نصفه و	البلد	اذا عدم المتطوعين تصدى الامام	لجر	يان رزق المؤذن ويجعل جعل
ر	رزقه اجرة وقيل ذلك من	الحرام	باب ستر العورة لما خذ طرفه	بالكسر	عن نطـ
و	واجب عليه سترها	سرا	وعلانية وقيل لا تجب في الخلوة	والجزم	بوجوبه الا في موقف
ض	ضرورة اصح ويسـ	يا	في الى الصلاة في قيص ورداء ويؤمر	بازالة	ثياب الحرير ويعفى عما في الحر
وال	والاطراف منه وللراة	ة	لبسه وعورة الرجل من المرة الى الركبة و	الحر	قماعد الوجه والكفين وليست
ع	عورة الامة الا كالرجل	ومن	وجد خرقه سـ	كه	وستغريه فان اعوزه
ار	رياش صلى عريانا ولا اعادة	عليه	باب طهارة البدن وما يصلى فيه	و	عليه تبطل صلاة المصلى اذا
و	وقعت عليه نجاسة و	العهد	لانسة طعم من جبر عظمه بنجس الانزعه وان	نصب	في ترعه الا اذا حصل
ض	ضرره تلف ويعفى عن قليل	من	دم البراغيث والفصد والبثرات وكذا كثير من	الجميع في	الاصح وكـه فيما روى
هـ	هنا الصلاة في طريق وحمامه	سا	ابل لا غنم ويحرم في المغصوب والحرير الاعلى	الاناث	ويصح في جميع الاحوال وال
وال	والانسان اذا نجس أحد ثوبيه	جا	زله الاجتهاد باب الاستقبال استقبال	كسر	البيت لازم للمصلى ولا يعذر
جز	جزما الا بشدة الخوف وبياح	له	تركه في نافلة سـ	هـ	طويلا أو قصيرا أو استبعد
الاخير في وجهه	فا	ن سهل الاستقبال على المتنقل المسافر	مثل	الماشي ومن ينعطف	ف
م	مركوبه ويسـ	رسل	لزمه الاستقبال بالاحرام والركوع و	السجدة	والفرض اصابة العين فلو

ن	نأى عنها زمه ذلك بالطنو	اهل مكة	يلزمهم ذلك يمين	وا	لبيد اذا اخبره عالم وقال ال
ن	تمج القبلة هنا قبل	الخبر	وان اخبره مجتهد فلا ومن صلى	و	سط الكعبة أو عليها صحت
ص	صلاه اذا صلى و	الى بن يديه	سترة متصلة فان لم يكن هنا	ك	سترة فلا ومن بان له انخطا ا
ف	في اسـ متقباله أعاد	و	الله أعلم باب صفة الصلاة	وا	لمصلي يمين الفريضة بالنية ونا
ا	الزموا النطق ويمين الراتبة	لما	فيها ويكفي لغيرها نية الصلاة لعدم	خو	ف اللبس وبـ وازى
ل	لعط التكبير بالنية وندب	رفع	اليدين بالتكبير الى المنكبين وبعدذا	ك	يضعهما تحت صدره ولا باس
ب	بوضع اليدين على اليسار بل	ذلك	سنة ثم باقى بدعاء الاسـ فتتاح	و	يتنوذ ويقرأ العاتحة وهو و
ي	يرتل وقراءتها فرض والخيرة	اليه	في السورة فانها سنة والمأمومون لا يزا	جو	نه في الجهرية على قراءتها أو ما
ت	تلاوة العاتحة فيلزمهم واذ	وجد	الامى من يعلمه العاتحة تعلمها وذا	ك	اجب فان عجز عنها أ بدل
وال	والبدال ان يقرأ قدرها من	سائرا	لقرآن فان عجز فذ كرا فان عجز	فو	قوف بقدرها وعليه أن يردد
جزأ	جزأ حفظه ثم يركع	الى ان	تبلغ يدها ركبتيه مطـ مـ وذا	ك	هو الفرض وماعدها دخيل
لا	لا كمال الاجر مثل	ا	لتكبير ورفع اليدين ووضعهما على الركبتين فيه	و	يقول سبحان ربى العظيم وهو
غير	غير خير ويكرره ثلاثا فاذا	قى	بذلك اعتمد دل حتى يطـ مـ و	ذ	لك فرض والوصل
ل	له بالتحميم والدكر المعروف	الى	آخر سنة ثم يهجد بجهته وأقفه ولو انحرف	ومال	على جانب كره ولو و
ل	لم يسجد الا على الجهة كفى و	الر	جل يستحب له المجافاة واقلال البطن و	رفعها	عن الفخذ والنسا
ب	بمعكس ذلك ثم	يا	قى بالتسبيح المشهور ويدعو بما شاء حتى	بالو	لدوال دخول للبلد والخروج
ي	يجوز كل ذلك ثم يرفع وفر	ضه	ان يجلس مطـ مـ وندب انخراج اليمنى ظاهرا	او نصبها	وافتراش اليسرى ولا يخفا
ت	تلك الهيئة فـ	خرج	رجليه من تحته كره الا فى آخر الصلاة وبانى	بالا	ذكر ثم يسجد ثانيـ وهـ ل
ي	يجلس للاستراحة وجهان و	المصر	ح باستجابها الاكثر ونـ ولا تخا	لف	ان الثانية فى جميع ما روى
س	سنة وفرضا كالأولى ولكن لا	يو	قى بها بالاسـ فتتاح ثم يجلس للتشهد	وجر	ت السنة أن يتشهد وهو هو
م	مقبوض أصابع عناء دو	ن	المسجدة على فخذه واليسرى مسوطة وليسـ	ها	هنا بالمسجدة عند الحرف الذى
ي	يثبت فيه كلمة الشهادة	منه و	التشهد الاول سنة ياتى فيه	با	لصلاة على النسي ونهى
ا	ان يرد عليها وقيل هى	دخلها	النهى ايضا فلتترك والتشهد الاخير فرض و	لياء	ت فيه بالصلاة على الاـ ويستحب

ل	له أن يدعى وآخرها ولا يزال	محرم	حتى يسلم فينبوي الخروج وسلام الحاصرين	والايتار	سنة وفي وجده لنا	نا
ض	ضعيف يجب الاول	وفرق	بين الركعات باختصاص الاولين بالسورة	الرفع	للموت زيادة على	على
ر	ركعتي آخرها وثانية الصبح	فيها	القنوت بعد الاعتدال واذا انزل	بالا	نام نازلة اسقطوا	ها
ب	بالقنوت سواء أصابت	أموالا	أو أديا باب صلاة المتطوع	لف	في ان الصلاة من أفضل	ل
و	وجوه القرب وانها	عظيمة	الثواب والتجديد وسط الليل افضل	والنصب	بقيام كل الليل اطاق	ق
ال	الكل القول بكبرهاته	وطلب	التمتع في غفلات الناس واخفاؤه	والخفض	به أفضل ومنه ما حصص	ص
ق	قيامه وشعر في	جماعة (و	افصله العبدان ثم الكسوف ثم الاستسقاء والاد	منهما	كسوف الشمس والما كيد	يد
ب	بعده هذا للرواتب فيأتي	من	قبل الصبح بركعتين وبعد الظهر بركعتين و	با	ربع قبل الظهر وقبل العصر وهد	ه
ض	ضاييق في اثباته بعض	ا	لعلماء وبركعتين بعد المغرب وبعد العشاء و	لياء	ت بالوتر وأدنى الكمال هو و	و
ا	ان يأتي بثلاث وأقل	الامر (ن	يصلبه ركعة واكثره احدى عشرة وصلاته	ركعتان	ركعتان والقنوت بعد الاعتدال	ال
س	سنة فيه في النصف	الا	خير من رمضان والفحى وهو من	ركعتين	الى عثمان وتحيية من ورد	رد
قا	قادم الميخدر كعتان	ما (لم	يجلس باب سجدة التلاوة وهي اربع عشرة	سجدتان	منها في الحج وصية عرف	ف
طا	طالها اياها للشكر فا	ن	سجد أحرم مكبر ارفع يديه بسجدة لا	سجدتين	وفي القول الراجح	ح
ل	لا يشهد ببل يسلم	ومنهم (م	ن قال يشهد من سجدها في الصلاة كبر لله	وي) والرفع	ولا يرفع يديه كما ذكر	ر
خا	خارجها ومن فاجأته نعمة	كبير	ة أو اندفع عنه ضرر أو وعدد سجد	للجميع	شكروا ويشترط فيها ما ساف	ف
م	من الطهارة وجميع	الامر	المشروط في الصلاة باب ما يعسد	ا	لصلاة حدث الساهي والعامد	مد
س	سواء في ابطالها وكذا	مبا	شرة النجاسة فان وقعت يابسة فمحاها فورا	فككا) اسالم	منها وتبطل بكشف السترة فلو و	و
ا	ازالتها ربح فسقط البا	رز	على الفور لم تبطل وتقطع النيّة و	بالو	عدي قطعها الى	لى
ل	لقيا غائب وبالخرج من	الدين	فلو ترك فريضا من فروضها عامدا	او	زاد ركنا فعليا من	ن
س	سائرهما أو تكلم بحرفين مثل	بن	أو بحرف مفهم مثل ق عامدا بطلب	وفتحه	ناء أنعمت اذا ضمها في	ى
ا	الصلاة أو تنحى محتارا فا	بر	زحرفين وتبطل بفتحك اسندعاه	وحره	لا بما غلبه ولو يكون	ن
ك	كثيرا بطلت وقيل لا وان	طا	ل وكذلك تبطل بتمم الاكل و	با	لفعل الكثير غير المشرق	ق
ن	نعم سهوه كعمده ولا بأس	س	باصلاح الرداء ونحوه ويكره الالتفات و	لياء	تماوه وفارغ القلب	ب

ث	ثابت الخشوع فيها	فا	ن صلى ومعه ما يمنع الخشوع وذلك	مثل	من حضره الطعام فاقبل	ل
م	مصليا قبل الاكل	منه	ونفسه تشبهه أو يدافع الاخبتين كرهه	الماشون	أمامه ان رأوا	ا
ال	السترة بين يديه	وا	وتكبروها ألقوا والافلا ثم على	الماشين	واذا نصب عصا أو جعل	ل
م	ما بين يديه خطا كفي وكر	ه	تطره الى السماء بباب سجود السهو	ونو	جب اعتماد اليقين ولا عذر	ر
د	دونه فن شاك في عددل	مه	الاخذ بالاقبل ان كان فيها وندب	ن	يسجد للسهو ولو	و
ي	يسهو بزيادة فعل كقيام	و	ركوع وسجود أو بكلام يسجد في	الاثنين	وان نهض ساهيا الى	ي
د	دون القيام ثم عاد ولم ينتصب	لم ينتصب	لم يسجد وفي المسئلة قول لكن حجة	مكسورة	انه يسجد ولا شيء	ي
ر	قاعلم على من سها	بعد	الامام واداسها امامه سجد لسهو	ونو	جب الفارقة بينهما	ي
ا	ان ترك امامه فرضا وها	ها	كذا يسجد من ترك سنة من الابعاض وا	ن	كان عامدا ثم	ثم
ن	تنقح القول الصحيح	من	المذهب ان محله قبل السلام عند	الجميع	وخالف بعض الاقوال	ال
ر	قاعلمن بانه ان كان	هناك	زيادة وأردت السجود لها	جعلت	محله بعد السلام ومتا	نا
ث	ثبت السجود لنفسه	احد	وسجد بعد السلام جاز اذا	با	در قبل طول الفصل وليس	س
م	معرفة طوله وقصره با	لقا	دير بل بالعرف بباب أو قات نهى عن	لعتخ	اباب الصلاة فيها وهي	ي
ا	أول الاستواء الى الز	وا	ل وبعد صلاة الصبح حتى ترتفع الشمس	واذا	صلى العصر حتى تغرب وليس	س
ن	نعم بالنهي جميع صلوا	نه	بل لا يكره شيء منها بمكة ولا ما	أضيف	الى سبب كعائنة وجنازة ولو	و
ي	يصل في استواء يوم الجمعة	ولم تنزل	الشمس لم يكره بباب صلاة الجماعة	وا	لا اجتماع فرض كعائنة وقيل هو هو	هو
ه	هنا سنة وأقلها اثنان	الا	مام والمأموم ونية الجماعة تلزم المأموم	حد	ه وتسحب الامام واجرها	ا
ا	اذا كثر الجمع أفضل و	قد	م أبعاد المسجدين اذا كان الابد	منهما	أكثر جمعا الا اذا تألف	لف
ج	جماعة به ومتى	ارادفرا	قهم بطلت وكره لغير الامام اقامته بسجد	سقطت	بالمطر والريح وليس	س
ز	زمنها أبدا بل اذا هبت	مسا	وكانت شديدة ويخوف معسر لغريم	ورفع	الى ظالم وأكل ما يتأذا	ا
ا	الجليليس به كالبص	عد	منه الفعل لجسائه ويخفف الامام	افعال	الصلاة ولا ذكار ولك	ك
س	استعمال ذلك مع من يرضا	ه	والداخل في الركوع والشهد الاخير هذين	الاثنين	خاصة ينتظر فيها ان	ن
ل	لم يطول انتظار الامام	له	ومن أدركه راكعا أدرك الركعة	و	يحرم ان يكون بينه وبين	ي

م	من يأتي به ركنان	في	المسابقة سابقا كان أو مسبوqa	الجميع	حرام وتحصل لمن أدرك منها	ا
ج	جزأ الفضيلة ولو أدرك	ما	قبل السلام باب صفة الأئمة الأولى	با	لتقدم ذوو الكمال	ل
وا	واذا اجتمعوا فالوا	يقدمو	بعده امام المسجد وصاحب البيت ثم	لغو	ثلاثة فقهه ثم الاقراء وروى روى	روى
و	وجهه ان الافقه والاقراء	يؤخر	ان عن الاورع والصحيح من المذهب	ن	الاورع بعدها ثم يرجح	ح
ال	الاسن على النسب وما	احد	يتقدم بفضيلة مع الفسق وذلك	مثل	أن يكون الفاسق أعرف	رف
م	من العدل بالعقه فتر	ي	تقديم العدل فان استويا في كل وجه منهما	يقترعان	ويكره للرجل ولو	و
ج	جمع فضلا ان يتقدم	و	يصلى اماما يقوم واكثرهم له	يكروهون	ولا تصح امامة المحدث وكذلك	ذلك
ز	زائل العقل وغيره ذين	عشر	كافر واخر سن وارث والنخ وامي ومستمحاضة	و	الخنثى في حق الرجال	ال
و	والخنثى والمرأة في حق ذ	ين	والمتمسك ولحان يغير المعنى كما اذا ابدل	النصب	بالجـ ر في حرف	جـ
ال	الكاف من اياك وأ	عا	د المؤتمم لا بالمحدث وفي الامي وجهه	والجزم بهذه	التردد في	ي
ذ	ذلك أولى سواء علم الا	ما	م يحدث نفسه أم لا (باب) يقف الذكر الواحد	ا	يمن الامام والا تخران تباع	ع
ي	يقف على يساره	وانتقل	كل منهما الى خلفه ويصطفان و	لغو	ضح الحكم اذا حضر	ر
ذ	ذكور وغيرهم فالاقرب	الى	الامام صف الرجال ثم صف الصبيبا	ن	ثم الخنثى ثم النساء ويقف في	ف
هـ	هـؤلاء بموضع مقار	ر	بالامام في الصغرى يجب ان لا يكون بينه	و	بينه فوق ثلثائة ذراع والقرب	ب
ب	بالمسجد غير لازم	ضا	ق أم اتسع لكن يشترط معرفته	الافعال	وان حال حائل بينهما	ا
من	منع الاسـ تطراق نظرت	ا	ن كائنا أو أحدهما في غير المسجد لم يجوز وأ	ما	المسجد فكل بناء وكل	ل
عر	عروضة منه في حكم	الله	موضع للجماعة وان بهدومن الفر	ض	ان لا يتقدم المأموم وورد	د
و	وجهه انه لا يضر وتقف	ما	مة النساء وسطهن (باب صلاة المريض)	و	من عجز عن القيام أو توخى	خى
ض	ضمررا منه جاز	ت	صلاة قاعدا فان عجز صلى مضطجعا	مستقبل	القبلة ويؤتى ولو آل	جـ
م	هـذا به الى ان عجز ان	يو	على برأسه أو مأ بطرفه ويؤتى بقلبه	فا	ن قدر على القيام وهو	و
و	وسط الصبالة قا	م	وأتم صلاته (باب صلاة المسافر)	لماضى	في حاجته له الترخص	ص
ضر	ضرورة للسفر	التا	م وهو ستة وأربعون ميلا في مباح لا	مثل	سفر الا بقى والمشغول	ل
به	بهذا السفر الشا	سع	لغير غرض فاذا فارق بنيان البلد	صلى	الظهر والعصر والعشاء كلها	ها



ج	جميعا ركعتين ركعتين و	من	أحرم مسافرا ثم أقام أو عكسه أ	وشك	هل أحرم مسافرا أو مقميا أو
ز	أحرم مصليا غير	ذی	سفر أو لا يعلم حاله فصلى خلفه أ	و	لم ينو والقصر أتم ولو نوا
ن	ناو وهو مسافر	القعدة	في بلد أربعين يوما صحاح أتم و	المستقبل	حاجة يتوقعها إذا لم ينو و
ثم	ثم أقامة يقصروا ولو	سنة	فاكثر في القديم والمذهب أنه	يقصر	إلى ثمان عشرة ليلة هذا أ
ال	الصحيح والى	سبع	عشرة في وجهه وللسافر الجمع	ويقدم ويؤخر بين ظهر وعصر كما روى	وى
ب	بوقت أحداها ومغرب	و	عشاء كذلك وللمقيم شروط	وهو	أن تكون الأولى منهما أ
س	سابقة وان ينوي ما	أر	أده من الجمع قبل فراغها ولا يفرق و	مس	يده في وقت الثانية لا أ
ي	يلزمه إلا أن يأتي	بعين	نية الجمع في وقت الأولى قبل	فو	انها والتقديم للنازل أولى ولو و
ط	طهرات وهو سائر آخر	شهيد	نابذلك السنة (باب صلاة الخوف) هي أنوا	ع	فاذا كان القتال أ
م	من القبلة وحارب عدو	أقنله	مباح رتبهم الإمام صفين ووصل إلى بهم	ثم	إذا سجد في ركعة بصف ف
س	سجد في الثانية بالآخر	حرب	من لم يسجد ثم لحق به ولو ظهر	له	العدو ولم يك يك
ت	تجاه القبلة أحرم	و	صلى بفرقة ركعة ثم فارقه وأتمت و	أحر	متبعه الأخرى ثم يقومون و
ف	في تشهده فيخرجون	مما	بقي عليهم ثم يسلم بهم ثم في وقو	ف	الانتظار يقرأ وفي المغرب ب
ع	على الصحيح بالأول ركعتين وبأول	ليك	ركعة وفي الرابعة ركعتين ركعتين ولا	نو	جب حمل السلاح ووقع ع
لن	لنا قول يوجبها فيها و	له	مستند من الكتاب أما إذا التحم	أ	القتال واشتد د
فإن	فإنهم يصعدون رجالا	و	ركبانا مستقبليين وغير مستقبليين وان جرح و	صب	جرحه دما في عنقه أ
ن	نعم لو تطلع بها شيء و	كان مستغنيا	عنه ألقاه بباب صلاة الجمعة وهو وجوبها	له	شروط التكليف المعقول ل
ثم	ثم الذكورة وأن لا يكون	بهم	رق وان يكونوا مقميين في البلد	وفعل	الجمعة يسقط بقاء ذار ب
ال	الجماعة ويكون المعذور	محسنا	إذا صلاها وهو مخير ومن خالف	الامر	فصل إلى الظهر وهو و
ن	نقى من الأعذار وفي	ظنه	أن الجمعة لم تغن عنه لم يصح في قول	محزوم	بصحته بل يحرم عليه في ي
ي	يومها السفر حتى تفوت ويصلى	فيهم	جماعة باربعين ذكرا مكافرا	و	مستوطنا نار كالأطعمن والخروج
هـ	هذا الذي تعتاده أر	با	بالبادية وان لا يكون معها ولا قبلها جماعة	والفاعل	لها يخطب قبلها أ
ا	ان كان اماما خطبتين	شا	ملتين للعمود والصلاة على النبي والوصية	مرفوع	بذلك صوته ويقصر في أحد حد

س	سبيله الى ظهر النحر	وحا	ج وغيره يكبر من ظهر النحر الى الصبح الكا	ث	آخر التشريق ماصلا	ا
ق	قضاء كانت أو أداء لاحا	صر	لذلك بل النفل وغيره سواء ويقضى صلاته و	العمر	كله وقت للقضاء قابل	ل
ق	أطاله الله في مـ	ب	مطاعته بباب الكسوف والافضل	ان	تصلي جماعة وهي في الطاهر	ر
ث	ثنائية يحرم بها ركعتين	بيد	أه يأق في كل ركعة بقيامين وركوعين و	اذا	قرأ الفاتحة فلا بأس	س
ان	ان يقرأ في القيام الاول	بعد ذلك	قدر البقرة بل يستحب وفي الثاني	قد	رآل عمران والثالث النساء وهو	و
ي	يكون أول الثانية	ثم	في الرابع قدر المائدة والر كوع كما قد	مت	أربعة يسج في الاول منها	ا
ال	الى قـ	ا	ية ودرثمانين في الثاني وسبعون وخسون قدر	المفعول	في الثالث والرابع واصل	ل
س	سنة الكسوف	ن	يجهر بها بخلاف الكسوف ثم يخطب خطبة	وأخر	ي بعدها ويخوفهم ويصلح	ح
ا	اكثر الدعاء والتصدق من	الملك	بشي فان لم يصل حتى تجلي الكسوف فا	ت	وان غرب احدهما فحينئذ	ذ
ن	نقول فانت صلاة الكسوف	ا	ما صلاة الكسوف فتبقى الى الشروق و	الفا	ت منه لا يقضى ولو	و
ث	ثارت أوقات صلوات معافا	لظفر	بالصواب يقدم اخرفهن فوتان استوا (بفا) عل	عل	الجنابة قبل الكسوف هو	و
م	مصيب وان اجتمع الزوال والكسوف	قدم	الكسوف بباب صلاة الاستسقاء	وا	ذا انقطع ماء المطر أو ماء	ا
ا	الاودية والانهار	من	الناس أمهروا بالتوبة والخروج للصلاة وا	غما	تكمل العضيلة بالتوجيه	ا
ل	لهم الى المصلي بعد	سرد	صوم ثلاثة أيام ويخرجون في الرابع كما	قيل	صائم بنخسع وشكو	و
وا	والشيوخ والصبيان ولا ير	د	أهل الذمة ويتميزون فاذا تميزوا فلا	ضر	ر ويخرجون البهائم فاذا	ا
فر	فرغوا من الاجتماع	وكانت	الصلاة صلوا ركعتين كالعيد وند	ب	خطبتان كالعيد الا	لا
م	ما كان من التكبير فيبد	له	استغفارا ويرفع يديه بالدعاء المأثور	ولم نقل	به لشهرته ويسحب الاشباع	ا
في	في الدعاء ببسط الرحمة في	اقطار الا	رض ويستقبل في الخطبة ويحول رداءه و	الحا	ضرون يحولون ثم يتركوا	وا
ا	أرديتهم لا يحدون لها نر	عا	الامع ثيابهم فان سقوا قبل الصلاة تقر	بوا	بها شكرا ويقف لمجرى	ن
ع	عين الماء وأول المطر	و	يغتسل فيه بباب صلاة الجنائز	لا	ولي للكل ان يستعدوا	وا
ل	للموت ويردون مظا	لما	ويجدون نوبة وذلك للسريض أهم فا	ن	حضرتة الوفاة فالمستحب ان يحول	ل
ت	تلقاء القبيلة و	اقبل	عليه بعضهم ولقنه الشهادة وليكن	الفعل	من الملقن برفق فان	ن
ن	نزع روحه وهذا	وعلموا	موت غمض عيناه وشده لحياه ولين و	اذا	فل هذا واكتفى فا	فا

س	سبحاه وفعـل ما يبرى به	من دينونه وشرع في تحبه — يزهو	يقدم	في غسـله وحينئذ ذ
ت	تترتب الولاية فاذا	قدم الاب ثم أبوه ثم الابن ثم ابنه	وحد	ترتيب الولاية كالتكاح ولا يخفا
هـ	هـذا ثم الرجال الاجانب	نت الزوجة بعدهم ثم النساء المحارم	واذا	كانت امرأة جعل ل
ا	الغسل للنساء الاقارب وتر	اكال رجال ثم النساء الاجانب و	تأخر	الزوج بعدهن وتأخر ر
ج	جنس المحارم بعـد	وعند عدم المذكورين يميم الميت ثم يسترايه	تأخر	طرفه ويده عن النظر والمس س
ز	زوجا كان أم لا وغسـله و	ح شعره بماء وسدر شقه الايمن ثم الايسر	وجع	بينهما بغسـلة ومسح ح
ا	احشاه وعصرها هـ كـذ	ثلاث مرات يفعل في كل غسـلة كافي	الابتداء	فان لم يطهـر — ر ر
ا	اسـ — — تدعى بالماء	م غسـله حتى يطهر ويكون تراوي يجعل في	كل	غسـلة ككافورا وذلك كـ
عمل	عمل مستحب أعنى التكرار	ونحوه والواجب منه ما يقع عليه	اسم	الغسل وهو يحصل بغسـله هـ
م	مرة ولا يجب استئناف العمل	بخروج نجاسة بل يجري غسلها ولا يقرب	ا	لبت طيبا اذا مات محـرما ما
قط	قط واذا انـهـرا الميت	شق غسـله يعم باب الكفن يجب الا	بتداء	بتكفينه وتجهيزه من ماله قبل قبل
و	وصية ودين وان كانت امرأة	زوجها والفقر يجهـزه اذا ما	ت	من تلزمه نفقته وان كان رجلا ا
ف	فالا فضل ثلاثة أثواب فن	الاخمس جاز والثلاثة لعائف وان زاد	به	فقميمص وعمامة والافضل ل
ا	ان تكفن المرأة في خمسة	اكانت او ثيابا ازار وخار وقيص ولغافتين	ولم	يختار والا البياض وطيبت ت
ل	لان الحنوط والكافور	يقوى البدن فيـمـدـره فيها و	يعمل	حنوطا في قطنـة ويضعها ا
ع	على المنافذ والمواضع التي	مواضع سجوده والفرض ثوب واحد	فيه	(باب ذكر صلاة الجنائزة) ليس س
ر	رجل أولى بالصلاة عليه من	ثم جده ثم ابنه على ترتيب العصبات فان	عا	دل رجل رجل لاني ي
و	وجوه القـرب	تنازعا فالاسن أولى ويقدم الى الامام الكا	مل	فضـلا هـذا في مجلس س
ض	ضم جنازرا وقدموا	فعة ثم نوى وكبر وقرأ الفاتحة ثم كبر ووصل	من	بمدها على النبي وآله ثم يكبر ويـد و
و	والأثر أولى فان أ	به لم يضرم يكبر ويدعو ثم يسلم تسليمة و	العو	د الى الثانية سنة اما ا
ا	الذي هــو فيها لا	م فالنية والتكبيرات الاربع والصلاة على	ا (لنبي و	ادنى الدعاء لليت والسلام ويصلح ل
ل	لها كل موضع من	أو مسجد وغيرهما والمسبوق الذي لم يتكا	مل	له ادراك التكبيرات بحـذو ذو
ضر	ضر ضرورة حذو امامه	اذا سلم أتى بما بق متواليا ومن فاتته	وهو	من يلزمه فمريضها أبيع ح

ب	بان يصلى عليه ابدًا	في	قبره واذا وجد بعض الميت	رفع	وجهه ولم يجز تركه ركه
و	وصلى عليه ودفن و	سنة	رسول الله الصلاة على الغائب	وخبره	مع النجاسة مشهور وروى حكم م
ال	السقط الذي لم يتحرك وله مائة و	ثمان	مائة عشر يوما يغسل ويكفن بلا صلاة وان لم	يلعبها بمثلها	كفن ودفن والشهيد اذا ا
ق	قضا في الحرب وما افترق الفريقان	ن وأر	ادوا غسله والصلاة عليه لم يجز و	اذا	بقي حتى انقضت لم يبق ق
ط	طريق الاغسله وان اختلط	بعين	موقى المسلمين كفاروا لم يتميزوا	كان	المصلى ينوى بالقلب ب
ف	فرض الصلاة على من	حط	قبله ان كان مسلما ﴿باب الدفن﴾	ا	ذا حلت الجنائز فلا فضل ل
ا	المشي أمامها والدفن فرض على (الك)	عليه	مائة والرجال أولى به والمقدم على ترتب أ	سما	ثمهم في الغسل كما ا
س	سبق والتعميق سنة لانه أ	حصن	ويحد ويسل من قبل رأسه و	و	يضجع على عيینه مستقبلًا ويجعل ل
ق	قالب لبن تحت رأسه فلا	تعر	ر هناك بل يباشر بجمده الارض ويدفنون و	احدا	واحدًا ولا يردف
ا	اثنتان الا لضرورة ويقدم	في	الحد أو فصلهما واذا دفن بلا غسل فالعلماء	تقول	ينبش ما لم يتغير والتوجيه
ط	طريق القبلة واجب والمحتا	ر	انه ان لم يسبق قبل به نش ونصب القبر و	زيد	ارتعاعا عن الارض شبرا ولا يباح ح
م	مظلة ولا بنى و ترايع (ولا	يبيع ولا	يخصص كله مكروه وزيارة القبور تستحب	سائر	الرجال ويستحب لغير الذكور ر
ت	تركها ويسلم عليه م و	الاو	لى ان يأتي بالمأثور وتستحب التعزية و	ترفع	بعده ثلاث والجلوس لذلك ك
ح	حتى يقصد رجا	ل	يكبره والمعزية هي الجل على المصبر و	زيد	فيها الدعاء لليست وله ه
ر	رعاية للميت وخبر الهدا	و	يعزى المسلم بقريبه الكافر والكافر بالمسلم و	ا	لدعاء للمسلم وجوزوا ما ما
ك	كان من البكاء لجزع	استولى	عليه لكن يحرم النذب واللطم	بالا	يدى وغيرها وسواء قبل قبل
ي	يموت الميت أو بعده و	عليه	ان يحتسب ويستحب لجيران اهل الميت في ا	بتداء	ختمهم أن يصنعوا ا
ن	نوع طعام لهم يكفهم	في	يومهم وليلتهم ﴿باب الزكاة﴾ الزكاة	وسائرا	ركان الاسلام من قال ل
من	منكرها وجوبها ككفرا	جما	عاولا تجب الاعلى مسلم حلا العبد	لانه	لا يسقط بملك ولا الكافر ر
ل	الا المرتد فيجب ان يؤ	دى	زكاته اذا أبقينا ماله وفيه خلاف و	خبره	وأحكامه تروى وى
ف	في باب وفي المغصوب و	الا	جرة قبل استبقائها قـ ولان	و	تجب في المواسي والنبات وفي في
'	الناض وعروض التجارة و	ولى	الصبي والمجنون يخرجهما من مالهما و	حر	م منعها وتجب أيضا ا
ص	صدقة المعدن والركاز	ثم	العين فيملك الفقراء الفرض المعسر	وف	من النصاب فمن كمل ل

الاضراب يكون ثلاث حركات بمدها كما في النكاح

الخارج من النكاح في النكاح في النكاح

له نصاب ولم يخرج ثم دخل	الحول الثاني ولم يزد لم يلزمه شيء (باب صدقة)	لمواشي في لا تجب الا في النسم
ال السائغة التي لا تصنع صنعها	اذا تم الحول عاينها ولا حول للسخال الا لجر	في في حول الامهات وقيدوا
ص صورة الوجوب في	ذلك بلوغ النصاب فلا تجب في المجلس وهي	اول نصاب الاب ل
غ غير شاة وفي عشر شاتان والحجة	السنة وفي خمس عشرة ثلاث وفي عشرين من	الابل اربع شياه فاذا ا
ر رضى بان يخرج بعيرا من	ذلك قبل وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي	ست وثلاثين بنت لبون واشباع
ال قول فيه ان بنت السنة	بنت مخاض وبنت السننتين بنت لبون وعلى	ست واربعين حقة ه
وهي الماه ثلاث سنين والمذكورة	سميت حقة لاستحقاقها الضراب فاذا بلغت الى	احدى وستين فجذعة وهو و
يكون سننها اربع سنين وفي (ست)	وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقة (ان وعن	مائة واحدى وعشرين يصح ح
ثلاث بنات لبون ثم يغير سنه	في كل عشر فيجب في كل اربعين بنت لبون و	في كل خمسين يحضر ر
ح حقة والوقص عفو وان تسع	النصاب واتفق فيه فرضان كلمتين السكا	ث فيها اربع حقات ومعه ك
ر رؤس خمس من بنات اللبون وأر	دت انخراج احدى تعين الا غبط ويصر ف	في ثلاثين بقرة ه
كا كاملة تبيع وفي أر بعين	مسنة للتبيع سنة وللسنة سنتان و البا	في يكون فيه آخذا ا
تب تبعا في كل ثلاثين و آخذ	امسنة في كل اربعين لا يتغير ثم الغنم ونا	في اقسام نصيبه اربعة اول ل
عد عدد اربعين وفيها شاة و بعد	قسم وهو مائة واحدى وعشرون فيه شاتان (القسم	الثالث مائتان وواحد د
ها هذا فيه ثلاث فان جاوز ذلك	في كل مائة شاة ولا يؤخذ مراض ومذ	اكبر ولا معيب دخيل في ك
س سليمة فان حصل التكمير في	الواجب بان كانت كلها معيبة أو ذكور اقبل و	ان كانت كلها صغارا ا
ا اخذت صغيرة واذا اشتركا في	نصاب أول يشتركا الا انهما منذ	دخول الحول ان المال ل
ك كله مشترك في المراح و ا	لمسرح والمشرع والفعل والراعي والمحاب فاللا	زم لهما حكم ملك مطلق ع
ن تكمل نصاب احدى بالآخر والمحرم (لو كان مبتدأ ملكهما ثم خطاه في صفر فاحكا	م	الخطاة لا يحدث ث
ث ثبوته الا في العام الثاني وفي	ما بعده ويتراجعان فيما يأخذ الساعي ورب	المال لا يلزمه تسليم ما
م من خيل ازماله فان سمع و اخر	ج كريمة قبلت (باب زكاة النبات في هذه	الزروع ما ادخر منها وحصل ل
ال الاقتيات به وجبت الزكا ه	فيه اذا كان مما ينبت الا دميون و كلها	سواء في الحكم م
كا كالخطة والشعير ونحوها و قد	الحقوا بذلك القطنية وأما الثمار فيستحب ان تجر	في في هذا الحكم ويخرج ج

مل وهو متفاعل سنة أجزاءه وبهذه الجز

الافى الرطب والعنب فقط ولا يجب في الجز (س) ما لم يبلغ نصابا والقدر

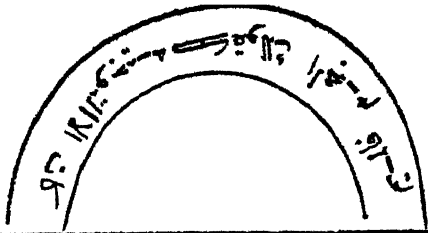
م	منها الزكاة لكن لا تلز	م	الافى الرطب والعنب فقط ولا يجب في الجز (س) ما لم يبلغ نصابا والقدر
ل	له بعد تنقية الحب	ع	يخالطه وجفاف الثمار خمسة أوسق وبعدها
و	وعائه وقشره كالارز ونحوه	هـ	به عشرة ويكمل النصاب بثمره عام وزرعه
هـ	هذا اذا حصدت فيه و	ا	لواجب العشر فيما سقى بالمطر ونحوه فان
و	ومؤنة مثل السقى	ب	ضع الدواليب ونحوها فنصف العشر وان سقى من
م	مقسطاً على ما سقى	بكر	أو غديره باب زكاة
ت	تجب فيها الزكاة	و	ذلك اذا بلغ نصاباً فـ اذا زاد
ف	فضة مائتاً درهم	ا	وذهب عشرون مثقالاً لزمه ربع العشر ولا يلجى الى تكميل أحدهما بالآخر بل
ا	الردى من الأنواع يكمل بها	لحسن	منها ولا زكاة في حلى مباح باب زكاة
ع	رضاً بنصاب	من	الاثمان بنى حوله على حول الثمن وهذا اذا
ل	للأصطخري وجهه	مصر	ح بانه لو اشتراه بنصاب ساعة بنى عليه و
ن	نقده دون النصاب	فا	ن حوله ينه قد من وقت الشراء و كذلك
س	سنته وهو دون النصاب فا	دار	ه للتجارة واشترى به استأف الحول و سائرهما
ت	تملكه بنقد والاف بنقد	ا	له لدوالج تابع للأصل ما لم ينض و اذا
هـ	هذه الساعة نصاباً وقصدا	لحيلة	كره وانقطع الحول ولو اشترى بعرض أضيف
ا	أخرى لها لم ينقطع الحول	و	الله أء لم باب زكاة ا
جز	جزاً من النقدين وكان ما	قبض	نصاباً من معدن في ارض يملكها ولم يقع اسم
ا	انه يلزمه في الحال ربع العشر و	على	القول الآخر الخمس ويضم بعضه الى
و	ولم ينقطع العمل وان كف	أيد	ى العمل لغيره نذر لم يضم وان كان ذ ا
بعد	بعد ومثله الر كاز وتساو	في	اشترط النصاب وعدم الحول محكوم به و اسم
هـ	هلاك الجاهلية ووجد في موات	وا	ن كان من دفن الاسلام فهو لقطة فا
الر	الرجل الارض ملكها	ود	نخل الر كاز في ملكه فان باعها لم يملكه لثاني
جز	جزم العلماء به بلادفا	ع	و مصرفه مصرف الزكاة (باب زكاة الفطر) يجزى وجوبها على من هو و

مسلم حرفضل عن قوت	الكل	من تلزمه نفقته قدرها أو بعضه عن تجب نفقته	رأس المال النصوص	ص
ت تقضى أنه يبـ	في	المطرة ولا يلزمه اخراجها الا عن مسلم ونحكم بالاضافة	الوجوب قبـ	ل
ف في الفطرة على المـ	دا	عنه ثم يـ ثم له المؤدى ثم انا نقول	الصحيح انه لـ	و
ع عـز ولم يقـد	رالا	على البعض بدأ بنفسه ثم بزوجه ثم	صغير ثم أب وقالوا	ا
ل لا يلزم زوجه معسر والكل نا	دب	لها ان تخرج عن نفسها أو ما فطرة الناشئة	تجب على الزوج مع	ع
ن نشوزها ثم وقت الوجوب	وهو	حال غروب الشمس ليلة العيد والافضل	يسادر باخراجها ويـ	ل
س سابقا للصلاة ويجوز	في	سائر رمضان وان اخرها عن يوم الفطر ثم	مربا بالقضاء والواجب صاع ثم م	م
ت تقـديره بالوزن أـ	حصن	وأحوط فهو ستمائة وخمسة وثمانون قفلة و	خمسـة اسباع قفلة وكان	ان
هـ هذا من قوت البلد فان	تعز	ز وتـذر فـدلو الى غيره من الاقوات التي	ي فيها وجوب الركة أجزاء	ا
ا اخراجـه ويـجزئ الاقط واللبـ	المحروس	ضبطا بانه يأتى صاع اقط فلو تصـو	زكاته من قوت فـدـل	ل
ج جود الى أعلى منه جاز	وفي	مادونه لا يجوز وليـكن جنسا واحدا	خذ صاعا من جنسـين وان	ن
ز زاد أحـدها بمـا	سـنه (على	الواجب بـباب قسم الصدقات) من منـها	دبا في قـول مغـلظ	ط
ا اخـذها ونـصف مـله فـن	خـمسين (دينـ	ارايـو خـذ خـمسة وعـشرون ونـصف و ثـن زكاة (واد) بالا	كن الاصح لا يـلزم	م
ثم ان ادعى عـدم	و	جوع اعـليه وذكـر لـك سـبـا و	الى ما يـخالف الظاهـر لزم	م
ا اخـلافـه في وجـهـه وان تـأ	سـن	نفسـه بالسـاف وأخـرجها دعـاله بالبركة	(ان مات قـدمت على الديون مطلقا	و
ل لتعلقـها بالـعين والا	ما	م اذا أـتلفها من غـير مسـألة ضمـها و	ج عليه ان لم يـغـرم ولو	و
هـ هـزـه الفقراء للسـما	ية	في الاقـراض فـهو من ضـمانهم او المالك فالـمر	انـها من ضـمانه او هـم	م
ج جـمـعـا سـألوا مـنـه	اخذ	ها فـهى من ضـمان الفقراء ولا تجزئـه الصدقة	بـجـاها الا اذا اتـفق	ق
و وجود استحقاق الفقير حال	الد	خول في الخول فان مات قبل الخول أو	واسـتغنى عنها بشـئ	ي
هو هو من غـيرها فالـعلماء فيـما	ملو	ه يقولون لا يجزئـه وله ان يـسـترجع مـنـهم	اذالم يـيـين عـنـد	د
م مـسـلم انـها زكاة	هـ	مـجـلـة وصـرفها الى الامام أفضل اذا انتـشر	عـانـه فـعل المـعروف	ف
فا فان كان جائرا فالافضل	في	ذلك ان يفرق بنفسه ويحرم نقلها	العـبرة بـالمال ولا	ا
ع عـذر له من النية و	التا	(خير للنية عن وقت الدفع لا يجزئ وان اردت ان) تنصب	وكـيـلا وفـوت ولم	لم

بسم الله الرحمن الرحيم
 جزء من كتاب
 في فقه الجوز والتميز

بسم الله الرحمن الرحيم
 جزء من كتاب
 في فقه الجوز والتميز

أ	يؤجره جاز وأهلها ثمانية لانا	س	لهم العامل ولا يجوز إلا الحر الفقيه	ال	(م) ويكون ممن تحمل صدقة المتصدق	ق
ل	له واحد كان أو	عشر	على قدر الحاجة وله أجره عمله واختلاف الأ	خبار	في الفقير ومذهبنا في	ي
ن	نعتنه انه من ليس له	من (المال	والكسب ما يقع موقعاً من كفايته فالحكم	ان	يعطى كفايته والمسكين عند	د
س	سائر أصحابنا من لم يقع عنده الجوز	العدة	المتربة بل يجذب بعض كفايته	وان	ادعى عيالا فقد يكون	ن
ت	تقول والبيئة ممكنة فتأخره	و	لو ادعى انه غير كسوب	وكان	قويا قبل منه مجرد	ي
هـ	هذه الدعوى بلايين	فيها	ثم المؤلف وهم كل مسلم ضعيف النية اذا	وليت	اليه خير احسن سلامه أو	أو
أ	أصيل في الشرف يرجى اسلام	اخوته	ونظرائه باعطائه وقوم اذا عطاوا قاتلوا	ولعل	في الاحباب من هو مردف	و
جز	جزاهاهم باهل المصالح	وفي	الصحيح انهم يعطون من الزكاة	ولكن	قال الشافعي هـ اذا	أ
أ	الصنف جمع بين	سنة	الغزاة والمؤلفة فيعطى بهما وبعضهم	يقول	المستردان القوم وم	وم
س	ساو واللائقين فيخير في	احدى	العطيتين اما مع الغزاة او المؤلفة	ان	شاء ثم المكاتبون وليس	س
ت	تقبل الدعوى من	و (احد	للكفاية الابينة أو اقرار سيده ولا يعطى	زيدا	على ما يؤدى فلو امسا	سا
ع	عليه مائة ووجد	خمين	زدناه مثله فقط ثم الغارمون وهذا المعنى	قائم	في كل من عليه دين ثم ثم	ثم
م	من غرم مالا أصح له أو	ادم (بين	الناس اعطى مع الغنى لان المصلحة الذي	اتصّب	له الغيرة والغرم المجرد	ي
ل	لمصلحة نفسه لا يزداد فيه	على	ما عجز عنه وفي سبيل الله الغزاة أو	زيد	هم ووصفناهم الذين لا لا	لا
م	مرتب لهم من الديوان فيعطى	أ	لغنى وغيره وابن السبيل المسافر في أراد	بان	يسافر لغير المعاصي	ي
ج	جازان يعطى مع الفقراء	سد	اد حاجته ذهباً وايايا اذا ثبتت حاجته	ورفعت	بها البينة ولا تحمل	ل
ز	زكاة الخالف في	الدين	ولا هاشمي ومطلي باب صد	قا	ن التطوع في الصدقة لا يجوز	ز
و	وهو محتاج اليها لمثل	بن	وغيره ممن تجب نفقته وان تصدق من لم	يما	رس المصبر على الازمة مه	مه
ثم	ثم اذا أتى على ماله و	عمه	بالصدقة وقضاء الدين مقدم على الصدقة	لانه	لازم فان فضل من من	من
أ	الكفاية ثنى فالوجه	الحسن	ان يصدق به باب الصيام قد ثبت في	الخبر	كون صوم رمضان ركنا	أ
ل	لازما من أركان الاسلام	ور	وبة الهلال أو استكمال شعبان ثلاثين شرط	لان	يحصل الوجوب ويقبل فيه عدل	ل
ر	رأه فان قامت عند القا	ضى	بنية في يوم الشك أمسكوا وفضوا	ومثله	في الامساك مفض رراح	ح
م	مسافرا الى بلد بعيد عنه	(في	سفينة فوجد أهله صياما ويحترى الاسير	لعل	يصادفه الشهر أو شهر	ر



عر	عرفته وعاشوراء كذلك وإذا (منه)	مستحبته والايام البيض وستة من شوال	ومن) اصبح	متطوعا بصوم او بركات	كات
و	وقطع ذلك جاز ولو قضى فريضة	الصوم أو الصلاة حرم القطع عليه	و	قيل يجوز ذلك وهذا	ا
من	ضعيف ومن دخل في تطوع الحج (و)	العمره لزمه اتمامها والصوم في يوم فطرو	اضحي	وايام تشريق لا يحل	ل
ثم	ثم ان صامها لم يصح (يكره صوم الجمعة وحده)	(باب الاعتكاف) هو من	المندوبات	ويستحب كل وقت الا	ا
انه	في العشر الاو	من رمضان أفضل لطالب ليلة القدر	وما زال	الشافعي يرى انها	ا
ليلة	ليلة الحادى والعشرين لا ينجز (منها)	ومن ليلة الثالث والعشرين وشرطه النية	وما	كان منه بصوم فهو أفضل	ل
س	سواء كان في تطوع أو في نذر	ومن نذر اعتكاف مدة متتابعة لزمه ان يثا	بر	عليها فان أوجبت	ت
ر	رواحه عن المعتكف	غسل كالمرض والاكل والشرب والروا	ح	الى البراز وخرج وهو	و
ي	يجب عليه الخروج لحيض لا يمكن (زوا)	الاعتكاف عنه او عدة او اداء شهادة تعينت	وما	اشبهه ذلك فلا حرج	ج
ع	عليه ولا بطلان وان خرج في	أمر له منه بد كالزيارة وصلاة الجمعة	انك	حكم التتابع وبطل فيه به	به
و	ولو خرج من المسجد الى البر	أو جامع امراته عامدا بطل اعتكافه	وما	كان في حد المسجد لا يضرو ذلك	ك
هو	هو المنارة الخارجة	في على بابها ونحوها ولا تعتكف امرأة ولا	ففي	مما لو كذب يرقول قول	قول
م	مولي وزوج ولا يكتب أن ير كب	ذلك بلاذن (باب الحج) هو فرض	و	الصحيح ان العمرة كذلك	ك
س	سبيلها الوجوب وهي تساربه	في كثير من الاحكام وسند كرها و	مادام	الانسان لم يأت بما	ا
ت	توجه عليه أدائه في	فرضها لا يجوز له ان يحرم بغيره ولا	نقول	ان احرامه بغيره باطل	ل
ف	في الحكم بل ينصرف ا	حرامه الى الفرض ولا يجبان الاعلى	من	هو مسلم بالغ حرمه تطيع	ع
ع	عاقل ويجب فيه ركوب البحر	على الاظهر اذا لم يجد طريقا	ذلك	اذ اعلنت فيه السلامة والحج	ج
ل	لازم للتردد بأق الصبي	يستطيعه وينوبه الولي فيما عجز عنه ومن	كان	غير مميز فلا يه ان يحرم	م
ن	نسيابة عنه والصحيح ان ما يحتاج اليه	من مؤنة الحج وكفارة ونفقة	زيد	اعلى نفقة الحاضر يصرف	ف
م	من مال المولى ثم	الاستطاعة نوعان احدهما من كان	قائما	بنفسه صحيحا واجدا	ا
س	سائر ما يحتاج اليه من ز	ونحوه ذهابا وايابا ثمن المثل فان	رفعت	قيمته عن ثمن المثل	ل
ت	تعد ذر الوجوب ولا مدخل	للو جوب عليه حتى يكون ما يصرفه	زيدا	عن دين ونفقة يلزم	م
و	فعلها فان كانت مكة	منه على مسافة القصر فلا بد من راحلة	لانه	يشق عليه المشي والسقيم	يم

ن	نشترط له الراحة وان كان	في طرف الحرم وكذا العاجز عن المشي وان يكون	اسم	الطريق آمنة من غير	ر
م	مختلف والنوع الثاني شيخ	عسا وكبر ومريض زمن لا يستطيع الركوب و	كان	له مال يستأجر به أو و	و
ف	فقير له ولد أو امره ما	كره فيجب عليه أيضا وتجوز النيابة في التطوع	و	يجوز كل يوم أن ينشئ	ي
ع	عسرة ومن كان	محرم بالخروج في غير أهله لم يصح حجه وقد	نصبت	له شهـ ورشـ قالوا وا	وا
و	والقعدة وشراخجة فن أحرم	مليبا بحجة في غير وقتها انه قد عمرة والافضل	قا (لوا	الافراد ثم التمتع ثم القران وقيل ل	ل
ل	لا بل التمتع أفضل ومن تمتع	وهو آفاق فاحرم بعسرة في أشهر الحج ولم	يما	طل بل حج من عامه ولم يرح	ح
ا	الى الميقات لزومه دم فلو	عا (د الى الميقات وأحرم به أو كان حاضرا لم يلزمه	لانه	لم يوجب به شيء غير	ر
ت	ترك الميقات والقارن الطا	رى على الحرم يلزمه دم دون حاضريه كالتمتع وا	خبر	وأن حاضريه من كان بمكة كة	كة
س	ساكننا وكذلك قدري	البد والى دون مسافة القصر من الحرم جعلوا	ها	كمكة فان لم يجد صام قبل قبل	قبل
ت	تمام الحج ثلاثة واسمكا	ن حتى يرجع الى أهله ثم يصوم سبعة ايام وكذلك	وذلك	يفرق اذا فاتته الثلاثة ه	ه
هـ	هذه في القضاء وبين ما	انى به من السبعة باب المواقيت ميقات	سائر	أهل مكة مكة وميقات ات	ات
ا	المسكن ذوالخليفة والشامي	با بلخمة والمصري مثله واليمن يلم ولنجند وماوا (لا	ها	قرن والعراق ذات عرق ولو و	و
ج	جاء على غير ميقات يريد	لنسك احرم بمحذاة بعده او من دون الميقات اوفى	الحرم	م ميقاته موضعه ومن خرج ج	ج
ز	زائرا للبيت ناسك الجفا	و زالمقات وأحرم دونه لزومه دم والمعر	وف	انه يسقط عنه ان عاد الى	ي
ا	الميقات قبل النسك والاحرامه	أتم (و قيل من ديرة اهـ باب الاحرام) ومن سننه	التي	تقدمه العسل ثم يحرم وهو هو	هو
م	مكشوف الرأس بعسرة أو	ح ويستحب ان يكون احرامه حين	تنصب	به راحلته للارتحال ال	ال
ال	الى قصده بعد ان يتطيب	ثم بعد ان يلبس ازارا وداء ابيضين و	الاولى	ان يصلي ركعتين والاحرام بغيره	مقد
عر	عرف اولى وهو الاحر	ا (م) بعين وان احرم مطا صرفة الى ماشاء من	فمال	الحج والعسرة ولو نوا ا	ا
وض	وض ومن احرامه حجا وعسرة	اجتمع (له ذلك وتستحب التلبية للاحرام وان يكثر منها	عند المض	يقنة وتغاير الاحوال ل	ل
م	من صعود وهبوط وعند اختلاط	الناس ويرفع به اصوته ويستحب له بعده المسا	رعة	بالصلاة على النبي ثم م	م
ط	طلب من الله ماشاء من دفع	خطب وجلب غير ولا ياي في الطواف ويحرم عليه	ان	يلبس الخيط ما لم يضطر ر	ر
وى	ويحرم لبس الخف	و ستر الرأس ويجب بذلك الفدية للنساء ان يتنا	ولن	ذلك الا القفازين للبد د	د
ها	ها اذا حكم اللباس وا	علم انه يحرم عليه ستر الوجه ثم الطيب	وا	ستعماله في بدن وفي في	في
م	ملبوس حرام عـلى	الرجال والنساء وكذا دهن شعر الرأس والخبيثة لا شعرا	ذن	وبدن والفسدية فيه تلزم زم	زم

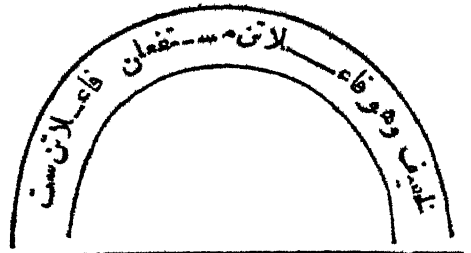
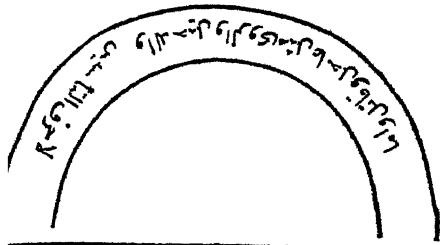
وق	وقطع الشـمـر وفتقه من	المنـا	بت وتقليم الظفر حرام موجب للفدية والجماع	و	مقدماته والتزويج وقبوله	هـ
و	ويبطل ان عقده والنـا	سك	يحرم عليه الصيد البري مادام محرم الا ما ذ	كي	لغيره ولم يغن الذابح	ح
ف	فيه بشئ فان اصطاده أ	ودخل	عليه بيع لم يملكه ولزمه تخلية فان اتفقه أ	وما	ت في يده لزمه الجزاء وان اضطر	ر
ال	الى اللبس أو الطيب أو	ا	لخلق أو الى ذبح صيد الجوع وعدم	قدر	ة على غيره جاز فان	فان
ضر	ضري الصيد فقتله دفعا أو سار	لببت	أو غيره فافتش الجراد في طريقه فوطئه	فيه	جاز ولا كفارة ومن تاذا	ا
ب	بنبات شمـر في عينه	وجل	نفسه على نتفه جاز ولا كفارة و	ان	لبس وتطيب وهو ناس أو جاهل	ل
م	منه لم يلزمه كفارة بخلاف	القر	ض للشعر والتقليم للظفر والقتل للصيد	فانا نقول	فيه وجوب الكفارة بمجرد	رد
ط	طريان الفعل سواء كان عالما	به (ام	لا للمرأة لبس المحيط وستر الرأس لا الوجه	فان) ارا	دت التستر أسدلت بثوب متجاف	ف
و	ولا يقع شئ منه	على	بشرة الوجه باب كفارة الاحرام	ان	من يماشرون الفرج بشهوة أو	و
ي	يدهن رأسه أو يقلم من	يديه) أو	جليه ثلاث اطفال أو يخلق ثلاث شعرات أو	يطيب	اولبس فعليه دم ومع هذا	ا
هـ	هو محـمـر بين الدم	وا	ن يطعم ثلاثة مساكين لكل مسكين نصف	صاع) و	يصوم ثلاثة أيام ومن جامع قبل	ل
و	وجود التحلل الاول	فا	ن نسكه يفسد ويلزمه اتمامه ومع	هذا (يجب	انقصاء من حيث احرم وروى	روى
ال	الاثم ان القضاء يفتر	ض	على العور واذا قضى والمرأة معه	لن (يجب	وزان بجمة عام وضع الوطء ومن	ومن
ك	كان جماعه قبل التحلل	المأ	ق به أولا فكفارته بدنة وما	يكون	بعد التحلل الاول فكفارته عندنا	ا
ش	شاة ولا يفسد الحج و	في	الصيد المثلث اذا قتل مثله من النعم و	كذلك	تجب القيمة فيما لبس له مثل	ل
ف	بفـزاء النعام بدنة و	جو	با وفي الغزال عز والارزب عناق واليربوع	جفرة) و	كان من صغير أو كبير أو صحيح	ح
ا	أو مكسور أو ذكر أو	ا (نقـي	وجب مثل صفته وهو مخير بين ان يخرج	ما) اشبه	أو قيمة طعما ما أو يصوم بقدر	ر
عد	عدد امداده وفي الجمامة شاة و	نـه	العلماء على العلة وهي العب والمدير وقالوا	الحـر	مة تعم كل ما شارك	ك
ا	الجمامة فيها وسائر الطور	غا	ية ما فيها القيمة فان كسر يرض صيد فالمر	وف	فيه وجوب قيمته وسواء	ا
م	ما كولا كان الصيد أو متنا	سلا	من مأ كول وغيره ويحرم الصيد	الحا	للحرم وكلما ذكرنا من واجبات	ت
ساب	سابقه في المحرم فهي	له	ويحرم قطع شجر الحرم وفي الكبيرة برة لا	زمة	وفي الصغيرة شاة ومتنا	ا
ع	عقر غصنا منها وقطعه	تقر) ر	عليه ضمان ما نقص وحشيس الحرم ليس	للـ	نسان قطعه فان تناول	ل
مت	متناول منه ضمن قيمته ويحرم	با	لمدينة الصيد ولا يضمن ومن قصر في الا	فعال	ولزمه دم فمحل الذبح	ح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَهُوَ مَسْتَقِيمٌ مَفْضُولٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَهُوَ مَسْتَقِيمٌ مَفْضُولٌ

ح	حرم الله ووجب صرفه	الى	فقراء الحرم (باب صفة الحج) اذا لم	المحرم بمكة اغتسل حينئذ	ذ
ك	كغسل الاحرام وجهد	الله (ثم	دخل من أعلاه او في الخروج يخرج من اسفلها) و	اذا رأى البيت ومثل ومن	ومن
ث	ثم بازائه اضطبع	وكسا	عائقه الا يسر بطرفي رداءه وطاف من الجرا لا	سود واستلمه وقبله وحاذا ا	ا
ال	الجـ روجـ لـ	البيت	على يساره فاذا بلغ الركن اليماني فلا يستلـ م	له سنة فيطوف سبعا برمل ل	ل
م	منافى الثلاثة الاولى	ثم	يمشي في الاربعة وكلما حاذى الركنين كان	في التقبيل والاستلام م	م
ن	نحو ما كان وياق بالـ	عا	والذكر المأثور في الطواف ولا ترمي المرأة ولا	تضطبع واذا فارق ق	ق
س	سـ تـ رة أوطهارة أوطاف	د	اثر على شاذروان الكعبة او على جدار الحجر (أو) في	وسطه لم يجز ثم يصلي بالمقام ام	ام
ر	ركعتين ثم يخرج	سا	ثرا الى الصفان بابه ويسعى فيبدأ به وورد	عن البداية بالمحوية ولا ا	ا
ح	حساب للبسدي به بالـ	لـ	ق به أولا حتى يأتي الصف فيبدأ به و	الاولى ان يرقى عليه الرجل ل	ل
و	وهو وهو سنة مأثورة و	غا	بة ما يرقى قامة ثم ينزل ويمشي فاذا بلغ موضع	حرك دابته وسعى ثم برخي خي	خي
م	مشيه الى المروة وا	نما	(يسمى الرجل ويمشي المرأة ثم يستحب الذكر	في السعي ويسعى بينهما ا	ا
س	سـ بـ عا وفي سابع الحجـ	و (فت	الظهر بخطب الامام بمكة ويأمر المسافرو	وبالغدو الى منى ثم م	م
ت	تقدم اليها في الثامن و	لم يزل	بها حتى صلى العصرين والعشائين والصبح و) زا	د في اللبث كما قالوا وا	وا
ف	فاذا رأى على ثـ بـ	مبا	دى ضوء الشمس سار الى الموقف واقام بـ مـ	واعتسل فاذا دخل ل	ل
ع	عليه الظهر خطب وخفـ	ركا	ن الخطبتين وصلى الظهر والعصر ثم راح	الموقف وجعل الامام م	م
ن	نزوله عند الصغرات وكذا غيره و	أينما كان	واقفان عرفـ مـ كفى ولم	يذهب	يذهب
م	منها يمكن واستقبل القبـ	في واقام في	عرفـ مـ الى الغروب داعيا معلنا	لتهليل ويقول اذا ا	ا
ف	فرغ من التهليل له	الملك	وله الحمد وهو على كل شئ قدير ومن كان نا	وحصل بعرفة بعد الزوال ل	ل
ع	عاقلا وقبل فجر الصغراته	قد	أدرك الحج والافقـ رفته ومن دفع دو	الغروب استحب له اراقة دم م	م
و	ويبيت بالمزدلفة يأخذ الجمـ	ر	الحصانها ويجوز من غيرها ويصلي	ثبها الصبح مغلسا ثم يغدو و	و
ل	لـ فـ قـ فـ قـ ويذكر الله فقد	تست	أسماؤه ويدعو الى الاسفار ثم يدفع	بلغ وادى محسرفا لباس من	من
ا	ان يسرع رمية حجر	وا	لا سراع هذا سنة ثم يرمي بحجر العقبة و	يكبر مع كل حصاة وليس س	س
ت	تلييه بعد ذلك ورمي الجـ	ربعين	الحجر شرط فلا يجزئ غيره ثم يحاق أو يقصر ولا اقل في	الحلق من ثلاث شعرات ولا يلزمه	ثـ

م	ما فوقها ثم يفيض الناس	علما	الى مكة تطواف الزيارة يوم النحر ويجوز ان يدخل	وأول وقته بعد نصف ليلة النحر	ح
س	واهرى أم لا فان	كان	قد سعى بعد طواف القدوم كفاه ذلك	وما يتبين من ثلاثة يحصل لك	ك
ت	تخلل أول وهي الرى و	ا	لخلق والطواف ويحصل اثنان بالثالث ولا يبقى	اما بعد التحلل الاول الاصلتان	تان
فعل	فعل النكاح وعقده فا	ستخلاف	التحريم بهما ناسا الى التحلل الثاني ثم ينصر	الى منى للرعى والمبيت وهو ثلاث	ثلاث
ن	ناصره ان يرى فيها الجمرات	و (هن	ثلاث سباعا ووقته بعد الزوال ليس لفا	فعلته قبله ويجوز رميها	هـ
س	سائر اليوم ويخرج وقته	لد	الى الغروب وأما المفرد في اليوم الثاني	م العلماء بجواز لرائح	ح
ت	تجهله بعد رعى نهار	هـ	وقبل الغروب واللام يميز وترتيب الرى يلز	فيبدأ بالاولى وهي تعرف	رف
هـ	هناك ثم الوسطى و	الا	خيرة جرة العقبة ومن ترك الرى ولو	ثلاث حصيات لزمه دم ويصرف في	في
ا	ان ترك حصاة مدا وأ	شرف	الاماكن البيت فيستحب أن يكون	عهدك النظر اليه اذا	ا
جز	جزمت الخروج وذلك	سنة	بعد طواف الوداع وطواف الوداع أدا	واجب ويجبر بالدم ان أهمل	ل
ا	اما الحائض فلا يجب	ا	لوداع عنها فاذا طفت فلا تؤخر الحروح ولا	منعه مطلقا بل لو تحركت	لها
ا	أو وقفت في	ربع	مكة لطلب زاد ونحوه من أسباب السفر	يضر وان كان لغيره أعدت فا	ا
س	سوى أسبابه فلا تقف	وتسعين	في تحصيله بباب العمرة اذا أراد هالم	أن يحرم من الحرم بل من	ن
ت	تلقاء الحبل وأفضله الجعرة	و	الا فيحرم من الميقات ثم يطوف ويسعى ويح	عليه شئ والمكي اذا	ا
عمل	عملها في مكة قد	ست	ولم يخرج لزمه دم (فصل) واركان الحسة	هي الوقوف والاحرام فيل	ل
م	مع الطواف والسعي والخلق أ	ما (الس	ادس والترتيب والواجبات من الميقات والر	يجب في الاطهر	ر
طو	طواف الوداع وفي امسا	ته (بال	المزلة الى نصف الليل والمبيت ليالى منى قولان	الاكثر ان يوجبوه ولبسوا	ر
ي	يعدون ما بعده هذا	في	المناسك الاسنة والركن والواجب اذالم	حصل الاثم لكن يحصل	ل
ال	الجبر في الواجب بالدم والا	جما	ع منه قد ان الركن لا بد من ا	يفعل (باب الاحصار) كل حاش	اش
صر	ضررا لا يجب عليه ان يؤ	دى	الحج فان خاف بعد الاحرام فهو محصر	و (يتحلل بذبح شاة حيث أحصر ويجب	ب
ب	بدل الشاة ان عذمت وهو	الا	طعام بقيمة الشاة فالفقد صام كما	يفعلون عن كل مديوما	ا
ثم	ثم العبد اذا أحرم بلاذن	ولى (لو	لا تحمله وللزوج تحليل امرأته وحكموا	القضاء عن محصر منطوق	ع
ا	اما المرض فيجب ان تقصيه	وتوفى	حقه ومن فاته الوقوف تحلل بالطواف و	لسعى والخلق كما قالوا	وا



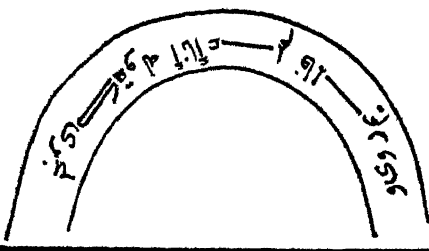
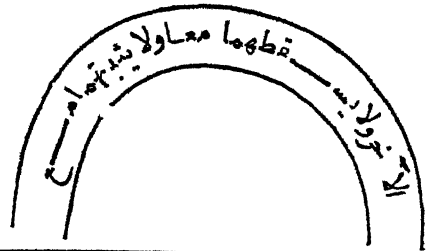
ل	لكن يلزمه القضاء فوراً	في	الاصح ودم ايضا باب الاضحية) هي سنة و	لنو	ضع وقتها فـ حتى لاح لاح
خ	خارجاً قرص الشمس ومضى قد	ر	ركعتين وخطبتين دخل وقتها ويبقى الى	ن	(تخرج أيام التشريق وتجب بالنذر
ف	فان فات وقتها و	مضا	قضى المنذورة دون التطوع فان قصاه كان	المفعول	غير اضحية وليكف ف
ي	يده عن ازالة شعره وظفرا	ن	أراد أن ينجي من أول العشر ثم	الذي	يجزئ ان كان ضأناً ا
ف	فالجذع وان كان	من	الابل والبقر والمعز فالثني و	لم	يجزئ وادونه وواحدة الابل ل
و	والبقر تجزئ عن سبعة في	السنة	والشاة عن واحد ثم الافضل فيما	يذكر	ون البدنة ثم البقرة والذي اردت ت
هو	هو اذا كانت البدنة المذكورة		عن واحد ثم الضأن ثم المعز ما المعيبة	فا	ن كان عيباً ينقص لجهها ا
فا	فانها لا تجزئ وليأكل	قد	رثانها ويتصدق بثلاث ويهدى ثلثاً فافا	عليه	يصب السننة ولبس من
عل	عليه الا النصدق يجزئ منها ولا بأ	س	بشرب فاضل لبن المنذورة ولا	يرفع	من لجه شئ ي
ا	الى غير الفقراء و	الله	اعلم باب الصيد والدبايح لا يحل حيوان	ابداً	بغير ذكاة سوا سوا
تن	تناول السمك والجراد لما	رو	ي في الخببر ويشترط كون الداج من	يقول	بالاسلام أو كتابياً تحل ل
م	مناكحته بكل محدد يكسب جراً	حه	الا لظفر والسن والعظم ولو	ضرب	الصيد بمنقل فثان لم يحل وقد د
سي	سنت في ذبح المقد	و	وعليه الاستقبال والتسمية والصلاة على	الر	سول وقطع الاوداج فانظيل ل
ت	تدع مضجعة وكذا البقر وسائر	نو	اع النعم الا الابل فانها تعقل ثم يخرها الر	جل	قائمة والذي أوجبوا وا
فعل	فعله من ذلك قطع مجاً	ر (ي	الطعام والنفس وهو الخلقوم والمرى وما	يضم	الى هذا مما نقل ل
ن	نعده سمة وان ا	ضر	ي جارحة بصيد فقتله نظرت	أول	الامر في الجارحة هل تكرر ر
ف	في طلب الصيد سعيها رايحه (وغا		دية حتى تعلمت بحيث تؤمر فتهل وتتهى ع	ن) الفعل	فترك الفعل ولو و
ا	أدركه جائعاً لم يأكل	واقام	يسكه فاذا أرسله من تحله ذكاته فقتله	وكسر	ما يمنع به كخنخاق وقوايم ي
ع	عددنا القتل ذكاة وثبت	الملك	له في المكسور ان قتله بطفر أو ناب	ما	بالمقل ففيه قولان ولو قتل تا
ل	له صيد فورما حل	الاء	كل منه ان جرحه السهم وان رماه فوقع	قبل	أن يموت في موت عاجل ل
ا	امام مثل ان يقع على	شرف	فيتردى منه أو في نار لم يزل ولو شاركه جارحة) اخر	يخر	ي لمحوسى أو كل الجارحة أو و
ذ	ننسى التعلم أو استرسل	في	طلب الصيد بنفسه لم يحل أكله	فان	جرحه جراحاً غير قاتل ل
ت	تعلمت معـه وغاب في	انحلا	ها ربا فوجده ميتاً مع ذلك	كان	أكله حراماً وأما وا

هـ	هذه الجوارح والمرامى كا	فا	إذا أرسلت على غـ يرصيد أو قصدت في	الفعل	بارسها لغرضها فصادفت صيدا	ا
ا	اعترض لم يحل وان رمى صيدا	و	هو يظنه غرضاً أوريه صيدا فجازه	متعديا	الى غـ يره فقنـ ل	ل
ج	جازاً كاه ولو نصب سـ كينا	لما	ومن الصيد فوق عليا فأت لم يحل بـ باب	ا	لا طعمة لا يحل من الاهلية لحم	م
زا	زائد على لحم النعم فيما أ	علم	الاحم الخيل ويحل في الوحشية لحم البعا	لى	والا رانب مطلقا	طلقا
ثم ال	ثم اليربوع ويدخل في	المالك	والظبي والضبع وما تولد بين	اثنين	ما كولين فهو مأكول وفيما كان	ن
م	من السـ نانبير	المو	لدة في البرارى خلاف وكذا في ابن	اوا	والصحح التحريم ويحل كما سبق في	ق
ض	ضرب وقنفذ ولا	يد	خل معه الورل ويحل ابن عرس وكذا الورعدا	كثير (هم)	ويحل بقرو وحش وجاره ولبس	س
ا	الحشرات مأكولة وأ	بو	اتحليل أكل ما يتقوى بنابه كالسباع	فا	ما الطيور فيؤكل كل منها لحم	م
ر	رال ودجاج و	فا	خنة وحمام وعصفور ونحوها وحرموا من الطيور	ر	ذوات الخب وما يقع على	على
ع	عروض الجيفيا كلها ويكر	هـ	أكل الجلالة ويحل من حيوان البصر السمك	لامدا (فع)	وكذا غيره في الاصح ولبس	س
مب	مباحا منه السرطان	والد (وا)	بالتى تعبس براويجها ويحل طيره الا اللقا	الاولى	بالحـ الانتها	نه
ن	نزاهة عن مكاسب ذوى الدناء	هـ	كالجمامة ونحوها وكل طاهر لا يضر حلا	ل	سواء كان ذلك من ضرب	بـ
ى	يؤكل في العادة أم	ا قدم على	أكله اخـ تراعا ولا يحل نجس	وا	بيع للـ طرما كان محرما	ما
على	عليه كليتة واذا	عد	م مسيغا من غص بطعام أساغه بالخرو لو	نصب	لـ رص أو عطس ورام	م
م	منـ أن ينبج له أ	ن	يتداوى بالخرو لم يفعل بـ باب النذر	ماعد	القربة لا يصح نذره اما	ا
ف	فيها فيصح سواء لمجازاة أ	وأخذ	على نفسه أن يفعله ابتداء ويشترط ذكر	هـ	فلا يصح النذر بـ	بجود
ا	النبيـ وحمد	ها	وصفته أن يقول لله على كذا ويكفيك ان	تقول	لـ كذا أو	او
ع	عمل كذا يلزمى ونذور اللجاج	هى	كقولك ان كـ فلانا فله على ان	اعطى زيد	اكـ فله لم	م
ى	يوجبها بعينها بل خير	وابين	الوفاء بها وبين كفارة يمين ولو حرم	شيأ	كان مبـا فلا لازم	لازم
ل	له ادخلف كفارة يمين	وفى	فعل الواجب والمعصية لا يصح النذر واذا	الرم	نفسه الخـ روج	لـ
ن	نحو حرم الله في	سنة	معينة أو مطلقا لرمه قصده اما بـ	عمر	ة ولو نذر قصده ماشيا	ا
ف	فالمشى يلزمه فان عين مشى	خمس	مر احل مثلا ماشيا وان اطاق مشى من د	و	يرة أهله ولو نذر الخ ماشيا أو	و
عل	على مـ كـوب لزمه	و (فـ)	نذره لكن من الميقات فان خالف الرمناء	مالا (ساء)	ته ومسجد المدينة والاقصى يلزم	م

١	الوفاء بنذر زيارتهم وما ولا	تسعين	لزيرة مسجد غير هامة معتدرا وجوبه بالنذر	و	لنذر النحر بمكة ولم يذكر	ر
ت	تفرقة الحرم بها	لزم	النحر والتفرقة وان نذر النحر والتفرقة في	ما	سوى مكة لزماه وان أفرد	د
ن	نذر النحر عن	ا	لتفرقة لم يلزمه النحر ثم لنحر عنى وما أشبه ذلك	من أطراف	ف	ف
م	مفاوز الحرم	للك	والموات سواء ولنذر الهدى للحرم وسكن	النفعة	لزمه الجذع من الضأن أو	او
ا	الثني من الابل والبقرة	المو	صوف من الهدى المنذور للحرم	يتبع	فيه حكم الوصف والمعين يحكم	م
ع	عليه بوجوب نقله ثم	يد	فع الى فقراء الحرم كتاب البيوع و	منعوا	أحصة البيع الامن عاقل	ل
ي	يكون غير محجور عليه	وجعل	الايجاب والقبول شرطا فاذا أورد	نه	قلت بتمتلك أو ما يملكك مخاطبا	ا
ل	للشترى ويقول	في	القبول اشترت او ابتعت ويثبت الخيار	في	المجلس فاذا تفرق	زم
ن	نعم لو اختاراه لزم مع	حبس	المجلس له ما فان تباعا وشرطا	اعرا	العقد عن الخيار بطل	ل
واج	واجب وأجازوا الخيار فيه اذا	حصن	بمدة ثلاثة أيام فادونها الا فيما	به	يحرّم الربا وأول	ل
ز	زمن الخيار العقد وقيل لا	تعر	ى اليه المدة الامن التفرق	وتعر	ضواللحرم بالملك في مدته والاطهر	ر
ا	انه ان اختص بالخيار	وا	حد الملك له وان كان له ما فوق وقف وطا	يفه	تختار انتقاله بالعقد	د
و	وطائفة تختار بقاءه وان أ	قام	المبيع تحت يد البائع فهو من ضمانه	و	لوتلف وكان المتلف	ف
ه	هو البائع قبل القبض عاد	الملك	اليه وانفسخ العقد وان ألتفه	غيره	اما المشتري أو	او
س	سواء من سائر	الا	جانب نظرت فان تلف بفعل أجنبي خيرين ان	يقو	م على المدفأ أو يفسخ واذا	ا
ت	تلف بفعل المشتري استقر	شر	أؤه وقبض المنقول نقله وقبض غير المنقول	ل	كالعقار بالتخيلة والخروج	ج
ه	هذا هو القبض المعرو	ف	باب لا يجوز البيع الا في عين طاهرة	قا	لوا وأما نجس العين فلا	ا
س	سبيل الى جوازه فيه ولا	في	متنجس لا يمكن تطهيره ولا فيما لا ينتفع به	ويحرّم	بيع كل مع لوم وم	وم
تع	تعلق به حتى أدى مثل	ا	لوقوف والمرهون والمكاتب وأم الولد ولا	يجو	بيع الجاني المؤسس	وس
م	من جنائبه مال شاغل	للك	رقبته على القول الاطهر الجسد	يد	فان أوجبت مالا شاغلا	ا
ل	لذمته جاز وكذا قصاص في	أشهر	لقولين ولا يحوز بيع مالا يملكه	البائع	الامن طريق ولاية أو	و
م	من طريق نيابة وا	بعد	قول قديم يجوز بيع الفضولي اذا قر	ر	وليس البيع للعهدوم	م
ج	جائزا والثابت ان	سنة	رسول الله صلى الله عليه وسلم ر	دعت	الصحة عن البيع اذا كان مجهولا	لا

ز	زمان أجل ثمنه أو فيه غرر	ثم	بيع المجهول قدرا وصفة لا يجوز	ز	وكذا بيع مالم يره لا يجوز
و	ولا يجوز بثن مجهولا	ما	قدره أو وصفته وان باع شاة الا	يد	ها أو الاجلها لم يجوز ويحرم
ا	أن يعاقب العقد في المبيعا	ت	على شرط ولو باع عبده وعبدا لغير	ا	بطلناه فيهما على قول
و	والصحيح من مذهب الشافعي	رحمه الله	انه يصح في عبده بقسطه وان جمع	بفعله	واحدة بين بيعتين مثل
ر	رجل عقد البيع	في	سلعته بعشرة نقدا أو عشرين نسيئة لم يجوز	و	لا يجوز بيع الغريق بين الادميات
و	وأولادهن بالبيع والا	شهر	انه اذا بلغ الولد سبع سنين	رفع	تحريمه وجاز بيع أحدهما
ق	قبل الآخر ويطل على المحتا	ربيع	مسلم لكافر وشرط فيه مصلحة للعقد ينفع	البائع	أو المشتري لأبأس
فيه	فيه وذلك مثل الخيار و	الا	جل والرهن والضمن وان شرط في العبد	لا	عقاق صح العقد وليس
ب	بجائز الامتناع من عنقه	و	للبيع مطالبته بالعقق ولا تسك	نه	اذا شرط شرطا وهو
ين	ينافي مقتضى العقد ولا ينا	ل	العاقدة فيه مصلحة لا يجوز واذا	نعت	العقد بالطلان فلا
ي	يجوز للبتاع قبضه	وأجمع	العلماء على انه اذا قبضه فالرد لازم	له	ويضمنه ان هلك قبل
ا	ان يرد به بقيمة هي أ	كبرا	لقسيم من يوم القبض الى التالف	و	ان كان مثله أجرة فلا خروج
م	من المطالبة بالبتسليمها و	ا	ن كانت جارية فوطئها وحملت فالولد	حرو	يلزمه المهر وقيمه يوم الولادة ثم
ف	في موتها من خروج الو	لدو	جوب قيمتها عليه (باب الربا) يختص بالصر	ف	والمأكول والمشروب ولا يخفى
ا	ان التحريم في النقيدين	له	علة واحدة وهو انهما قيم الاشياء في	ا	لأكل والمشروب يحرم لاجل
ع	علة واحدة وهي الطعم	على	الصحيح وفي هذا قول قديم بوجبا	لعطف	على الطعم بالكيل أو الوزن مطلقا
ي	يرى انسه لاربا	ا	لا في مطعموم يكال او يوزن واذا بعنا الجنس	الوا	حدمه بمثله لم يحل
لن	لنا التفاضل والنسا و	خراج	الابدان عن مجلس الخيار قبل المقابض	و	ان كان بغير جنسه نظرت فان حرم
و	وجود الربا فيه مالة و	احدة	كالذهب والفضة جاز المفاضل وحرم النسا و	وا	لنفرق قبل التقابض وان تجرد
ال	التمن والتمن من العلة و	لمو	جبة للتحريم كالذهب والشعير والفضة و	لغا	لزوج جاز الجميع وأي
نوعين	او انواع	يد	الجميع منها تحت اسم يجمع معاهي جنس و	و	احد كالعقلى والبرني يلزم
نوعهما	اسم التمر	و	ان لم يجمع معاهي اسم خاص كالخنطة والشعير	ثم	اللحم والشحم والالية
والكبد	فهم اجنسان	تقليد	العرف اللغوية والصحيح ان اللحوم	وا	لا لبان اجناس ولا يصح

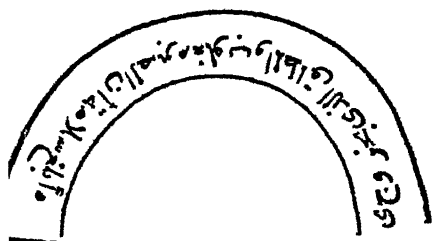
م	مماثلة فيما يكال في عاد	ه	الحجاز الا بالكيل ولا فيما يوزن الا بالوزن	و	مالا يكال ولا يوزن كتمر	ر
را	رابع وسفر جـ ل فلا يصح	الملك	فيه يبيع بعضه ببعض على الاظهر	ولا	تعتبر المماثلة الاجافا	فا
قب	قبل نعيه فلم يجز	و	ايصع دقيق بدقيق ولا يحب ولا رطب برطب	و	لا يباس الاعرايا وكان	ن
هـ	هـذار خصه لما شكوا	الامر	ولا يباع جنس بشئ من جنسه وغير جنسه	بل	لا يباع نوعا جنس وهما	وهـ
ب	بقيمة مختلفة أو متفقة بنوع	و	احد منه مثال الاول أن يبيع مدعجوة	و	درهم بمدى عجوة ومما	ا
ي	يقتل به للنوعين ان يبيع	لما	لك دينار اقا سانيا أو ساور ياقا سانيين	ا	وساورين وبيع لحم بعيوان لا يحل	ل
ن	نعم ما كان أو غيره والله	ولي	التوفيق باب بيع الاصول	و	ما يتبعها اذا باع أرضا وفيها شجر	ر
ا	أو بناء دخلا في	الملك	تبع الارض والحل ان كان يؤبر كالنخل	و	نورا يتفتح كالورد وظهوره و	و
ل	للبنائ وان لم يظهر فيه شئ	جعل	للشترى وأما مثل العنب والتين فاد	ام	حله لم يؤبر فهو للشترى	ي
ح	حله فان برز منه شئ كان	الو	جه في ذلك الى البائع وتناثر نور الشمس	و	التفاح كالتأبير ولو	و
ر	رام يبيع الارض وهي	زار	عنة فان كانت تجزرة فهي للبائع	حتى	انه لا يلزمه قلعها	ا
في	في الحال وان كانت تجزرة	ة	بعد مرة كانت الاصول للشترى	ولكن	الجزرة الاولى للبائع ولو	لو
ن	نسي البائع ثم رثه	الى	ان حدثت ثمرة أخرى للشترى واختلطت	هذه	بتلك فالأظهر المنصوص	ص
ان	انه ان سمح أحدهما بجمعه أجبر	القاضي	الاخر على قبضه وان تشاحا فسخ وقالو	الا	يجوز بيع الثمار قبل	ل
ي	يبدو ولا حها الا اذا أذن	مو	ه القطع ويبدو الصلاح اذا اجرت	حرف	الحبة أو اصفر أو	و
سقط	سقط أول الحلاوة فيها فاذا وا	فق	ذلك بعض الجنس في البستان جازيعة	يصير	كأنه قد بدد صلاح	ح
ا	ا يبيع رابع ربيع الرعي	ا	لا خضر الا بشرط القطع فان كان له ارض	بها	زرع لزج لآخر	ر
ح	حل له شراؤه بلا شرط	لد	خوله مع الاصل باب الخيار	الثا	بت بالعيب من دخل في ملكه	كه
د	دابة مصراة بعوض فالخيار كا	ين	فيها على الفور في أصح الوجهين وفي الثا	في	يقتدى الى ثلاث فساو	و
هـ	هـ م يرد هـا فليكن راد	الصا	ع تمر معها بدل اللبن وأما الاتان والجارية فإ	كا	ن ليرد مع واحدة	ب
م	منهما شيا بدل اللبن والصال	حب	اللبن الخيارين أخذ اللبن وا	لا	خذا ليعمل ولوانه	هـ
ا	اشترى جارية شعرها جعدا	و	أسود ثم بان انها سبطة الشعرأ	و	بيضاؤه ثبت الخيار للشترى	ي
ويثبت	ويثبت لـه اذا بان	سار	قصة أوزانية أو آبة أو نحوها أو تبو	ل	في الفراس ويثبت أيضا	ا



ال	الخيار بالجـ ماح والعض	في	الدابة ثم في كل ما ينقص العين أو القيمة نقصا	في	العرف يفوت به غرض كامل	ل
ا	إذا غلبه	عامه	ذلك الجنس عدمه سواء كان ذلك	الا	مر مقارنا للعقـ مدام	م
خ	خرج به العيب	ذلك	بعد المعقد وقبل القبض ومن	عر	ف العيب وأخر الدحـ حتى خرج	ج
و	وقته بلا عذر فليس له	الى	الردي سيل ووقته على الفور فلو علم لـ	ا	وفي الصلاة أولا كل فاجر	ر
ل	للصبح أو الفراغ من الماء كولو	المشر	وب لم يضر ثم برده عليه أو يرفع الى الحاكم فان غا	ب	فـ يرفع الامر الى	ي
ا	الحاكم واعلم أن الحقو	ق (في	الفوائد المنفصلة الحادثة ملك للمشتري فلا	نقول	انه اذا فسخ الملك	ك
ي	يردها بل تبقى له	وا	ن اشترى عبدين فوجد باحدهما عيبا	عاد	ه رحده وفي قول قول	ل
ق	سقط عند الاكثرين الا	خذ	به لا يجوز وان حدث عند المشتري عيب أو	ز	داد فحقه من الردي سقطه	ه
ه	هذا وله الارش وان كان	حصو	ل المعرفة بالعيب لا يقع الا بعيب كـ	يد	البطيخة لا يعرف الا	ا
م	من تقو يرهالم يضر	ن	كسر قدر الحاجة وان باع المبيع	و	شرط البراءة من	ن
ا	العيب وب فاطهـ الاقوال حجة	انه	يبرأ من كل عيب باطن في الحيوان جهله البائع دون	غيره	باب	ا
م	ملك شيئا بمـ	ثم	أراد يبعه مـ ابحجة جازا ذابـ	ر	أس المال وقد راجع واذا	ا
ع	عمل أو استأجر من عمل	في	المبيع أخبر به فيقول اشتريت بكذا	فعت	أجرة كذا أو عمتـ مع	ع
ا	التمن بكذا ولا يخـ	عا	مـ ذلك ثمن وان أخذ شيئا من لبنه	ز	وائذه الموجودة حال	ل
و	وقوعهـ فقد وجب الاعلا	م	به وان اشترى عبدين صفقة جازتـ	يد	هما في المراجعة بالقسط ثم	م
ل	لو قال أولا التـ	احدى	عشرة ثم قال بل عشرة فالقول	الا	ظهر أنه يصدق وفي قول ضعيف	ف
ا	ان المشتري بالخيار	و	ان قال اشتريت بمائة أو قيمة ثم	نه	أورد بعد ذلك شهودا	ا
ث	يشتهون شرائه بمائة و	سمع	لم تسمع دعواه ولا يثبتـ	فاعل	التجش آثم فاعـ	لم
ه	هذا وهو أن يكون الثمن	مائة	مثلا فيساوم مالـ فيها باكثر	و	غرضه ان يـ	ي
م	من يطلبه ذلك فيـ	خالف	الامر وأثم من يبيع عـ	غيره	وهو ان يقول الامر	م
ا	اشترى شيئا بشرط	ا	الخيار فسخ البيع وأبيـك أرخص منه	لا	يدخل على سوم أخيه وهو	و
م	من يجيء الى مساوم ما	شر	السلعة بل قد انعم له فيز يد عليه فا	نه	يأثم ويبيع الحاضر للبادي	ي
ع	عندنا حرام وهو أن يقدم	ا	لبـ دوى بسلعة يحتاج اليها والناس	معطو	ه الثمن فيقول الحاضر هو	و

ا	الى ويأمره بالوقو	ف	ليبيع له قايلا قليلا والبدوى لا يحرم الوقو	ف	عليه ويحرم ان يتلقا	ا
ال	الركبان ويخبرهم بكساد ما	جا	وابه ويشترى منهم فلو قدموا	و	بان لهم الغنم تلو	لو
م	مقدمهم فانه يجو	زان	يقضوا باب اذا اختلف المتبايعان في	مثل	الاجل وقربه أو بعده أو	او بعده أو
ق	قدرا الثمن وصفته نظرت	فا	ن لم يكن لهم ما بينة تخالفها فاحلف	ذلك	على نفى أصل	صل
ت	تلك الدعوى التي أ	تا	بها صاحبها وعلى اثبات قوله وأ	ما	الاخسر فيحلف ايضا	ا
ض	ضد عيّن صاحبه من	ه	واحدة ثم لا يفسخ العقد حتى يفسخ و	ا	ن اختلفا في عين المبيع فلا نقول	ل
ب	بالتحالف وان اختلفا في	ا	من مفسد له قد كالتشط الفاسد وما	شبهه	صدق من يدعى مطلق	ن
ال	الصحة على الصحيح عند أهل	لعلم	فان قال المانع لأسلمه لا بعد	التو	فيه وقال المشتري ما أنا	ا
م	موفيك حتى أقبض المبيع	فا	نه يخير البائع ثم يجبر المشتري ويحجر عليه تو	كيد	اباب السلم لم السلم لم	لم
ب	بيع يثبت فيه خيا	ر	المجلس ولا يثبت فيه خيار الشرط	و	يشترط فيه أمور	ر
ن	نقد المال في المجلس فان أر	سل	العقد في الذمة وتغرق قبل قبض ر	أ	س المال لم يجز وقعد	د
ي	ينقد البعض فيبطل فيما نقد	بعد	المجلس بقسطه ولا يصح السلم الا فيما	حر	ز بالوصف فلو اسلف ف	ف
ع	على مثل الدنانير والدر	هم	والحبوب والادقة والعطروا صنما	فه	والحيوان واللحم حاز ويلزمه	ن
ف	في السلم أن يأتي بجميع	الا	وصاف التي تميز المقصود وما كان	عينه	من اجناس كنضوح ح	ح
ع	عمل من اطياب وتدو	تر	ياق لا يصح السلم فيه ولا فيما لا يضبط في	نفسه	بالصفة كالجواهر	ر
ولا	ولاماد اخله النار مثل	ا	نخبز والشواء ويجوز في الجبن وحل النمر والزيب) وكل	مختلط يضبط كشوب كنان	مختلط	ن
ت	تكون لجمته ابريسم أو كذا	ك	عكسه ولا يجوز السلم الا في قدر معلوم	وجميع	الامور التي تضبط بها	ا
م	مقادير الاشياء اربعة الكيل	وا	لوزن والعدو الذرع ويصح في الكيل وزنا	وا	لوزن كيلا ولا يصح	لح
س	سلم مؤجلا في موضع	لا	يصح للتسليم حتى يبين موضعه وما عر	جمع	مثله أو كان لوطاب يومئذ	ذ
ت	تعدر تحصيله فلا	مرأه	في بطلان السلم فيه وان أسلم فيما يصح	و	انقطع عند المحل فهو	و
ف	فيه الخيار بين الصبر	الى	وجوده أو الفسخ وان أحضره على	ما	وصف أو أجود وهو	و
ع	عين جنسه لزمه القبول	ا	ن أحضره قبل المحل لزمه قبوله الا اذا	تولد	من قبضه ضرر وان قال	ال
ل	له بعد قبضه منه	للو	اجبات غلطت على لم يقبل فيما قبضه	منها	مقعدا ثم م	م

ن	تقبل منه قوله	لو	كان قبضها جزاء	باب القرض	نقول	انه مندوب اليه يجري
م	مجرى القرب وتجوز	ه	في كل ما كان السلم فيه	هـ	جا	ثنا الا في شيء وهو و
س	سلف جارية للمقترض	فا	نه لا يجوز ويملكه بالقبض على الصحيح وفي	فا	ثا	بالتصرف فا كان له مثل ثلا
ت	توجهه على المقترضا	دا	طوبل تسليم مثله وان كان متقوما جا	ز	ز	رد مثله في الصورة والجنبة ثة
ف	في الاصح ولا يحرم	م فيه	شرط الرهن والضمين ويحرم شرط جرم منفعه فلو	يد	يد	ففيه المستقرض زائدا ا
عل	على ما اقترض لم يحرم	عليهم	ذلك هذا اذا دفعه المقترض من	نفسه	نفسه	ولم يشترط ولو انصرف
ن	نحو غير بلد الا قراض	وا	تاه هناك وطالبه نظرت فان كان لا	يرفع	يرفع	الا بمؤنة فـ لا ا
س	سبيل الى مطالبة بلا	د	ا بل يطالبه بقيمته في بلد الا قراض ويجوز	ز	ز	مطالبته بمال مؤنة في النقل ل
ت	تلقه اذ انقله	وا	لله أعلم (باب الرهن) من جاز ان يقترض و	يد	يد	اين صح رهنه ولا يرد رد
هـ	هذا الرهن الاعلى الدين	ا	للازم كتمن المبيع أو يؤل الى ا	لا	لا	لزام كالتن في الخيار ولا خلاف ف
ا	انـ لا يصح	لطا	ليسه الا بالايجاب والقبول ولا يعـ ذو	نه	نه	لازما الا بالقبض ولو و
ج	جرى العقد ورضيا ابدا	عه	عند غيرهما جاز وان تشاحا كان الحاكم	فاعل	فاعل	ذلك وأمـ ا
ز	زوائد المرهون التي لم	تو	جد حال العقد في خارجة عن الرهن	و	و	ما بطل بيعه بطل ل
ا	الرهن فيه ولا يصح	في	المبيع قبل القبض وان رهنه بثمنه لم يجوز لو	ير	ير	هن النخل وهو غير مؤبر ر
ا	استأثر به الراهن	في	أحد القولين وادخل الشرط المنافي فيه ير	فع	فع	حقته ويبطل في القول القوي وي
ع	عقد المبيع المشروط في	هذا	الرهن الفاسد ولا ينفك من الرهن	نفسه	نفسه	شي قبيل قضاء الدين ولو و
مل	ملكه الراهن غيره	ا	وتصرف فيه تصرفا ينقص قيمته لم يجوز	لا	لا	بأس باستعماله فيما لا ا
ت	تحصل منه مضرة في	لعا	دعة كالكوب والاستخدام يعيره ويؤجره لا	نه	نه	يشترط في اجل ل
هـ	هذه الاجارة ان لا تدو	م الى	بعد حلول الدين ولو رهنه من المرتين بدین آخر	تو	تو	ثقة له لم يجوز ولو و
ا	أعنته وهو موسر عتق و	النر	ع يلزمه قيمته وتجعل رهنه ويده عليها	كبد	كبد	على الرهن هذا خاص ص
لع	لعتق الموسر وفي قول من	يف	ينفذ عتق الممسور ولو جنى اقتص منه	وكذلك	وكذلك	لو أنلف مـ ال ل
ر	رجل أو جنى جنابة توجب	ا	لما يبيع في الجنابة وان جنى عليه كان	ما	ما	يؤخذ في ذلك كـ
ب	بطريق الارش رهنه أو	بو	ا أن يكون الرهن مضمونا فان اختلفا في	ا	ا	لرد القول وـ ولـ و



م	من ينكر ما	غى	اليه منه	باب التفليس	لا شبهة	أن المؤجل ليست المطالبة به
ج	جائزة حتى يحل فلا يمنع	صاحب	الدين المؤجل من السفروان كان حالا	و	أمكنه الوفاء لزمه الوفاء	أ
ز	زمن الامكان والتغريم منعه من سفر	مكة	وغيرها وبأمره الحاكم بالوفاء في	البد	اية فان لم يقبل	بل
و	وامتنع باع ماله	و	قضى دينه فان ادعى الاعسار وقدر له ما	ل	حبس حتى يثبت بفساخ	غ
ا	اليه من الملك ولا يقبل	في	ذلك الا خبره يروان لم يعرف حلف ولم	يتبع	وظفر بالسلامة	سلامة
م	من الحبس وقد جرت	السنة	بالجبر على المدينون اذا كان	ما	له يعجز عما	ا
ط	طوبى له وسأل	ا	لغرماء من الحاكم ذلك فحينئذ تصرفه فيما	قبله	من المال لا ينفذ الى أن	ن
ي	ينفك عنه الجبر	لنا	بت فاذا أراد الحاكم بيع شيء	من	ماله استحب له الصبر	الصبر
ال	الى أن يحضران كان له	نية	في الحضرة أو وكيله ولا يباع شيء	الا	في سوقه وما خاف فساد قدم	م
ع	عرضه للبيع و	أمر	بقسمته بينهم على قدر الديون ومن	عر	ف عين ماله وهو فارغ	غ
و	ولم يشغله باستحقاق خيرين	ان	يفسخ أو يضارب والخيار على الفور في	ا	لاصح وفي قول	ل
ض	ضعيف يدوم ثلاثا ثم	ينى	على ذلك انه لو نقص بفعل مضمون أخذه و	ب	بالبقي ولو	و
و	وجده وبه زيادة تمير كالطالع	المؤ	بر يرجع فيه دون الزيادة أما غير المؤبر	و	الحل فأكثر الاصحاب	ب
ا	أجازوا رجوعه فيه وأنه	بد	خل تبعا والمذهب انه لا	يجوز	للغرماء أن يحلفوا و	ا
ل	ليثبتوا للفلس ديناً يؤد	به	والله أعلم	باب الجبر	لا يصح	ا
ن	ضرورة ولا غيرها ويتصرف	في	ماهما الاب ثم الجدم الوصى وفا	ل	بعضهم أن الام	م
ب	بعد الجبد والصحيح أنه لا	تعز	ى اليها ولاية الانصب ويتصرف الولي بما	هو	معرفة	ط
و	وينبى له بالاجرد	و	ن اللين ولا يبيع عقاره الا الحاجة مخو	قة	أو غبطة ظاهرة ويحل	ل
ر	رهـن ماله اذا افترض له	في	حاجته وله بيع ماله للمصلحة نسيئة وبرهـن	من	المشـرى ترقى وثقا	قا
و	ويشهد عليه ويركى كل	سنة	ماله ويتفق عليه بالمعروف فاذا بلغ وأ	نكر	دعواه الانفاق الذى	لذى
ق	قدره وقال أنفق مثلاً	ثلث	ذلك أو نصفه فان كان أباً أو جدًا صدقنا	د	بيمينه رأماً غيرهما فذهب	ب
ب	بعضهم الى أنه يصدق و	تو	خذ بيمينه وقيل لا يصدق وبأوغ الصى	و	هورشيد بوجوب الخروج	ن
فبه	فيه من الجبر والبواغ	في	الغلام بالاحتمال أو عام خمس عشرة سنة	و	معرفة	ى

ب	بلوغ الصبي وبالحيض أ	و	الحبل والرشد صلاح الدين والمال ولا بد	من	الاختبار وهو	ل
ي	يختبر قبل بلوغ الو	لد	أوبه سده وجهان الصحيح قبله ويحصل	معرفة	حاله بان يساوم ويسلم زم	م
ن	نظ الرشد ولا يقع به سده	الملك	بل بعقد الولي ولا يصح بيع السفينة ونكاحه	وعكسهما	طلاقه وخلعه ه	ه
فا	فأنه ما يصحان وبأذن	ا	لولى يصح منه عقد النكاح دون البيع وبعضهم	يقول أنه يصح	باب الصلح ح	ح
م	من جنح الى الصلح فهو ا	لظافر	وهو بيع وأحكامه أحكامه فان	جاء	الصلح بعد الاقرار ر	ر
ف	فهو صحيح فان كان عليه دين	و	صالح عنه بعين واتفاقا فله	بو	ية اشترط في ذلك د	د
ع	عليهما القبض في المجلس فلو أرا	د	أن يصالح عنه أجنبي وكان المدعى هنا	ك	دينه اصح وثبت ت	ت
و	وان كان عيناً	فنو	جب ان يقول هو مقر لك وقد وكلني	زيد	في مصالحةك فلو كان ان	ان
لا	لانسان دارحذاء	ه	طريق نافذ فاشترع اليه جناحا	و	كان عاليا في الجو و	و
ت	تمرت تحتها الحمام	في	ظهره والجمال جاز ولبس ذلك	جا	ثرا في غير النافذة من حيث ت	ت
و	وقوع الملك عليها فان	ا	ذن أهلى الضرب جاز وان صالحهم على	ا	شراعه بشئ لم يحل لا	لا
و	ويجوز الصلح ا	لمو	(ضوع على وضع الجذوع على جداره سواء كان	خو	صا أو غيره والغصن اذا كان بحيث ت	ت
ا	أنه يقع على ملكه أو	يد	دخل هو داره ولم يقطعه المالك قطعه ولو كان هنا	ك	دار في درب لامتفذه ه	ه
و	وبابه في أخـرو	ية	الدرب فارادت قد يمدحه الى أوله جاز وان أ	ر	اد أن يؤخره فلا ا	ا
ه	هـذا لمن كان لميته	مد	دخل في الدرب فان كان ظهر بيت ر	جل	الى الدرب فاراد أن يفتح ح	ح
ا	اليه بابا للـرو	ر	فيه لم يجز باب الحوالة المحيل والمحال	صا	حبا الحق فلا يفتقر ر	ر
ل	لرضا المحال عليه وقا	سه	بعضهم عليهم ما تصح بكل دين وعلى كل دين صا	لح	لليبيع وبالثمن الموقوف في	في
م	مدة الخيار وعليه	و	يحيل المكاتب بالنجوم ولا يحال به عليه	و	ليست الحوالة بمجهول غير معروف في	في
ج	جائزة وقيل تصح في ابل	الد	ية وان كانت محمولة ولا يجوز أن يحيل بالدين	الحال	على مؤجل ولا عكسه وكذا ا	ا
ت	تجب عنه دنا المساوا	ه	في جميع الصفات جنسا وقدر اوصفة وهذا	منصو	ص وتبرأ ذمة المحيل ل	ل
ث	ثم يصـفـير الحق	و	اجبا في ذمة المحال عليه فان تعذر الطلا	ب	له فرجع على المحيل لم يصح ح	ح
و	ولو خرج المبيع الذي	كان	احاله بثمنه مستحقا بطات الحوالة وكذا	ا	اذا رد بعيب في الاظهر ر	ر
هـ	هـذا اذا حال المشتري فلو	ا	حال البائع عليه لم تبطل وقيل تبطل أ	بدا وهو	ضعيف ولو قال المحيل وكلتك ك	ك

و قال المحتال بل احدثني فاء	الملك	للمحيل والقول قوله باب الضمان	كل	من صحت منه تصرفات
م ماله صح ضمانه و	المو	انع من التصرفات في المال تمنع منه الا	ا	المحجور بالفلس فلا
ب بطلان في ضمانه فلو ير	يد	المضمون مطالبته لم يجوز ما دام في	سم	الحجرو ضمان العبد لفسنا
ن تجبزه بلا اذن ولا نشترط	ر	ضام المضمون له لكن نشترط أن لا يكون	نكرة	وفي المضمون عنه لم لم
ي يشترط ذلك بل لو رأى ر	جلا	أو سمع به وضمن عنه بغير معرفته ولا رضاه	جا	ز والضمان اذا جرى
على — الى دين لازم	كا	لثمن والارش ودين السلم أو يؤول	بعد	الى اللزوم وهو و
م مثل الثمن في الخيار جاز ومن ا	ملا	ثم الصحيح ان مال الجمالة لا يلحق به ضمان	ا	لجهول لا يصح بحال ال
س سوى ضمان ابل الصدقة و	و	لا يصح ضمان ما لم يجب وجوز وضمن الد	سم	الحاجة ولا يثبت في الضمان ن
ت تخاير وكذلك يضمن اذا اقال وله غر	ض	ض الق متاع في البحر وعلى ضمانه ولا يشتر	ط	معرفة المال قدرا ووصفا فا
فعل فعلى هذا لو قال اعطى الغلام	م	وعلى مائة فاعقه لزمته واذا	قد	صحت الضمانة يجدد حينئذ ذ
ن نفع المطالبة في المال	الملك	من الضمان مع المضمون عنه فان أبرأ الاصيل	تم	الكلام وبرئ الكفيل كما قالوا وا
فا فان أبرأ الكفيل بقي له	الملك	في مطالبة الاصيل وللضامن الرجوع بما	د	فع ان ضمن باذنه والا فلا لا
عل عليه رجوع فان دفع	نفس وعشرون	أو باقية مئة عشرون رجع بعشرين	و	ان قضاء وتسامح ح
اليه بزيادة لم يعدها و	عا	د بالاصل وتصح الكفالة بالبدن الا ا	نه	اذا تكفل ببدن دقة ترف رف
ت تعين عليه حد الله تعالى لم يجوز ا	ما الكفالة	بدن من عليه قصاص ونحوه فالجمهور	يقول	بصحتها واذا ا
ن نبه على مكان التسليم تعين	وا	لا تعين مكان الكفالة فان كفله به	من	غير اذنه فقد قيل ل
ف فيه أنه يصح والا	شهر	بخلافه فان سلم نفسه عنها برئ الكفيل عند	ذلك	وان غاب أمهل قدر ر
ا المضي والاياب وان مات أو	ا	نقطع خبره لم يطالب باب الشركة وهي	جا	ثرة ولا يشترط التساوى وى
ع عن مدنا الا في الجنس و	و	الصفة دون القدر وتصح في كل مثلي ولا يجو	ز	الاقتصار فيما عدا و
ل للفظ الشركة	كانت	شريكى بل يشترط الاذن في التصرف ولا	يد	خلافه في حكمها قبل ل
ا الحلط فان كان المال عرو	و ضاباع	أحدهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر واد ا	ر	الاذن بينهما سرما ولو و
ت تساوى أو تفاضلا	فا	لرجع على قدر الماين فلو وعد الشركاء منهم	جلا	وقالوا الربح الحاصل صل
ن نعطيك أكثره لم تجز و	نه	وبطل العقد ان شرط فيه ذلك و	نصبت	الكل واحد أجرته قالوا وا

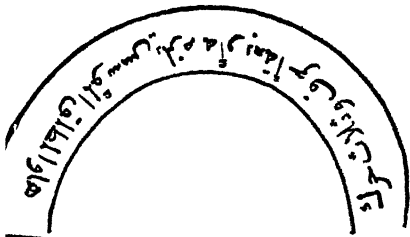
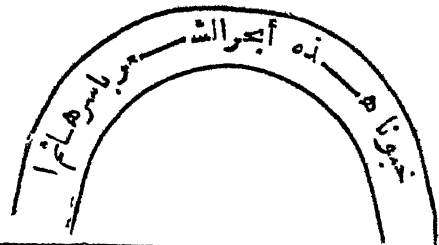
و	والرب يقسم على المال والا	بدا	ن شركتها باطلة وكذا المفاوضة ومشأ	ر	ككة الوجوه وممتى عزل	ل
ا	أحدهما صاحبه انعزل و	ر	اح الاخر باقيا على تصرفه ومن شارك	جلا	وادعى عليه خروجه	ل
جز	جزأ من المال بتفريظه أمرنا	ه	أن يقسم بينة فان الشريك أمين	على	المال باب الوكالة اعلم	م
ا	أن السور كالة تصح	في	كل ما علك الوكيل والموكل مباشرته في	الحال	وذلك من	ل
و	وكالاته في المعاملات و	الشجر	والخصومات والعقود والفسوخ	ومثله	تملك المباحات في قبول	و
ه	هو الصحيح وتوكيل المرأة	ة	والمحرم في النكاح باطل وحقوق الله اذ	اقبل	منها شيء النيابة	ه
س	سلك مسلك غيره	في	الجواز كالحج والزكاة واستيفاء الحد ودولا	ز	الا بايجاب وقبول فلو	و
ت	تأخر القبول لم يضر بل ا	قباله	على ما وكل فيه بالفعل كاف ولا يجوز لمن ير	يد	ها أن يعلقها بشرط ومع	ع
ه	هذا لو عقدها بشرط	تعز	ى اليه فوجد الشرط نفذ تصرفه ل	ضا	ه واذنه ولو نجزها وعلق	ق
ل	استعماله فيها لم يضر ومن	المحر	م أن يوكله في أمر يتولاه منه فيجعل	حكا	مه الى غيره ان فعل ذلك لك	ل
ل	لغيره عذر وان	و	كله في البيع جاز أن يبيع من أبيه وابنه	وهذا	للكبير أما الصغير فلا يتوجه	جه
و	وجه حخته كنفسه ولا بأ	س	باليبيع من مكاتبه وليس للوكيل	أ	ن يبيع بدون غن المثل ولا مؤجلا	لا
ه	هكذا قالوا ولا بغير نقد	ا	لبلد الا باذن ولا يبيع بغير المثل وقدم	بو	يع باكثر ولو قال بكذا	ذا
م	مؤجلا فباعه بما ح	ول	حالا جاز الا أن نهاه عن ذا	ك	أو كان له غرض وممتى ما	ما
ج	جرى الاذن بالبيع في	ليلة	معينة أو يوم أو مكان معين تعين	مطلقا	ولو أمره بالبيع لشخص وهو	و
ز	زيد مثله لا فباع	من	عمرو ولم يجوز ممتى خالف في بيع ماله أ	وفي الشر	اء بعينه فتصرفه باطل وحيث	ث
و	وجد الشراء في الذمة مع	ذى	المخالفة وقع للوكيل ولو قال اشتري هذا	الد	ينار شاة ووصفها حاق	ق
ا	الوصف واشترى شاتين لم تنقطع	الحجة	الا اذا سويت احدهما دينارا و	ا	لا فالعقد غير ثابت	ت
نم	نم لو أمره أن يطلق و	سنه	في البيوع الفاسدة لم يجوز أن يصد	ز	صحيا ولا فاسدا والمعيب	ب
ا	اذا اشتراه لم يوكله	احد	ولم يعلم جازله ولو كاله الرد ويجوز	ز	للكيل في البيع قبض الثمن	و
لم	لم يوكله وإن وكله أن يشتري	ى	عبدا فليذكر نوعه وصفته وقدر ما	يد	فعنه في ثمنه والوكيل ليس	و
ت	تقبل عليه دعاه	و	ى الجنابة الابينة والقول قوله ولو	قا	ل بعته بالثمن الذى	ى
ق	قد أذنت فيه	عشرين	وقال أذنت بالثمنين فالقول قول الموكل ولو	لوعا	ريه في دعوى الرد ولم يؤمن	و

١	الموكل بدعواه صدق الوكيل	و	يمكن مع يمينه وان ادعى انه سلم الى	و	كيله لم يقبل ولو سلم	٢
رب	رب المال اليه مثلاً	سبع مائة	ليقضى دينه فقضاءه في غيبته ولم يشهد	عند	القضاء لا منه من غدره	ن غدره
و	وانكر ضمن لتفريطه	و	سواء صدقه الموكل أم لا ولو فعل ذا	ك	يحضرنه لم يضمن ومن نحا نحو	و
هو	هو لاء ذكر أنه لو قال	كان	التسليم بحصرتك فأكر وحلف قبل اسكاره ولو	ادعى عمرو	ان زيد او كله في قبض مال ال	ال
م	مع شريكه فصداقه	مشار	كه جاز التسليم اليه ولا يجب لانه يضمن اذا	جا	زيد وانكر والوكيل مطلق	مطلق
ب	برأيه يعزل نفسه متى	كا	ن له غرض فاذا غزله الموكل ولم يعلم تلكا	لسا	عنة فالتصرف الذي	الذي
ن	نفذه بعد العزل لا ينفذ	في	الاصح وينعزل الوكيل ان جن أحدهما	وقس عليه	كل شئ	ي
ي	يخرجهما عند أهل	العلوم	عن أهلية التصرف بباب الوديعة	واعلم	أنه لا يحصل لرجل	ل
ع	عاجز عن حفظها قبولها	و	متى قدر استنب وشروط المودع والمودع	ان	يكونا ممن يجوز	ز
ل	له التصرف فان	كان	الايداع من صبي ضمنه الوديع ولا يبر	ا	الا اذا سلمه	مه
ي	يومئذ الى وليه ويجب أن	يحفظ	الوديعة في حرز مثلها من الائمة	واظروا	والوديعة امانة فاذا	ا
ف	فد رط ضمنها ويجب عليه	مقد	رته من الحفظ وان عين له حرز اجعلها في أ	على	منه أو مثله فان حصل	ل
ع	عليها التلف بسبب اقدا	مه	على المخالفة ضمن والا فلا مثاله لو أودعه	و	قال لا ترقدها فأكبر	ر
و	ورق د فان تكسرت فالتلف	ط (ربنقر	يطه وان سرق لم يضمن لانه حفظها من و	جهين	وان أراد سفرها تصدق	دف
ل	الملكها فان لم يكن ظا	هر (اسلم	لحاكم ثم الامين والترتيب واحب ولو وض ختم	ظرف	الوديعة وهو و	و
ن	ناو أن يأخذها	و	لم يأخذها ضمن ولو لم يعلم الدابة الوديعة	(في زمان	حفظه حتى هلكت ضمنها	ا
ثم	ثم انهاء عن غلفها و	كفاية	أمرها لم تجز طاعته لكنه لا يضمن ولو خلط	و	ديعة بما له بحيث لا يحصل خروج	الخروج
ا	أحدهما من الآخر ضمن وبتعهد	ا	لثياب الصوف بالنشر واللبس احتاحت	(و) ظرف	الوديعة كل ذلك يلزمه	ن
في	نيابة للمالك كما يفعل	للمحفظ	لنفسه ومتى امتنع من تسليمها عند الا	مكان	ضمن ولا أحدهما فسخها واذا	ا
هـ	هـ لك أحدهما أو جنأ	و	أغنى عليه انقضت الوديعة وان ادعى رد	ها) فا	اقول قوله بيمينه وان ذكر	ر
ا	أنه سلمها رسول له فطع في	التنبيه	انه تلزمه البينة وان ادعى تلفها صدق و	لز	مته اليمين ان لم يكن السبب	ب
ج	جليا وان ذكر	في	هلا كهاسيبا طاهرا كالخريق والنهب و	ما	أشبههما لم يسمع	ع
ز	زعمه الابينة موافقه	فقه	لدعواه والجود بعد الطلب مضمين فان قال ا	ني	ما جحدته ابل أنسيتها	ها

أو	أوغلظت لم يــــبرأ	الا	ان يصدقه المالك باب العارية هي	مثل	غيرها لا تصح الا من يصح ح
ا	التصرف منه وتصح في كل	ما	ينتفع به مع بقاء عينه ولم	يو	جهوا وجه الجواز لمن يعير ر
خ	خادمة من رجل غير محر	م	ولا مسلمان ككافر ولا صيد من محر	م	نعم اذا كانت لا يخاف ف
ر	رأى افتنة فلا شبه به ذهب	الشافعي	جوازها واذا استعار شي فله فله	و	فعل مثله ودونه فلو و
ج	جرت العادة للغراس فغراس	و	زرع جاز الا أن ينهأ ولو استعار	ساعة	استعار للزراعة فلبث ث
ب	برهة ثم رجع قبل	أخذ	الزرع نظرت فان كان الزرع يؤخذ	و	هو قصيل حصده والا لا
ع	عليه تركه الى أن يباع	الحد	الذي يحتاج اليه ولا يتركه مجاناً بل	بكم	ء ولا يجوز الرجوع في الحدث ث
ض	ضرورة والدفن حـ	يث	حتى يبلغ الميت وان أعاره للبناء والغراس	مد	أحدث بعده بناء أبيج ح
هـ	هدمه وأما ما بني	من	تلك المدة فان شرط أنه يباع مجاناً	حين	يرجع لزمه والا فان اختار ر
م	مستعيرها القلع قلع	ا	لأنه يلزمه تسوية الارض وان لم يخر	و	اختاره المالك كـ
م	منه قلنا له اختر	شياً من اثنه	ين اماناً تبقى به باجرة أو يقطع وتضمن النقص	هذا لانهر	وقيل أو يسلم قيمة البناء ا
ن	نعم لو تشاجفت سيو	نخ العلم	يختارون الاعراض عنهما حتى يختار شيئاً	و	للمعير دخولهما ويبيت ن
ا	اذا شاءهم اسـواء	رضى	المستعير أم لا والمستعير قيل أنه يمنع من	عام	الدخول والاصح له الاختلاف ف
لم	لما نفعه كالسقي ونحوه و	الله	أعلم ويجوز أن يستعير شيئاً ليرهنه	و	هو في قول عارية اذا ا
ت	تلفت أو يبيـت	عنه	ضمنها بالقيمة والا طهر أنه كالضامن فيجب	وقت	العارية أن لا يجهل ل
في	قـدر الدين وصفته و	و	جنسه وغيره فان تلف مع المرتهن لم يضمن	و	ان يبيع في الدين رجع بما ا
ا	ابتاع به والـو	كان	له حائط فأعاره لوضع الجسد ذوع ثم رجع	قبل	الانهم دام جازع على الاصح ح
ر	رجوعه ولا يهدم مجاناً و	و	لكن يخير بين أن يقطع ويضمن النقص	و	بين الاجرة ويضمن المستعار ر
ب	بقيمة يوم التلف فان و	لد	ت معه فالولد أمانة وان استعارها فاسار	بعد	ها الولد والمالك واقف ف
ج	جاز قبضه وكان عند	هـ	أمانة ولو اخلفها فقال المالك أجرتك	وما	أعـرتك وقال راكبها ا
ن	نعم أعرتني صدق صاحب	المالك	على المذهب ولو قال غصبني صدق	ا	المالك أيضاً ولا خلاف في الرد رد
س	سبيله أن يصدق	ا	المالك باب الغصب الا	شبه	فيما وصفوا جـ
ا	ان حـده على الحقيقة لا	لجأ	زهوا لاستيلاء على حق الغير عدواناً فا	ذ	انغصب مستحقاً لم يحل ل

١	امساكه الا اذا ز	هد	فيه مال كانه وان خاطر مخترع منصوص كان	لك	تزعجه ان لم يكن أثر	ر
خ	خروجهم عرضا ولو ادخل	في	سفينة لولا مخصص وبافها محترم	والمكان	ن لجة البحر فهو	و
ي	يمنع حينئذ من	قلعه	وان بنى بساج مغصوب فعفن في البا	ن	لم ينزع وما بقي	ي
س	سوى تسليم أكثر قيمة	تعز	ي اليه وان تلف المغصوب أو تلفه وله	مثل	ضمنه بمثله فلو عدموا	وا
م	مثله أو وجده	ولم يرض	صاحبه بثمن المثل ضمنه بأكثر قيمة الى التعذر	روحيث	غصب ما ليس له مثل	ل
ي	يضمنه بقيمة ولا	يترك	له زيادة بل بأكثر قيمة ما بين الغصب	و	التلف ولذا وصل	ل
الم	المالك وطالبه	و	المغصوب غائب ضمن له بدله فاذا	اما	عاد اليه ترادا ولو	و
خ	خرج به عيبا	لد به ضمن	الارش ولو غصب خفين قيمته عشرة فعد	م	أحدهما فصار قيمة ما	ا
ت	تبقي درهمين لزمه	ا	ن يغرم ثمانية وان قطع يد عبدا	و	جب الاكثر من نصف قيمة تعدل	ل
ر	رقبته أو ارش النقص و	سوا	غصبه أم لا وان أحدث نقصا يسرى	فوق	ذلك الى تلف الآخر	خ
ع	عددناه تالفا أو لزمنا	ه	الضمان كما اذا بل الخطئة أ	و	خاط الماء بالزيت ولو	و
و	وقع مع الغاصب ماله أجرة	فا	لاجرة لازمة له مدة اقامته	تحت	يده ولو أو لح	ج
ل	الغاصب في الجارية كرها	ستقر	عليه المهر وان طاعته لم يجب	وعند	بعضهم يجب ولو	و
خ	خلف المغصوب بالاعتين	له	منه لزمه بدله وما كان على الصحيح	و	قيل لا ولو خاطبرا	ا
ب	بذرة لم يقبل منه	الا	التميز وان سمن ثم هزل ثم سمن ثم	حول	هزل لا ضمن السمين وقيل	ل
ب	بل يضمن أكثر الا	مر	ين منه ما وان أحدث فيه عيبا كالصنع	وما	أشبهه وأمكن أن ينزع	ح
و	ويفضل أجبر عليه وان	بعد	فصله ولم ترد قيمة الثوب فلا شيء له	ا	ن نقصت قيمته جبر	ر
ر	رعاية له وان زادت فالزباد	ه	يشتركان فيها وان قصره أو صقله وما	شبه ذلك	فلا حق له في ذلك	ك
ك	كما اذا صاع الفضة	وكان	خشبا فاعمله بابا وان اشترى في الذمة	و	نقد الدراهم المغصوبة فلا	ا
ض	ضمن في الربح والواجب	فيه	رد مثل الدراهم وان اشترى من الغاصب	وهو	يعلم وتلفت	ت
ال	العين منه فهو ضا	من	والقرار عليه وان لم يعلم فكل ما	يكون	ملتما ضمنائه بالبيع فلا	ا
خ	خلاف أنه لا يرجع به	ا	لمشترى لقيمة العين نعم في الاجزاء خلاف	منصو	ص عليه اذا تلفت لا بفعل	ل
ي	يكون منه والصحيح ليس له	لر	جوع وما لم ياتر من ضمائه بالبيع وقد	با	شمر منفعته كالمهر فالصحيح	ح

ل	لا يرجع به أيضا فان لم	يا	نه فيه نفع لقيمة الولد رجح به و	اذا أتى	الغاصب بالطعام المأخوذ	ذ
و	وأكله الضيف لزم رأ	سه	ولا يرجع به على الغاصب وكذا الوقر	به	لما لكه فأكله ولو و	و
ه	هيج طار ابعاد أن حل	و	ثاقه ضمنه وان لم يحجه ولكن فتح عنه	ظرفا	أو قفصا فان ثوا	وا
و	ووقف قيمه لا لم ضمن و	الا	ضمن ان طار عقب الفتح وان فتح زقا	في	الارض مطروحا فسال	ل
ف	فيها أو منصوبا فاسقط بالا	قدام	على الفتح ضمن وان سقط من	موضعه	بعارض آخر فلا تم	م
ا	الحرا لا ضمن غاصبه	ما	فيه من المنافع الا اذا استوفاه و	نقول	ان مجرى الصليب ومجرى	نرى والتفاد
ع	عود الله هو وكل ما	لا	يحل الانتفاع به واحدا لارش على	من	يكسره بواب الشفعة وبالنفاذ	ك
ل	لها مخصص لا	يكون	الا في جزء مشاع من عقار اذا احتمل	ذلك	الجزء القسمة فامامك	ك
ن	ناجـ نز قد قسم	فا	به لاشفعة فيه وفي الغراس والبهاء الشفعة ان	بيع	مع الارض بلا قول قول	قول
ثم	ثم لا شفعة الا فيما	قام	الملك فيه معاوضة اماما انتقل	عنده	بوصية أو هبة	ه
ا	المتطوع فلا شفعة	هنا	لك وليس لشريك الوقف شفعة و	ا	لاخذ يكون بتمن المبيع ع	ع
ن	نعم اذا كان الثمن في ذ	لك	غير مئذلى أخذه بقيمة الثمن ذلك ا	ليوم	المعقود فيه ولو انفت	فت
ى	يشترى شقصا مؤجلا فالأ	شهر	من الخلاف انه يجيز بين أن يجهل الثمن الذى	نصب	ويأخذ في الحال إل	إل
م	منه أو يصبر الحول الد	ين	ويأخذ ثم الشفعة على الفور فان طلبها	عند	المبيع ولم يجدد	د
ر	رهبانها فله امتهال ثلاث	ثم	اذا علم وهو يأكل أو فى حمام أو صلا	ه	أمره لى	ى
ات	اتمامه ولو ادعى أنه	نزل	به الخبر ولم يصدق عذرا لان كان الرا	و	ى ثقة وان كان الاخبار ار	ار
ا	ان الثمن ألف وكان	د	ونه لم يسقط حقه وان دل ذلك	اليوم على	المبيع أو ضمن الثمن ثم م	م
س	سأل الشفعة جاز ودرك	ا	لشقص على المشتري ومنه يؤخذ فلو	انه	ترك القبض لم يحل حل	حل
ت	تركه وأجبر على القبض كا	ر	ها حتى يأخذ الشفعة واعلم ان الشرع حا	ظر	أخذ بعض الشقص تبعيضه ه	ه
ع	عليه يضرب به و	الشجرة	اذا أغمرت بعد الشراء الموصو	ففعند	ما يؤخذ في نظر ورعها ا	ا
م	ما كان بارزا لم يدخل	و	مالم يبرز يدخل في الشفعة ولو كان هناك	من	الشفعاء جماعة فكيف ف	ف
ل	لهم الاخذ اذا	كان	انصبتهم مخلفة فيه قولان الاصح منهما نا	ظر	الى الانصاء فيقسم م	م
م	ما يؤخذ على قدرها و	ا	لثاني على قدر الروس فان غاب بعضهم فالمعر	وف	ان من أقسام	قام



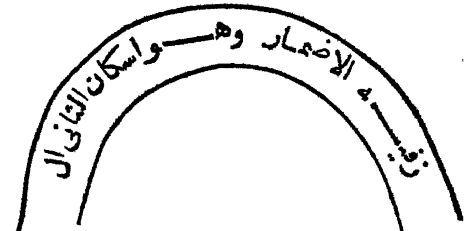
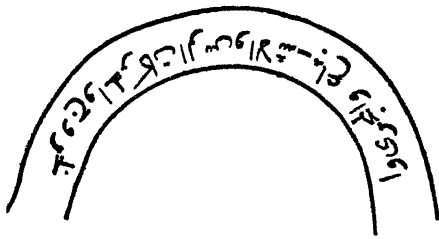
خ	خيرين أن يكون أخذ الكل أو	تا	ركاله من غير تبعض ومن قدم منهم الى	المكان	انتزع حصته ولو غرستها	ها
ب	بعد الشراء فلا شفيع طالا	بك	بها وتقلع ما غرسته مجانا لانه شريك	و	لم يأذن لك ولو	و
و	وقفها فله فسخه و	الا	خذ فان بعته أخذ من المشتري	اليوم	ان شاء وان شاء	ا
ن	نقض بيعك وأخذ من	جنا	بك ولو اختلف المشتري والشفيع في القدر	من	التمن صدق قول	ل
ا	المشتري ولو أنكرا الشراء فافا	د	عاه البائع أخذ منه وسلم اليه القيمة	التي	باع بها وان زعم	م
هـ	هو ان المشتري أوفاه	يوم مذ	فهو ل يأخذ هذه القاصى ويحفظه معه	لارمان	الذى يعترف فيه أم يطاق	طلق
ذ	ذلك تحت يده حتى يرفع	الا	عتراف بالشراء وجهان أحدهما الثاني	و	الذى له من الخيار المؤسس	طوق
هـ	هو خيار الرد بالعيب فقط و	مير	ان الشععة تثبت لورثة المستحق ومثلهم و	مثله	كالشراء في الشفعة يلزم	نوع
ا	الطالب منهم أن يقطع الا	شجبا	ريأخذ الكل أو يترك باب القراض	و	لا يصح العقد فيه	هـ
ب	بغير الذميرين بل انزا	ع	الا أنه لا يصح في مغسوس ولا مجهول وو	قعت	الصفة فيه على تعيين ما	ا
ح	حصل عليه القراض	لدى	للعبد ويشترط له الاختصاص والاسترا في	الرجح	أما لو قال على أنه يصير	ر
ر	ربحه لك أو ربح ما يبيع بد	ين	لك فهو وقراض فاسد اذا تصرف فيه ل	م	تصرفه وأجرة المثل نصب	ب
ال	العام ل فان باع بما لا يتغا	بن	الماس بمنزله لم يند تصرفه فيه ولا يجوز	ز	الا على جزء معلوم كربعه	عه
ش	شطره وفي وجهه صحيح	منصو	ص لو قال والربح بيننا صح وحكمه ما به ير	يد	نصفين ولا يصح الا فيما	ا
عر	عرف أنه ييم ولا يند	ر	وجوده ولا على مما لم يخصص بعينه	و	تعلقه بشـ شرط لا يصح	ح
ب	بل لو قدر مدة وقال	فا	ذا خرجت لا تباع لم يصح وان قال ذ	خرجت	لا تشترط صح وان شرط تصرف	رف
ا	المالك معه فلا	غر	وانه لا يصح وله شرط غمطل علامه و	يو	مر بالاحيياط وهو و	و
س	سلامة البيع من الغبن وسو	اه	كالبيع مسيئة ولا يجوز جله ولو يو	م الا	باذن وله شراء المغيب حيث	ث
ر	رأى في شـ رائه غبطا	حتى	ان المغيب الذي فيه عبلة لا يجوز ان	حد	هاردته حتى يتفقا أولا لا	لا
هـ	هما على رده وما	قبض	للقراض لا يسد به بيران نار أذن	وسا	فـ رر جاز وحيث	ث
ا	أنفق العام ل من المال	على	نفسه في الحصر غرم ومذاكى لا	ر	على القبول الصحيح	ح
ثم	ثم نصيب العام ل فيماز	عمه	بعضهم بملكه من حين ينظر الر	بح	والاصح أنه لا يملكه بغير	ر
ا	القسمـة والصحيح ان	المالك	في شـ ربح مال لقراض يفوز به المالك	بعد	نصيبه من الربح وكذلك لك	ك

ن	نتاج رقيقه وكسبه وبعض	الناس	يقول هو مال قراض وما حدث من نقص في هذا	المال وكان قبل تصرفات ات
ا	العامل فالاصح فيما	صر	حوا به انه من رأس المال وما نقص أ	ق منه به بالتصرف ف
ن	نجره من الربح	وا	ن اشترى للقراض في الذي توهلك المال وفا	قبل أن يسلم العامل ما ا
ذكر	ذكر من الثمن فقد قيل الا	مر	فيه يلزم العامل وفي البويطي يلزم المالك و	ق بعضهم وقال اراد ان تلف قبل ل
ال	الشراء فالعامل يطالب به	به	أما بعده فيطالب برب المال ويكونان فا	له متى أراد أو أحدهما ومتا ا
ز	زال عقل أحدهما أو مرض	الى	ان أغنى عليه انفسخ العقد واذا	ختلفا في قدر ربح ح
ح	حصل أو قدر رأس المال	عد	نألى قول العامل يمينه وكذا اذا حصل	م فيما اشتراه وأنكر ر
ا	المال كونه للقراض فا	ن	القول قول العامل وكذا اذا قل أد	يالك المال ولم يعترف ف
ف	فان عينا جزأ للعامل	وجرت	المنازعة في قدوه تحالفا ولا تحكيم له بشئ غير	الاجرة باب العبد اذا كان ما ذونا ا
في	في التجارة فيلزمه	من	دين التجارة يقضى سن مال التجارة أو	من كسبه فان لم يفأه ل
ح	حتى يعتق ولا يطالب في	هذا	سعيده ولا يجبر الا فيما أذن له وان	ه من شئ اجتنبه ومتا تا
ر	رسم له التجارة لم يجزله	الا	جارية ويلزمه الاحتياط ولا يتخذ الدعوا	ولا ينصدق على الناس س
و	ولا يبيع بنسيئة وليس له	مير	اث من ميت وان ملك ما لا يملك	شيأ وان خرج شئ ي
ف	فيما باعه مستحقا طولب	ا	لعبد وسعيده وان اشترى بغير اذن السيد	ايبيع باطل وليس س
ه	هنا الا استرجاعه ولا يلزم	مو	لاه ان كان قد تلف ولا رقبته لان سعيده ما	لذلك نعم يطالب لو و
ف	فارق الرق وصا	ر	حرا وباب المساقاة لا تنعقد بلفظ المساقاة	بما يؤدي معناها وموردها ا
ال	النخل والكرم لا	غير	وان ساقاه على ودي الى مدة و	في يقضى بأنه لا يحصل ل
خ	جمله فيها أو كانت الاحتمالا	ت	متعارضة له يصح ويشترط كون الودي والا عنا	مغروسه وان يكون قد د
ر	رسم مودة يعلم	الناس	ان المعقود عليه يبقى فيها ولا تجوزا	لا على جزء معلوم من ثمر غناب ونخيل و
ف	في نفسه معلوم كالثلث	و	لوعينه له ثمرة نخلات لم يجز لان فيه	يرا وتلزم بالعقد وألزموا وا
ال	العامل كل ما	حصلت	به الزيادة في الثمرة من التلقح والسقي الذ	يحتاج واصلح المسائل لروى ج
ا	الشجر كالسواقي وما	بين	الاجاجين وعلى رب المال ما يحفظ به	الالا
و	والرشا وخفرا نهرو	المنصو	صاه لو اشترط ان يستعين في العمل	بثلاثة أو أقل أو أكثر أرقا ا

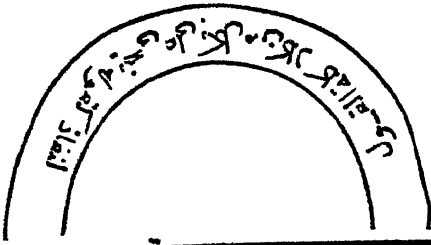
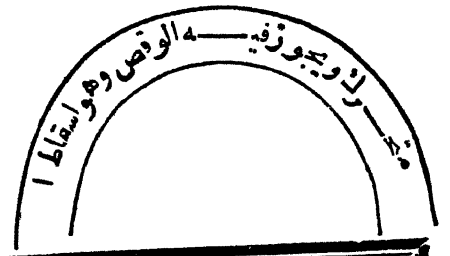
ل	رب المال جـازو	ر	ب المال يترك له اليد وهو أمين فيما	ا	دعى عليه من خيانة فلو
ي	يثبت انه خـائن ضم	ا	ليه من يشرف عليه فان لم تحفظه	ح	اسنة استوفى من يحصل صل
د	دفع الضرر به و	يو	خذ الاجرة من العامل وكذا اذا هرب أو خا	ف	فتستأجر عامل ولو و
خ	خرج فـقـير أنفق ر	ب	المال باذن الحاكم فان أنفق بلا إذن ففطر	وهى	لا تلزم العامل فاذا ا
ل	لم يجـد من يقرضه فله	أ	ن يفسخ وللعامل الاجرة الا اذا كانت الثمرة	عند	ذلك ظاهرة فتحصل ل
هـ	هناك الثمرة كـمـع انفسا	خ	العقد فيبيع المالك أو يشتري نصيب ذا	ك	أو يصـبر وان مات وسمح ح
ال	ال وارث بائنا مـه فليس لصاحب	الملك	منعه والاستوفى عليه من ماله	و	تملك العامل حصته من ثمر ر
خ	خرج حال الخروج	المو	جود منها باب المزارعة و	عليك	اذا أعطيت أرضك ك
ر	رجـعـه لـا ليزرعها و	يد	دخل معك فيما يخرج منها ان يكون ذلك	و	اردا على أرض فيها ا
م	مغارس نخـل أو كرم	وبين	تلك المغارس بياض فلا تزرعه فيه	دو	ن المساقاة بل اذا ساقيت ت
و	وأنتت بالمزارعة تبعا جاز	ا	ذا كان البذر منك باب الاجارة و	نك	تحكم حين تتأمل أحوال ال
هـ	هذه الاجارة بانهم يبيع	لمالك	هى المنافع وتنعم بدلفظها وبمعناه	كقوالك	أجرتك وأكرمتك الفرس رس
و	ونحوه سنة بكذا	و	تقول قبلت ونحوه وشرطها منفعة لا تحرم	عليك	فلا تصح في الزمرو ونحو و
ح	حولة خمر وخـنزير و	الامرا	ذا كانت على منفعة معينة كاستأجر	زبدا	للحج أو الدابة لاركبها ا
ذ	ذكر وافيـه الجـواز ولا	مرا	في صحتها على منفعة معلومة	ينصب	لهادته وتشغلها بتحصيل ل
ف	فـرس يركب أو	سلة	يحفظ فيها فاذا استأجر أرضا لأجل	ز	رعاة فليكن ساقيه أولها ا
هـ	هناك ماء عد و اذا	و	قعت الاجارة على معين فلا بد أن تعرف التى ير	يد	هال ركوب أو حمل ريش ش
والخ	والخبر بوصفها لا يكفي و	لزموا	معرفة قدر المنفعة وهى تفـدر	ا	ما بال عمل كحج وركوب ب
ز	زلفـة واما بالزمان مثل	ا	لسكى فان تـدرهم ماعا كالبشاء قدر	با	حدهما والاصح انه اذا أجرها ا
م	مدة تبقى فيها صح و	الملك	فى المنفعة يبقى للمستأجر ولا يبـب با	لا	جارة الخيل وان كانت كالبيع ع
و	وانما هى بيع بحكم	المجا	زوال الجهل بمعرفة جنس الاجرة وانه روال	الصفة	رفلا بد له مما من اتوال وال
هـ	هذه المعرفة فلو شـا	هد	ملا جزافا وعقـده جاز وانه ليقها على	ا	لشرط لا يجـوز و مجرى ن
و	وجوب الاجرة مجرى الثمن	فى	البيع يجب بالعقد ويستقر بالانـفاء أ	ومعناه	فاذا سلمها اليك ك

ز	زمان الاجارة استحق بالاجارة	جما	ع أجرته وان لم يستوف فان كانت فاسدة	الزم	أجرة المثل ونقول قول
ي	يجب على المكري أن يؤدى	دى	ما يحتاج للمكبرين كفتح الدار وزمام	ا	لجمل وخزامه وقتبه ه
ا	أما ما يحتاج لكمال	الا	تنفعا كالحمل والغطاء فعلى المستأجر	و	الحش والبالوعة في أول ول
د	دخوله ينقها المالك وفي الا	خرى	اذا ملأها المستأجر فانه يؤخذ	خذ	بتقريفه على الاصح وعلى ي
هـ	هذا المكري ماجرت به سنة	سنة	المكارة من الرفح والخطو واعانة النسا	ز	ل والراكب ويبرك لمن ليس س
ح	حركته قوية وان أكرى على واحد أو اثنين	واحد أو اثنين	جاز أن يركبها مثلها وما دونها لا من بز	يد	عليه ما وان أكرى الى موضع ع
ف	في فاوزه لزمه المسمى	و	أجر المثل للزائد ولو حملها فوق المشروط و	ا	المالك حاضر فهل كت قبل ل
ي	يضمن القسط فاذا شرط	عشرين	مثلا فخماها ثلاثين لزمه ثلث القيمة	و	هذا هو الصحيح وفي ي
ن	نص آخر يجب النصف	وا (ن)	لم يحضر ضمن الكل ومتى تلف ما استأجرته	لم يلزم بمثله	بل ينسخ في الايام ح
ا	الباقية دون السالفة وان أ	دخلوه	في العقد صحيحا فتعيب أو بان به	عندك	عيب قديم ففسخت جاز ولو و
و	وقعت العين المستأجرة في	حصن	غاصب منعها حتى انقضت المدة لم يلزم المستأجر	بكر	كما لا يكون ما تزمنا ا
ث	ثمن مبيع تلف قبل أن يقبضه و	تغر	ي اليه واذا مات الاجير في الحج	و	أحصر قبل الاحرام لم يحصل ل
لا	له شيء أو بعد الاركان يثبت	واستقر	ت الاجرة وارق دما لما بقي وان أحرم ومات	دو	ن تمام الاركان المقصودة ده
ث	ثبت له أجرة عمله و	أمر	نا المستأجر ان يستأنف من يحج عنه وان خا	نك	الجمال فهرب عنها فالنظر ر
هـ	هذه لك للقاضي ينفعها	ا	ما من مال الجمال أو يقتض له أو بدفع بعضها	بشرا	الى المكترى ويسأل سال
ا	ان كان نقصة جعله ا	لمنصو	ب عليها ينفعها والانصب ثقتة و	أى	العاقدين مات فنظهم م
ح	حكم الاجارة باق و	ر	سموا ان المستأجر أمين وكذا الاجير اذا أ	خذ	العين وتلفت لا يضمن وقالوا وا
ر	رد العين المستأجرة و	واجب	على المستأجر وان اختلفا في الرد فان قضى	ونقول	ان القول مطابقا ل
ف	في الرد قول المؤجرو	خرج	بعضهم وجهان القول قول المستأجر و	في	ما اذا باع العين قبل ل
ا	انقضاء الاجارة قولان	ا	لاصح الجواز ولا ينسخ لكن اذا لم يقع	التحذير	مشترط ما غم م
وا	وأراد الفسخ جاز ويجوز	لنا	اعتاق المؤجر ولائى له وقيل على سيده أو	الا	مرين من أجرته أو و
ر	واتب نفقة له و	صر	حوالته تجوز اجارة العين المستأجرة وفي قول	سيدان عقد	دها المستأجر لا بأس س
ب	به وعليه الفتيان و	من	عقد هاء على عمل في الذمة لزم تسليم	الا	جرة قبل التفريق من المجلس س

ع	عـ إلى الصحيح وان	عد	مت المعينة في اجارة الذمة أو غصبت	سد	غيرها مسدها ولم يحكموا	ا
هـ	هنا بفسحها والمكرى فيها	ن	هرب اكرى عليه فان تعذر ذلك	وا	عيا عمل المكرى بالذى لذى	لدى
ف	في شهوته ان شاء فسحاً	ووقف	حتى يجده ولو خاط له قباه فقال	ياك	أمرت أن تخيطه قيصاف كذب	ب
ق	قوله وقال أمرتني أن	قدر	ه قباه فالاطهر تصديق المالك ولا تستحق	الا	جرة باب الجعالة وخروج	ج
ط	طريقها كقولك من رد	ثلاثة	من عبيدى الا بقين أو بني لى حائطاً أو	مل	غلمانى بالمتاع فله كذا فيلزمه	د
وا	وانما يلزمه اذا عمل و	أشهر	الوجهين جوازها على عمل معلوم وقيل لا	بدأن) يريد	علاجه ولا ولو اشترك خمسة	هـ
م	متى لا في العمل جاز	وحصلت	الشركة بينهم في الجعل وشرط الجعل	ا	ن يكون معلوما	ا
ا	الأنهما اذا اختلف الا	مر	بنهما في قدره تحالفا ولو أمره بغسل ثوبه و	خذ	فذكره الاجرة لم يصح	ح
ا	أن يطالبه بأجرة والله	ا	علم بوجوب المسابقة فهو بى بعوض كالأجا	ر	ة في الاحكام حرفا بحرف رف	رف
ل	لازمة بالعقد رقبيل مر	سلة	لا تلزم بالعقد كالجعالة والاصح	الا	ول وتجوز على الرى بنبل أو و	و
ح	حارب وعلى آلة الحرب كلها و	بين	خيـل وابل وبغل وحمار وفيل والكا	مل	لا يسابق ناقصا	ا
ر	ربه آيس من أن يسبق	أحد	امنهم ويشترط تعيين الفرسين والغاية	واعلم	انه يجب التساوى في القرب رب	رب
ف	في الابتداء والانتها وتعيين	غلمان	يركبونها لا يشترط ويجوز لغيرها	أن	يخرج العوض في دفع ع	ع
ال	المال على أن يكون	الملك	فيه للسابق ويجوز من أحدهما فان أخرج	كل	منهما اشترط لتصح ح	ح
ثا	ثالث فرسه كفرسهما في	المجا	رأه ولا يخرج شيئاً من سبقه أو جازاً معافلا	شيئ	له وان سبق هو أو الآخر ر	ر
ن	نعتبيه السابق وان	هد (اهم	الامام الى المسابقة وأخرج من بيت المال جاز	فان) ذكر	ان المسبوق شريك ك	ك
ى	ياخذ مثل السابق فسد	وبعض	ما يأخذ جاز في الاصح والسبق اعتبر	ته	العلماء بالاعتناق هذا ا	ا
ف	في الخيل وفي الابل بالكو	اهل	وموت أحد المركوبين يبطل العقد دون	عما	ت الراكبين فان كانت	ت
ى	يومئذ المسابقة على	ا	رمى فلا بد من تعيين الرماة ولا	يحتمل	من لا يحسن فان عرف ف	ف
ج	جعلنا عوضه وبادرنا	لقاه	وسقط من الحرب الآخر واحد ويثبت	ا	نليمار للرماة لاجلها ا	ا
و	ويشترط معرفة عدد الرشق	وا	لاصابة وصفة الغرض ومداه وسنذكر	نواعا	من الرى فليعين أولاً لا	لا
ز	زعمهم ان الرى الذى	دخلوا	عليه محاطة أو مبادرة أو مناضلة	ثم	يشترط على الاصح ح	ح
في	فيهم بيان البادئ	لبل	يقع التشاجر والرى قى وع غيره فاذا	ميزته بنوع	منه جاز فليعرف رف	رف



ل	الارض لم يصح وقيل	ن	أراد أن يشترى من المعدن دو	مر	زالت الارض فلوان	ز	زالت الارض فلوان
ل	ثمة منه سهلة الخروج	الفا	لاول أصح والمعدن الظاهر هو الذي تكون	وا	فيه فيمنه انه يصح	م	منه فيمنه انه يصح
ل	الكحل فن أخذ شيأ منها فهو	و	رواليقوت واللفظ والموميا	لد	اذا طلبت كالبور وا	ا	اذا طلبت كالبور وا
ل	يعطى أكثر منها	فلا	فالسابق أحق يأخذ قدر حاجته	ه	له وان ضاف وتنازعا	ل	له وان ضاف وتنازعا
ل	كان مما لا يحصل	ن	كان الموجود مباحا كالماء والحطب وا	ان	أصلا وكذا الحكم	ا	أصلا وكذا الحكم
ح	يحييها فهذه يصح	أكثر الناس	كالمواضع التي يصير الماء فيها ملحار	يسلمها	ض رورة الاعمدة	ض	ض رورة الاعمدة
ر	يطبق أهله سفر	مالا	ان ضمن الامام أرضا لتعها ابل الصدقة و	و	منا تملكها بالاحياء	م	منا تملكها بالاحياء
كا	ما يكون لمن زكا	وأحسن	يضر باب اللقطة الالتقاط جائز	لم	النجمة جاز ذلك اذا	ا	النجمة جاز ذلك اذا
ت	ويعرف جنس اللقطات	الناس	ذلك ثم يعرف قدرها وصفها وشهرتها في	يفعل	رأيه في دينه فيستحب أن	ر	رأيه في دينه فيستحب أن
ا	أمكنه	وجها	بتعريفها في الاسواق وأبواب المساجد	ودعا	وعفا صها ووكاء ها	و	وعفا صها ووكاء ها
ل	ان من التقط لحفظ المال	واعلم	كل يوم مرتين ثم مرة ثم أسبوع ثم شهر مرة	الناس	هكذا سنة ينادي في	ه	هكذا سنة ينادي في
ر	كانت مما يحتقر	ان	ماله لا يلزمه التعريف بل يستحب و	الى	ويسلمه عند الوجود	و	ويسلمه عند الوجود
س	انه قد أعرض ويئس	كل	متعلقة بذكرها فاذا ظن	نفسه	أوجبنا تعريفها مادام صاحبها	ا	أوجبنا تعريفها مادام صاحبها
وا	حدث من زوائد سواء	ما	صاحبها قبل لملك أخذها وأخذ	وأجابه	سكت وتلك فاذا نادى	سك	سكت وتلك فاذا نادى
لا	منه الحكم بان لا	تجب	ن مضت السنة ولم يطلب ثمنها او ضمنها وما	ا	المتصلة والمنفصلة و	ا	المتصلة والمنفصلة و
شب	زيادة متصلة والنشب	منه	داه حتى يملك فان تلك وجاء صاحبها أخذ	لما	نضمته قبل التملك بل له	ن	نضمته قبل التملك بل له
ا	قبل بجوازه وأما العبد فا	بما	النقاطه الالحفظ لا لملك و	ايك	الضائع في الحرم ليس ا	ال	الضائع في الحرم ليس ا
ع	متعد بذلك فليزرع	فهو	هذا قول نجيزه فان التقط	وغير	ثبت صحة التقاطه	ث	ثبت صحة التقاطه
وا	ص عليه والمكاتب قالوا	منصو	يرون حينئذ الملقط هو السيد كذا هو	هم	اما باذن السيد فيصح و	ا	اما باذن السيد فيصح و
لم	الجارية التي لم	تقول	من القولير قول يجب زعمها من الفاسق والا	وظهر	نجيز لقطه	ن	نجيز لقطه
ن	وجد ضالة لم بالجري	من	لا يجوز التقاطها لملك بل للحفظ و	ت	يحررم وطئها اذا وجد	ي	يحررم وطئها اذا وجد
و	لا يلتقط للتملك ولو	ذلك	قوة كالبعير والفراس أو وجد طائر افكل	له	امتناع كالطبي أو	ا	امتناع كالطبي أو
ا	لا يمنع من ذلك كالغنم وغيرها	ما	القضاء جاز وكذا غيره في الاصح و	شوكة	لقط للحفظ من له	ل	لقط للحفظ من له



م	من صغار الابل	وتو	ابع البقر من اولادها يلنقط للتمليك و	أحسن	من ذلك الفـ عمل ل
نح	تحتفظها مالكا	في	يدك وتبزع بانفاقها وانت مخير بجو	ز	التي بيعها في الحال ونفـ اذا نفاذ
ر	رسم البيع منوط على	المصو	ص باذن الحاكم ان كان موجودا فاذا وقعت	يد	ك على الثمن جـ ازالك ك
ك	كما سبق تعريفها وتلكه وان	ر	دت ذبحها وأكلها جاز وتضمن اذا	انتصب	لها مالكا محقق ق
و	واذا أردت عـ رقتها	في	يدك ثم تملكها وتنفق باذن الحاكم والا كل لا	ز	في حيوان مأكول ول
ي	يوجد في البلد في أ	شهر	الوجهين بـ باب اللقيط التقاط المنبوذ لا	يد	افـ في وجوبه لحرمة ه
ج	جنابه فان وجدته	صفر	اليد دفنـ فـ من بيت المال فان وجد معه ما	لا	وكان عـ لي ي
و	وجهه ينسب اليه قال	عا	مة الاحساب هو اللقيط ينفق عليه منه الا	نه	يحتـ اـ الى اذن ن
ز	زعيم الحكم ونحكم باسـ	م (القبـ	ط بداء الحرب اذا كان بهام مسلم واحد وهذا	متجهـ منه	ثم لا يصح ح
فيه	فيه رق وان كان عـ	ثلا	لـ الرقيق وينزع من الفاسق والعبد	واذا	أخذ كـ كافر وقد قضى ي
ا	انه مسلم فلا لبـ	ث	له معه والحضري اذا النقطة بدوى	ثـ	يده عنه أو حضري يرجع ع
ل	لبـ غير بلـ	وعشر	ة البلدين متقاربة جازو البدوى بالبدوى	تقول	يجـ وزله به التنقل ل
و	وان التقطه اثنان فا	ين	يقف الاصـ انه يقدم غنى ومقيم على	ما	سواء عـ وعند التساوى ي
ق	قار عـا بينهما	وفي	مستور العدالة والعدل تقديم العدل	أحسن	فيجب ان ادعى مسلم منه النسب ب
ص	صح الانتساب و	ر	جع اليه وان ادعاه كافر قبل منه و	الز	منه نفقته بذلك ك
و	ولا يتبعه في كفره ولازمة	بيع	وكنائس الابينة بنسبه ولو	يد	عـ بنسبه عـ بدو قبل ل
هـ	هـذا سيده صح وكذا	من	غير قبوله في الاصـ ولحق نسب الولد الكا	ين	لا يصح بدعوى امرأة الامن من
و	وراء بينة تقيها وقيل	العا	دسة للزوج يلحقها دون المـ	واذا	ادعاه اثنان وكل كل
ا	أقام بينة أو ما أقا	م	واحد بينة عرض على القافة فان أ	جعت	انه ولد أحـ هـما ا
س	سلم اليه دون	الثاني	وان نفقة عنهما وألحقته بهما أو لم يدر ما	تقول	أولـ يكن هنـ ك
قا	قافة ترك فان باغ و	جاء	الى أحـ هـما وانتسب اليه قبل وأ	ما	اذا ادعى رقه رجل ل
ط	طالبـ بينة انه ملكه	ابن (أمة	هـ أو شره ونحوه فان قتل اللقيط أخذ الا ما	أشـ	ف ما يـ راه من دية هـ
ا	أوقصاص وان قـ ذفو	الدو	هـ مجهولون فادعى الحـ رية وحصل من	القاذفين	الانـ كـ اـ قالـ قول

ل	للقاذفين على الجسد	يدار	جاعا للحكم الى أصل براءة ذمته	و	لو بلغ الاقريط الموصوف
ثاني	ثانيا عزمه عما كان عليه وهو	غلام	من الاسلام الى الكفر فانا	ل	ل ان حكم باسلامه في
ا	الصغر تبعه الاية فان	الظاهر	انه لا يقصر على الكفر وان كنا نقو	ل	باسلامه تبعه ا
ل	للساد شذنا عليه	وحاصر	ناه فان صمم عليه تركناه وان اقربا لرق بعد	ما أقدم	وتصرف وباع ونكح ح
م	مدة فان كان قبل اقراره بهذا	الملك	قد اقربا الحرية لم يقبل والا بطلناه فيما	عا	الى اثبات أحكام كام
ت	تضر بنفيه في الزمن	المجا	وز وتقبل في المستقبل بباب الوقف لا	مرا	ان الوقف الصحيح ح
ح	حق وقربة في نـ	هد	لله في عين معينة ووقفها صح	وما	يصح الا فيما يستمر ر
ر	رسم الانتفاع به	مدة	مع بقاء عينه كمقار وحيوان وأثاث و	أغلا	ل وشرطه بر ومعر وف
ك	الوقف على القناطر	ثم	لا يجوز على حرب وفي الصدقة على الذي	فو	اب فيصح عليه وقفنا ا
و	والوقف على نفسه لو	ار	اده باطل ولا يصح على مجهول وجنين وقص (ك) به	العبء	لا يصح ولو لو
ا	أطلقته ولم تقصده ار	تفع	الى سيده والوقف المعلق بشرط	وما	كان منقطع الابداء فذلك أصلا
ل	لا يصح وهو كالوقف على	ا	لمجهول ثم على الفقراء وأما المنقطع الاخر (مثل) ا	لوقف	على من يعلم علم
ح	حل الوقف عليه ثم على ا	المالك	الارقاء لانفسهم أو على مجهولين وما أشبه ذلك	صح	على الاصح وكان ان
ر	رجوعه بعد الاول الى من	كا	ن قريبا للواقف وان وقف على زيد	ثم	على الفقراء فرد ه
ف	فهذا وقف مصر	فه	منقطع الابداء فيبطل ولو	انه	وقف وسكت اذ اذ
ا	انشاء عن صرفه	الى	حد لم يصح في أصح القولين و	اذا	أراد اشترطنا ا
ل	له ألفاظا صريحة يثبت باد	لها	كوقف وحسبت وسببت واما تصدقت فان كنت نا	اوياله	صح وكذا اذا أوصحت ت
ر	رسمه بما يقتضى أنه دا	ثم	كصدقة مؤبدة ونحوه صح واذا أ	دبت (مثل	حرمت وأبدت فليس بصريح ح
ا	الا أنه كناية فيه	ثم	اذا شرط فيه الخيار وان يبيعه	ا	ذا شاء أو يرجع أو قدر ر
ب	بسنة بطل واذا	اقبل	الوقف انسان فالملك فيه لله جات أ	سما	وه وبعضهم يصير الملك ك
ع	عنده للوقوف عليه لانه	الزعيم	في الغلة يملكها ملكا تاما و	معرفة	ضعف ذلك كونه ما ما
ي	ملك وطء الموقوفة عليه	بالا	جاء لكن اذا وطئت كان ملك مهرها	منفردا	وكذلك لو جاء من قبل قبل
ج	جارية الوقف ولدا ملكه وجاز	شرا	وه منه وقيل لا يكون ملكه	فانه	ولد موقوفة فيكون مثلها ا

وزنه الطن وهو حذف الرابع والحرف اظ

ونكح المهر وهو حذف الرابع والحرف اظ

و	واذا أتلف الموقوف	فوحا	زالناظر الغرم اشترى به مثله	يكون	وقتنا مكاله فان فضل	ل
ز	زيادة شري شقص واذا جعل	رب	الوقف الناظر لرجل تعين والا كان امره	مرنوعا	الى القاضى ويحسب انظره	ه
في	فيه كما يحتاط في المالك	المالك	المسوبة اليه وينسقه من حيث شرط	بلا	اسراف وان لم يعينها	ا
ال	الوقف جعلتها في	في	الغلة ويصرف الغلة على شرط الواقف من	تنو	يع مصارفها فلو	و
ط	طرا من الواقف اثار أو	جا	منه تقديم وتأخير جاز فان لم يعضه الناظر (هو خا)	ين	والومات من كان كان	كان
ي	يستحق الوقف ثم ز	حف	اليه البطن الثاني فوجدوه مؤجرا	مثل	القولين انفساخها بالموت	ت
و	وقيل لا تنسخ بل	سها	البطن الثاني تتعاق بالاجرة	يا	خزونها منها من	من
ه	هذه المدة المستقبل ولو وقف	وطرد	الوقف على عمرو وجزة و	زيد	ثم الفقراء فعد منها عمرا	ا
وح	وحجرة أخذ زيد	الكل	وبعد الفقراء باب الهبة	و	الهبة قربة وأصل	صل
ذ	ذلك انها تجلب المودة	وا	لاجروهي للاقارب أفضل ويستحب لذوى	يا	تساوى الاولاد فيها	ا
ف	فاذا وهب لمحتاج	سر	افهو أفضل وتسمى صدقة وما	بها	دى به الاخوان ويحتمل	ل
ل	لهم فهو هدية وشرط ما	و	هب أن يجوز بيعه فان قال أعمد ترك	لدا	رهذه أو جعلتها لك	ك
ر	رقبي سواء قالو	أهلك	بيدك أم لا كل ذلك يصح ولكن لا يد	خل	الموهوب ملكه الا بكلمة	لمة
ا	الايجاب والقبول وان قبض	من	بعد الاذن فيه وان كان تحت يد الموهوب	واذ	ن له في قبضه فقام لك	ك
ب	بعضى زمان يتأق قبض	المالك	الموهوبة فيه وان ما تقبل قبض جزء	انا	ب الوارث فيه وان	ان
ع	عن لا والد فوهب	طائفة	من ماله لولده جاز ولك أن ترجع فيما	ديت	منه الولد وكذا الامهات	ت
و	وسائر الامهات	وكان	الزيادة المنفصلة للولاد المتصلة	نكره	أن يرجع الا اذا روى	ق
ال	النظر ورأى في	ذلك	مصلحة وشرط رجوعه بقاؤه في سلطنته	فا	ن كاتبه أو رهنه قالوا	ا
ح	حرم عليه الرجوع	في	ذلك حتى ينسخ الرهن والكتابة ولو جرعاه	ونو	للمرء وحاول	ول
ر	رجوعا فيه لم يجوز ان يباعها	ذى	الموهوبة أو وهبها ثم عادت لم يرجع	ن مثل	رجوع في أصح ما نقلت	ت
ف	في وجبته ضعيف	الحجة	لا يرجع ووطء الاب للموهوبة لا يكو	يا	خذه منه ويثيبه ولم يكن	كن
ال	العلماء وقيل يكون رجوع	عا	ومن وهب لرجل هو أعل منه ندب أن	رجلا	شيأ وشرط عليه هو	و
خ	خروج النوازل	م	له على الأصح فلو ان رجلا وهب			

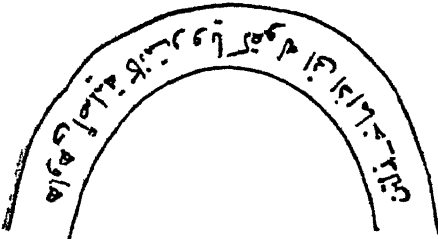
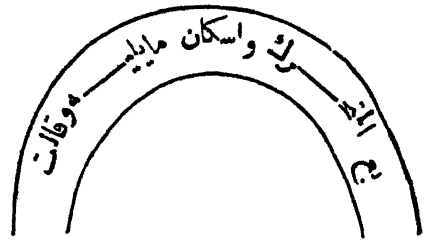
أ	أن يعطيه ثوابا معلوما مثل أربع وعشرين	أوقية من الفضة ونحوها فاذا	أقبل	صح وكان الحاصل صل
م	منها بعبارة وان شرطه	و هو مجهول لم يصح باب الوصية	و	تصح من حر يكون مكافا
س	سواء المسلم والكافرو	في السفيه خلاف الاصح صحتها منه ولا	يا	تمن الامكافا لا يرتاب
أ	أحد بعد التهرا وفي	العا دم البصر خلاف الاصح يجوز أن يكون	ذاها	بالوصية اليه ويصح
ج	جعلها الى اثنين فلا يقو	م أحدهما بالتصرف دون الآخر اذا	ادخل	الاثنين شركاء واذا
ا	أراد أن يـوكل في	الذي لا يتولى مثله جازله ذلك ولو	يريد	وصى أن يوصى لم يجز بل
ز	زعموا ان له ذلك	بعد الاذن ولا تنتم الا بالقبول وله أن	يا	ق به لفظا كقوله
و	وقدمت الذي وصا	ه قبلت وكذا فاعلا في الاصح ولو أن	رجلا	قبل الوصية في بقاء
ا	الموصى لم يكف ولو	ادعى العـزل انـعزل ومن أوصى الى عدل	من الرجال	فله عزله أخبر خبر
فيه	فيه بفسق أم لا و	النا س مجموعون على ان شرط الموصى به الاباحة	فكل من	أوصى بمحرم قتلك ك
ال	الوصية باطله ولو	صر ح بالوصية لو ارث صحت في الاطهر اذا	أجا	زالورثة وأكثرهم م
ق	قال بحتها لقاتل	ولد اخل في الكفر بعد الاسلام وليكفر محار	ب	وتستحق الوصية عندنا
ب	بالموت اذا لم يتعين	الا هل لها كالفقراء فان كانوا معينين	فهو	موقوف على قبولهم فان
ض	ضرب الموصى له في الارض أ	شرف القاضى عليها حتى يعود فان قبلها أخذ	الذي	حدث من زوائدها وفي
و	وفاته بعد الموصى ينتقل	الملك في القبول الى وارثه واذا أوصى بالثالث أجز	نا	ها والورثة اذا
ه	هم فقراء فاقصر	ووقف دون الثالث فهو أولى اما أكثر منه ان أرا	د	الوصية به امرؤ مرو
و	وليس له وارث بطا	ا لوصية في الرائد وان كان له وارث فقال رأ	يت	ان أجيزها فاشبهه
ا	القولان الجواز ثم التطوعات والعطا	يا ما وصى به منها فهو من الثالث	واذا	جعل من الثالث واجبا
س	سلم منه فلو أطلق	ونزل الواجب في الوصية جعل من رأس المال ثم	نا	م قى ما نخل خل
ق	قوة المرض فتهبرعانه في	الملك الذي له موقوفة على الثالث ان اتصل	دا	وهم بالموت وكذلك ك
ا	التصرف من الحارب حال	المجاهد ة والتخام القتال يكون	مضافا	الى الثالث وكذا التصرف ممن
ط	طالب دمه مقبل	الى قتله أو كان في سفينة والبحر متمتق وكل من	انصب	للوصية وهو و
ح	حائث كوف هؤلاء لا يجاو	ز هم حكمه وتعتبر من الثالث قيمة العبد في	مثل قوله	أوصيت لفلان بخراج ج

ل	للسائل ولأولئك ولو أعتق	الا	نسان بعض عبيده بمجلا فله تفصيل	اجال	عقته فاذا أراد	هـ
وه	وهبه فيمن شاء فان	ما	ت عين الوارث ولو أعتق واحد	وعشرة	من عبيده معينا	ا
وا	وادعى الاشكال والنسب	ن	ترك الى أن يتذكر ومن ملك أحد	أصو	له أو فروعه عتق عليه ولو	و
سق	سقط في ملكه	و	هو مختار بعض واحد من الفروع والأصو	لو	هو وموسر قوم	م
ا	الذي لشريكه وعليه لا يلزم	الذمة	ان كان معسرا أو ملك له بارث والتوصل	في المو	لودين والوالدين الى الشراء مما	ما
ط	طالبه يستحق للمنفق	فا	نه أجر وصلة (باب التدبير) يجوز تدبير مؤ	نث	ومذكرا الا ما جاء	جاء
ال	النص يمنع منه مثل	جا	ربة مستولدة وهو مندوب ويعتبر من	ثلث	ماله وصريحه أنت	ت
خ	خلف موق حر وقس	به	ما أشبهه وكذلك دبرتك وأنت مدبر	سا	وي بـ ذلك في	في
ا	الأصح ويجوز تعليقه	الى	وجود صفة كقولك ان دخلت الدار مرة	وخمس	مرات فانت حرة	هـ
م	من بعد موق ويجوز	ذلك	في بعض العبد ولا يسرى ولو دبر	جوار	ي وتصرف فيهن بطل تدبيره	هـ
س	سواء البيع والرهن فلو	أقام	معهن وأحبهن بطل أيضا	و	لا تبطل له الكتابة ولا	ا
ال	التدبير يبطلها بل يكون	معتقلا	بحكمها وان ولدت المدبرة من	عشر	قزوج أو غييره ولدا	ا
م	منعناه أن ينتقل	الى	حكمها وان كانت عند التدبير حاملا فعند	أحيا	جلها مدبر ولو	لو
تح	تحلى المدبر بالاسلام وأبى	أن	يسلم السيدر فعنايده عنه الى أن يموت	ت	أو يسلم ويؤخر فان حصل	صل
ر	رجوع منه في	ما	دبر بيع عليه (باب الكتابة)	واذا	أردته فاقتردوى	دوى
ك	كأنهم انهم من القربا	ت في	المرض تعتبر من الثلث ولا تصح الا من	جا	تر التصرف ولا تصح الا	ا
وا	والعبد المكاتب بالغ	عا	قل رشيد ولا تستحب الا لكسوب لا يشجا	وز	أمانته وهي غنير	هـ
ما	ماضية لا بموض معاو	مه	صفته موزع بنجبين فأكثر الى	العشرة	فما فوفها فلا	ا
ا	أقل من نجسين ولا بد في	ذلك	من تقدير النجوم واذا أردت العقد	قلت	كاتبك وتفصل	صل
ل	له العوض وتقول على كذا	و	نجومه كذا فاذا أدبت فانت حر والقبول	في	ذلك شرط وليس له في	ي
ح	حكمها خیار اذا	تم	ولا يجوز تعليق عقد الكتابة	المذ	كورة على صفة وليس له	هـ
ر	رسمها في بعض عبيد	له	ولا مشترك الا اذا كاتبه معاوذ	كر	وان للكاتب قوله	قوله
ف	في فسخ الكتابة واليه	الامر	فيه فتلزم في حق السيد حتى يحجز	ا	للكاتب أو يموت هو	هو

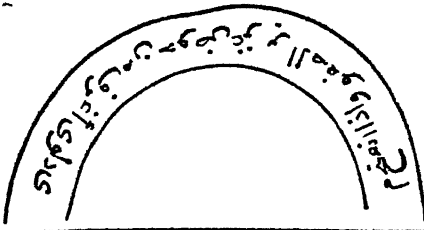
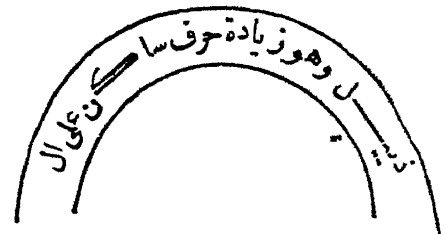
١	اما اذا مات السيد فانه	بعد ذلك	يقوم الوارث مقامه واذا قارب	حد	ما عليه او جينا	١
ل	له حظ شئ مما ثبت	واستقر	من المال ويكفي ما قل لا يتعين	عشر	ولاسدس وله طلب	ب
س	سعيده ولا يعتق في	الحال	وعليه درهم ولو كاتبه اثنان ثم ان	رجلا	منهما ابراه سري	ي
ا	العتق ان كان موسرا	وفي	التقويم كما سبق ويملك المكاتب منافعه	وثلاثة	الموصى له به وتجارته فان	ن
ب	بايع سعيده فهو على	سنة	غيره معه يشفع عليه ويعاشره	عشر	ة الاجانب لكن لا يكون قابلا	لا
ع	عقد نكاح ولا عقدا فيه	ست	محابة الا باذن سعيده ولا يقارض	رجلا	ولا يكتب ولا يشهد	ل
في	في أنه لو باع باحد	وثلاثين	ما قيمته ثلاثة وثلاثون احتمل هذا وما حذا	حد	وه وولده من أمته قالوا	وا
ج	جاز في حكمه ويعتق معه	أظهر	القولين ان المكاتب اذا وا	فتا	يضربا بولد منها	ا
و	وجب له حكمها و	الدوام	التي في ذمة المكاتب لو استخا	لها من	السيد أو اشتراها رجل	ل
ز	زيفناه ولو تركه في	الربا	ط محبوسا معه عشرة أيام مثل لزمه أجرة	العشرة	الايام وقيل الخلاص	ص
فيه	فيه أن يعا كنهنا	صية	أمره بقدر تلك المدة ولا يملك الوطاء	من	أمته المكاتبه ويجب	ب
ا	اذا وطئها المهر	وأجرى	مجرى غيره الا انها اذا ولدت من	ذلك	ثبت حكم الاستيلاء أيضا	ا
ل	لها وان جنى	المالك	على المكاتب لزمه أرض الجناية	وفي	جنايته على سعيده أو غيره وجب	ب
ك	كمال الارش ما لم تقع	المجا	وزة لقيمتيه والاوجب القيمة في الاصح	ضده	يقول الارش يتعين عليه	ه
ف	فان لم يشا	هد	له مال جاز تجيزه ويبيعه ولو	يقول	السيد وقد جئنا أنا أفنديه فعل	ل
و	ويبقى مكاتبه واجب	لرعا	ية لقوله وبما يفدي فيه القولان	احد	هما باقل الامرين والاخر يقول	ول
ه	هو بالارش مطلقا ولا	يا	في بهاء على عوض محرم وشرط فاسد فا	ي	كتابة يكون هذا	ا
و	وصفها فهي فاسد	ه	نعم لو كاتبه مثلا على عشرة اذ فاق خمر او سلم	عشرة	عتق لوجود الصفة	ه
ب	بباب عتق أم الولد وهذا	النو	ع من أسباب العتق فن أنت منه بولد	جارية	له فهي أم ولد وما وما	ما
ح	حدث بعد من ولد فالشرع	اصف	له بصفة امه وكذلك جارية ولده	فا	ما جارية أجنبي قدر قدر	قدر
ذ	ذلك منها بنكاح أو زنا	فار	تقاهها بحكم الاستيلاء لا يصح و	ثبتا	ملك حتما	ما
ف	في الولد للمالك أمه ثم	تفقوا	على انه اذا ملكها لا تصير في احوا	لها	أم ولد ولو وطئ	ي
س	سها أو بشبهة أو غيره لم تنصر	بذلكا	م ولدا لكن الولد حر والمستولدة يشترط	في	ما وضعته أن يخرج	ج

الجنين بعد التصور والتخطيط و كثيرا	لعلماء يجوز له أن يزوجه وأخاف بعضهم في	ذلك وليس له التمتع بـ	و ليس له التمتع بـ
ب بيع المستولدة ورهنها و	الوصية بها وله وطئها وأم ولد النصراني وقس عليه	و ليس له التمتع بـ	و ليس له التمتع بـ
ع عادت إلى الأصل لام فر	في يمينها ما يوجب الولاية والعلم أن	الحكم في المهر	الحكم في المهر
سا ساثر إذا عتق مملوكا ج	أولده أو عتق عليه فولأؤه له وولد الحر	من المنة ثبت بلا شك	من المنة ثبت بلا شك
ل كونه لاولاء عليه في ذلك	وولد لعبد من المنة حر وولأؤه ممر وف	ل موالى الام فلو و	ل موالى الام فلو و
ن نجزة عتق الاب انتقل عنهم	ولأؤه إلى معتق الاب وهذه المزية التي	للأب للـ	للأب للـ
و وينجب إلى معتقه ثم	ذ أعتق الاب بعد الجدة فان الولاء ينتج	من موالى جـ	من موالى جـ
ي يومئذ إلى موالى أبيه و أمر	الولاء بعد المنة للعصبة يختصون بها	دادن الورثة وإذا	دادن الورثة وإذا
ج جاؤا معا فلا بد من	ل تقديم أولي ثم الاب ثم الاخ من الابوين ثم	لاح من الاب ثم الجد وهو القياس	لاح من الاب ثم الجد وهو القياس
وز وزعهم بعضهم	ن (الجد وابن الاخ يستويان ثم الاقرب فالأقرب ثم	لا مر إلى موالى له فان يكن كن	لا مر إلى موالى له فان يكن كن
في فينقل إلى عصبة بانه م و ينفي	على الترتيب المذكور ولا يرث أحد	غيره أقرب حتى يكون معدوما ما	غيره أقرب حتى يكون معدوما ما
ه هـ في الرجال و مدر	ل القول في النساء انه من لا يرث بالولاء	وسوى	وسوى
ال المعتقات فمن واسته بالحرية	ب امرأة ورثة له وورثت ولده وحا	شيتته المعتقين وإذا	شيتته المعتقين وإذا
ل كان لها الولاء في غملا م	فت صار لعصبتها (كتاب الفرائض) لا	نفي	نفي
ش شئ للغير قبل جهاز الميث و الشر	وع بعد ذلك في إرثه من دينه وخلا	ص ذمة منها	ص ذمة منها
ف وفورا ثم باقي الوطا يف	فتنفذ وصيته وتقسم تركته وما	بين ورثته وهي و	بين ورثته وهي و
ه هـ عشرة رجال و	لهم الابن وابنته وان سفلا بعده	عدا	عدا
وا والاخ وابنه وما جعل لها	ذا شئ إذا كان م من الام وما خلا	هـ ولأه فالأم الأصل إلى صلي	هـ ولأه فالأم الأصل إلى صلي
س سابعهم لا أخ الاب لامه وقفا	هـ بعد ذلك ابنه والزوج والمعتق و	النساء سمع بنته هـ	النساء سمع بنته هـ
قا قالوا وبنت ابنه و	ن سفلة والام والجدة والاخت بل	الزوجة والمعتقة وكيف ف	الزوجة والمعتقة وكيف ف
ط طرأ فعل القاتل في فرا	غ روح مورثه ابحق أم باطل لا يرثه وليس	يرث أهـ	يرث أهـ
ا الاعن أهل ملتهم هذه سنة	المسلمين مع الكفار وأما الكفار فيتوارثون ولا	يكون لاختلافهم في ي	يكون لاختلافهم في ي
ل لقب الكفر أنكر ولا	يجرى من ذم ولا عبد ومرد من أحد ولا يكون	بين ميتين لم يرو	بين ميتين لم يرو

س	سبق أحدهما ولم يحكم	بعين	السابق منهما توارث (باب أهل الفرض)	ولا	صل في ميراث ذوى	ي
ا	الفروض كتاب الله	وحجته	وهي النصف والربع وثلثان وثلث وسدس	س ثم ان	أهلها الذين ينع	ل
بع	بعددهم عشرة الزوج و	بعد (هـ)	الزوجة والام والجدة والبنت وبنت الابن	و يكون	للأخت ثم للأخ وهو	و
ا	ابن الام ثم الاب و	ذلك	مع الابن أو ابنته ثم الجدة مع الابن أ	وا	بنته ولا فرض لسواهم والاوجه	جـه
ل	لغيرته تختلف فالزوج يأخذ	بعاً	مع الولد وولد الابن ونصفان لم يكن	ذ	لك والزوجية كذلك وهو	و
م	من حيث انها تأخذ لعدم المتقدم	مين	المذكورين ربعاً ومع وجودهم عما واذ	ا	بلغن أربعاً فاشبهه	شبهه
ت	تلك الواحدة في الربع والثلث	ثم	الام ولها الثلث من ولدها و	استثنى	من ذلك حالات وهو	و
ح	حين يكون لولدها الذي	ذهب	ولد أو ولد ابن فلها السدس وحين تراحم	بالا	ثنين من الاخوة سواء كانوا	ا
ر	رجالاً أو نساء وديود	الى	ثالث ما يبقى بعد فرض الزوج أو الزوجة	وكان	ذلك اذا اجتمع	ع
ك	كل الابوين وزوج أو زوجة و	الحجة	في ذلك القياس ثم الجدة و	اول الكلام	فيمرث يرث بلا قول	ل
و	وهما ثنتان أم الام و	الثانية	أم الاب ثم أمهاتهن من اعدت أحدت السدس	س و) مو	ردا خلافاً لجدة هي أم	م
ا	أب الاب والصحيح لها	سنة	الجندات وان اجتمع جدتان فاكثر استو	جبا	السدس اذا تحاذيا وان	ان
ل	لم يتحاذيا وبعدت	احدا	هما احببت ان كانت للاب وأما البنت	فانصب	لها النصف اذا	ا
وق	وقعت وحدها وللثنتين	و (ما)	فوقهما الثلثان ولبنت الابن النصف مثل	ما	لبنت الصلب وللثنتين قالوا لو	ا
ف	فان صدقهما وان بلغن	خمس	الثلثان كبنات الصلب لكن هذه	استثنيت	عن البنت في ما ذكرنا و	ا
جـه	وهو متى كانت هي والبنت	وبلع	ميراثهما الثلثين فللبنت النصف	كقولهم	وتكلمة الثلثين لهذه وكذا	ذا
س	سبب من الاخت للابوين تصل	الى	النصف وللثنتين فصاعد الثلثان فان فقدت	قام	مقامهما أخت لاب وقس	س
ك	كل أحوالهما اذا اجتمعنا في	مصر	وف الارث على بنت وبنت ابن وأخوات	القوم	مع بناتهم عصبة ففهم ذلك	ك
ون	ونعطي والام	في	ميراث أخيهما سدس وللثنتين فصاعد الثلث	الا	ننى والذكر مثنى لان	ن
ا	أما الاب ففقه	محبه	السدس مع الابن أو ابنته وكذلك الجد أو	زيد	كعلمنا أنه ما	ما
ل	للجد مع الاب شيء ولا	الحا	قدم مع الابن ولا الجدات مع الام أو أزيد	امر	او هو وانا لم نلق	ق
س	سبب سبباً الى اخر	ج (د)	صيب لام الاب مع وجوده اما ولد الام فقد	رت	له أربعاً فحجاب	ب
ا	الاب والجدة والولد	وأقام	الكل ولد الابن مقامه فهو يحجب	بهؤلاء الا	ربعة ولا يتصل	ل



ب	بولد الاب والام	مدة	مع ثلاثة الابن وابنه والاب ويحب	ولدا	لاب هذه الثلاثة
ع	الى ما وصفت	ثم	يحببه الاخ من الاب والام ايضا	و	اذا استكمل هؤلاء
ل	البنات الثلاث	رجع	بنات الابن بلائى الا أن وجد	هذا	ومعهن ذكر وهو و
م	مثلهن في الرتبة أو أسفل	منها (فانه يعصهن للذكر مثل حظ الانثيين اذا اخذ	دينا	ام من الارث فهي هي	ه
ت	تأخذ نصفه وكذلك	سا	ترا اخوات من الاب مع الاخوات من	الا	بين لا يرثن أبدا
ح	حتى يكون لهن أخ أو	لما	ليكون للفروض اذا زادت فروضهم	ربعا	أو ثلثا من الاصل
ر	رجعت السهام عائلة	وفي	زوج وأم وأخت من أب وأم تعول	فان	للزوج النصف وتعطى
ك	كذلك الاخوات	سنة	الاخوات وللأم الثلث فعمال الفريضة و	كان	السهم ثمانية
و	وأخذت الأم ثلثا عائلا	اثنين	وللزوج نصف عائل ثلثه والاخذ مثله و	ا	لله أعلم بباب العصبية وكانت
ا	العصبية فيما ذكر	و	لكل ذكر ايس بينه وبين الميت أنثى وأول الكلام	ان الابن كما روى	في
س	سابق ثم ابنه وان أسفل	ستين	درجة ثم الاب ثم الجد بلا	انكر	ان لم يكن أخ هناك
ك	كذلك الاخ بعده و	تو	الى الامر بعد الاخ ابنه وان أسفل ثم	أجريت	العم بعد ثم يقول قول
ا	ابنه بعده ثم أو	فيت	بعم الاب بعده ثم ابنه وان أسفل ثم	ما بعد	ه على هذه الصفة
ن	نعمطى الادنى فالادنى	والد	افى من هؤلاء اذا انفرد أخذ جميع المال	الا	ان زاحم أحدا
م	من ذوى الفروض أمر	نه (أن	يعطيهم فروضهم وأخذ ما بقي فان استوى	على	الدرجة منهم ما اثنان
ا	أعطى من ناسبه من	جهة	الابوين منهم ما ولا يعصب أحد أخيه	ما	خلا الابن وان أسفل بلى
ي	يعصب الاخ أخته وما منهم أ	صلا	من يشارك أهل فرضه الا ما	كان	من المشركه فانها
ل	لم تشارك الا للاصل	ح	وهي زوج وأم واثنتان من ولد الأم وأخ	من	الاب والام اذ
ي	يكون للزوج النصف	ثم	للأم السدس وبقي الثلث وهو لولد	الا	م يشاركهم فيما
ه	هو فرضهم العصبية اذ كان أ	خا	للأهل من أبويه ويعطى الحنثى ما	عر	فناه حقه يقينا وما
وق	وقع فيه التردد فلا يخاف	لف	انه يوقف فان عدم العصبية فالمتعق كافي أبو	اب	لواله فان فقدوا أخذ
ال	الى بيت المال	و	الله أعلم بباب الجد	والا	خوة ثم اذا حصلت
ت	تركة واجتمع الجدود	لد	الاب والام أو ولد الاب فهو كأحدهم	على	أن لا يزيد الثالث عن



ذلك فهو فيما ذكره المظفر	بالتثنية على كل حال وقد بدع عليه في البد	اية انه من لا يرث وذلك الشيء ي
يكون اذا اجتمع جـ د و	أخ من أب وأم وأخ من أب أعطى من الما	أحدهم وابن الأب بعد د
يرده لا خيه وانما قصده	على الجـ وهذه المسئلة تعرف في قولهم	بمسئلة المعادة واسـ و لو
الحق بهم من يكو ن	له فرض فللبعد الاغبط من المقاسمة وثالث ما	يبقى أو سدس كل الشيء ي
وما بقي فللاخوة ثم	ان لم يبق شيء سقطوا ولا يفرض للاخت فيما	أثناني علمه مع الجـ وفيما سوا ا
هـ هذه المسئلة وتسمى الـ كدرية	وهي زوج وأم وأخت وجد فالزوج والاخت لكل واحد منهما نصف المبلغ غـ	ان حقها لا يصرف رف
والجـ د أيضا حقه	السـ سدس والام الثالث فتعول الى تسعة	النصف يضاف الى حق الجـ ويقسم بينهما للذكر مثل الانثيين ويقسم فيمن من
ز زائد على الجـ بدل المنسوب اليها من	جه صحته من سبعة وعشرين للزوج تسعة وللـ م	سـ ستة وللـ ن نحو حو
ي يبقى الباقي منها فو	الجـ ثمانية (كتاب المسكاح) يكره أن يتزوج وما له فيـ غرض ضر	عند الحاجة اليه ويستحب أن يتزوج من رأيت واستحسن ويدـ و غـ
أربعة ويكون ا لى	بوكيل يجوز أن يقبل انفسه ويستحب لكل واحد ان يطلب امرأة تحرر ز	في عقده اكنفي بها والـ غير اذا استصوب الا ب أو الجـ تزويجه في ي
د داع ولا يستحب الاعراض عنه	الذي له والمجنون ان كان يفقه فلا تمكن اباه	ان يقـ دله و يباشـ ر
هـ هذا العـ قد بنفسك و	على حالة لم يفقه زوجته الاب أو الحاكم وما	لـ فيه أن يتزوج اذا ا
ح حسنا ودينا واذا أ دخلها	ن إذن له في العـ قد جاز فان عـ ين له ا مر	أه تعيـ ن ولا يخـ ص اص
ر رأيه زوجته من الملك المجاهد	له سرية فان أردت تزويج عبد صغير حـ رت	عقده بنفسك بخلاف في
ف في الاذقة فان دامت	امراة غير المحتاجة للـ كاح يكره أن يتزوج باحد	فان احتاجت ولا غـ و
س سأل بل يزوجه الولي فا	اذا دعت الى كفو وجب على الا	وليـ اء تزويجها واذا واذا
ا الولي من الطلاق الا اذا أ قام	من غير استئذانها جاز لكن ان كانت أبه	للزواج كره وان ان
ك كبير فانه يقـ د بالاذن و ا	لا بادنهم بعد البلوغ ويزوج عـ اجبارا واذا	طلبت النكاح فلا سـ عاف في
ن ندب لها والمرأة من الا ياما	يصح نكاح المرأة الابولى والدخبة أـ حق و اسنثيت	الامـ فوليها ان تزوجت ت
ع عقد الاب أو الجـ بالبكر وعاجل	الذي يزوجه أو أولى العصبات الذي لا يـ د ا بغير	هـ الاب ثم الجـ لا يزاحم حـ
ل لم تكن بـ كرا لم تنكح ا		
ي يستحب ولا يجب و لا		
ال السيد ويزوج أمة المرأة الى جل		

و	واحد	منهما	وتوفي	بعد ما بالاخ ثم ابنه على ترتيب الارث	وسوى	بعضهم بين أخوين هذا	ا
ت	تكون	أخوته للابوين	آخر	للأب والصحيح خلافه وإذا استوى اثنان	و	زأحدهما نضال لم يستحق	ق
د	دون	الآخر بل لو كانوا	جا	عة وقعد أدناهم صح وللولى شروط فلا يفقه	شئ	وهى الحصرية والبلوغ بل بل	بل
ال	العقل	وان لا يكون	ر	النظر تكبيل أو هرم وذكر وافي الناسق	خلاف	ولا يضر المسمى وقالوا الوا	الوا
م	مضى	اختل الولى كان	الاولى	من بعده ولا ينتقل بالغيبة الى الا	خفض	درجة وكذا هو	و
ج	جوى	عضل بل حكم	سنة	الله أن ينتقل الى السلطان	المستثنى	من ذلك الغائب اذا	ا
م	ما وكل	فوكيله أولى وان	أر	اد أن يוכל استأذن في النكاح	المجبر	الاب والجد والسيد أيضا	يضا
و	وليس للولى	أن يتما	بع	الاجاب والقبول لنفسه ولا الوكيل والصحيح	من	قولهم ان للجد أن يوجب ويقبل	ل
ع	عقود	د بنت ابنه	و	(ابن) ابنه الصغيرين وفي غير الكفو بشرط رضا كل	من	قام له حق الولاية منهم	م
و	ورضاها	اولو كان	ستين	مهم رمنها فرضيت بعشرة ولم يرض	الاولياء	بذلك لم يكن	يكن
ا	امتناعهم	م جائزا	وجل	القول في الكفاءة على المساواة لا	غير	نسبا ودينا وحرية وأعمالا	الا
ل	لا الجسمى	بالنسبة	الى	العريضة كفو ولا غير القرشى	المشسمى	كفولها ما ولا غير	ر
ت	تبقى	وحرر كفو	تعر	ى اليها الحرية والتقوى ولا الحائث للناجر	وسوى	بين معسر وموسر ولو	و
ر	ربط	نكاحها	بغير كفو	عليها أمره بطل النكاح ويجب	شاهد	ان ويشترط أن تاتقى	ى
ف	فيها	ما الحصرية ولا بد	فى	(الشاهدين من ذكورة وعقد التوكيفى مستور	رها) وحا	سة السمع والبصر لا	ا
ى	يكفى	عادمهما	ولو وقف	مد	ة وبان فسق الشاهدين بان االعقد لا	شئ	ويشترط هنالك قوله
ل	للزواج	زوجتك أو أنكحتك	و	(سم	القبول فيقول تزوجت أو نكحت أو قبلت	اذا) زيد	بعده نكاحها صح
م	منه	ولا يكاف	أعجمى ممار	سته	(ونجزية الجممية وكذا عر بى فى الاصح ويجب	تسليمها) و	يحملها الى حيث يرد
ا	ان أطاقت	الاستمتاع	و	جعل	له اذا سألت مهلة ثلاثة على	خلا	ففيه والامه يستتنا
ا	اذق	دملك	الله	رقها فتسلم ليلا ويستحب أن يأخذ	الرجل	بنصايتها أول ما	ا
ز	زارت	منه	ودخلت فى	جنا	به ويقول بارك الله لكل منافى صاحبه	وأما	السفر فله التنقل
د	دون	سفر	مخوف الطريق	ب	ولا يطاقها حائضا ونجس برها أن تأتى	بما	الاستمتاع متعذر
ا	الابه	كغسل	الميض و	عد	م السكر باب ما يحرم من النكاح	خلا	ف ان محرم ما ومرتا

دعوى الوالد الجبوع في آخره سبب خفيف والنسب

جاء رجل من بني كنانة فبقي في بني كنانة

د	دان بالكفر بعد أ	ن	أسلم لا يصح نكاحها وكذا الخنثى المشكل	وما عدا	ذلك المحارم وهو	و
ع	على ما قرأت و	ما و	في به النثريل الامهات وان عدلون	و	البنات وان سفان ويحرمون	ون
ال	الاخوات وملحق بهن بولاد	ه ثم	بنات الاخوة وان سفان والامهات والخاللات	(و) ليس	هذا يختص بالمشي في	في
وت	وتسيرة الولادة فقط بل	اتفق	الكل على ان هو لا يحرم بالرضاع	ولا	تحمل أمهات امرأته وأما ما	ما
د	دخول الزوج بالا	هل	أعنى المرأة فيحرم عليه بناتها ومن	يكون	من فرور عنها أبدأ والحظر	ر
المجم	المجم على أمهاتها من	العقد	وكذا الموطوءة بذلك أو شبهة	فانك	تجنب أمهاتها كما رووا	ووا
و	وبناتها وان سفان	والحل	باق في بنات من بوشرت بشهوة	في	مادون الفرج ويجب	ب
ع	عليه أن يتجنب العقد	على	زوجات آبائه وأبنائه وان سفلاوات	الموجب	للنجس قد لا يبقا	ا
في	في مثل أخت امرأة	اقا	مت في نكاحك وعمتها وخالها يحرم	وا	ذا فارقت	احلان
آخر	آخر أختها وأعلم ان الا	مة	لا تحل بالملك على الاطلاق بل الحل	لمنفى	في انكاح عم على المباشر	شمر
ه	هو منفي فمين ذلك من قريبه و	ولده	المحرم أحد أعنى ولد القريب اما ولده فهو	ينصب	اليه العتق اذا	ا
سب	سب سباه أو تملكه بنفس	الملك	ولا يحل للمهر نكاح الاممة	على	الاطلاق بل	ل
ب	بخوف العنت والعجز عن	الا	صداف الحرة وان تكون مسلمة و	كل	ذلك ليس فيه عندنا	نا
خ	خلاف والتعفيف له	فضل	ويحرم عليه نكاح جارية الابن و	حال	يصير لاحد من الناس	س
في	في زوجته الاممة ملك	ا	نفسخ نكاحها وكذا الحرة يجب عندنا	تقول	اذا ما كتبه لم يبق	ق
ف	فيما بينهما نكاح فان	لعبا	دلا يشكون من عداكهم ويحرم عليه من	قام	بلمها أو	و
و	وصل طلاقها ثلاثا والناس	س	مجمعون على تحريم المعتدة من غيره من	الناس	ويحرم نكاح المحرمة ثم	م
ا	أكثر من أربع حرام	وكان	له من ملك اليمين ماشاء أو	ما	العبد فلا تحل الاربع	ع
ل	له امرأتان و	من	المحرم نكاح الشغار والمتعة ونكاح المحلل وفيه	خلا	فوق	دخمس
ت	تتم أربعه أهل	العلم	بما اذا شرطه في العقد ويبطال اذا	زيد	فيه شرط خیار ولو	و
س	سامته ما ينافي العقد	و	شرطته مثل ما لا يطأها اذا أناها	او ما	يطأها الاوبات أو	او
ب	بان له لا نكاح بطل و	الا	يم المعتدة يحرم التصريح بخطبتها من	عدا	زوجها الا اذا طلقها	ا
ي	يومئذ ثلاثا وليس من الا	دب	أن يزاحم غيره في خطبة امرأة فان خطب	زيد	ولا وأجيب فحينئذ	ذ

غ	غـ يره ياتم بخطبتهـ	و	نكاحها باب الخيار في النكاح إذا	و	جـ د أحد الزوجين جنونا
م	من الآخر أو كان له	الفضل	عليه بالعاقبة من الجذام والبرص	ليس	به منـ له كان ان
ا	الخيار له وكذا ان كان	بمنزلة	صاحبـه في الاصح ويجـو	ز	له الفسخ اذا استعرض ض
ز	زوجته رتقا أو قرنا	ثم	لها الخيار اذا كان عنيماً أو مجبواً ولا	يد	وم أمـد الخيـار ثم م
ي	يجوز لهـما الفسخ	با	لعيب الحوادث أيضاً ثم انـتظر	اولا	ان وقع الفسخ فيما قبل
د	دخوله سقط المهر ولا	يعو	دلهـا منه شيء وان كان بعدـه فقد	يكون	العيـب حادثاً فـ اذا ا
ع	علم حدوثه بعد وطء فسخنا	واستقر	المسمى وان كان قبل وطئها وتعذر	ز	واجهـاً أو مقارناً قالوا لو
ل	لزم مهر مثل ان جهل وان كان	أمر	له ولاية اجبار فليس له أن	يد	خل العقد على من هو و
ي	يوصف بالعيوب المذكور	هو	للاولياء الخيار بجنون وجذام وبرص اذا	او	جـ د مقارناً للمقدولو و
ا	أودوا الفسخ بهـا و	كانت	حادثه لم تجب برأ المرأة عليه واذا	ماقا	لت انه عنيـن وأقـرب ذلك لـ
ل	للحاصم أو قامت بينة على	الا	قرار منه بذلك أو نكل فخلتـان	م القو	ل بان يؤجل بهـا ا
س	سنة فـ اذا انقضت أ	طراف	السنة فلهـا الفسخ وادأرادتهـن	مما	ذكروه من الرفع الى الحاكم وان ن
ب	باشـر بالآلة وهي	مضطربة	بعد الانشـار كفـاء أن يكون مد	خلا	حشفتـه فان كذبت ت
ب	بـكونه قد وطئها	وكان	يدعيـه فالقولـ قوله وان تزوجت	زيـدا	على انه حر الاصل
ا	أو على انه من	ولد	قريش فبان خـلافه صح في الاصح	واذا	شـاءت فسخت هي ي
ال	لو شرطت الحرية أو	مكا	بامن النسب كان الحكم كذلك فان	كان	الفسخ بعد دخوله ه
خ	خرجت بهـا رالـ والقا	ئل	بانه يرجع على من غـره ضعيف و	بالا	جـعـاع انه اذا جـا جا
في	في وطء الامـة	يومئذ	بولـد لزمه قـيـمه ورجع على الغارو	ان	خـرجـاعـا على أمـير ز
ف	في ضـعتهـا مشـرطن	استولى	عليهـا ولا خيار في الاصح ثم	يكون	للامـة الخيار ثابتا ا
في	فيـمـا اذا عتقت وهي	على	نكاح عبـد وخيارها فوراً في الاصح	فان	ادعت الجهـل يكون ن
ا	الخيار ثابتا بعد قـيـمـتها أو	حر	زت بالفسخ نفسها ولا يجـتـاج اذا	شاء	ت الفسخ الى الحاكم ويكون
خ	خـبر مـهرها المـفـرو	ض	انه يسقط ان رفع العقد بالفسخ قبل الدخول (وان رفع	بعد	الدخول فالمهر ر
ر	راجع الى مهر المثل	ومور	دهـذا ان كان المتقـ قبل الوطء	وان	تقدم الوطء فالمـرور ي

منه سادس كن والقطع حذف الحذف

منه سادس كن والقطع حذف الحذف

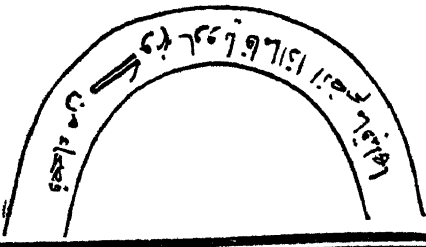
هـ	هو وجوب المسمى	و	اللة أعلم بوجوب المسمى من تحته ككتابة إذا	شاء	وأسلم فاختارت كفرها	ا
ح	حلت له ودامت في أ	سر	هوان كانت مجوسية أو مشركة ذات أو ثمان	نصب	فان كان قبل الدخول انصرف	ف
ر	راشدا ورفق بينهما بلاتر	دو	ان كان اسلامه بعد الدخول فانا	نقول	ان أسلمت هي	ي
ف	في العدة بان ان النكاح	غير	م) نقطع والاحكامنا بالفرقة من اسلامه وان	الا	اسلام منها فالحكم	م
س	سبيله واحد وبعده	ها	دالو وطئها في العدة وافتراق ما به	ان	يعطيها مهر المثل	ثل
ا	أما اذا وطئها	ثم أقبل	الاخر الى الاسلام في العدة فانه لا	يكون	لها مهر ولو كان تحت	ت
ك	كافر نجس فاسلم فان	الملك	في نكاح واحدة باطل فان أسلمن معه	ز	جرناه عنهن حتى تصيخ	خ
ن	نفسه لترك واحدة و	الا	نفاق عليهن يجب حتى يأخذن من ير	يد	فان مات ولم يعين في	في
و	واحدة فليس لواحدة	فضل	على الاخرى فيوقف ميراثهن حتى يصطلحن	ن) والا	م وأبنت اذا التفت	ف
ا	الجميع في عقد نكاحه	وجر	ي منه وطئها جميعا ثم أسلمت احدهما و	ان	لم يطأها تفترغ	غ
ل	للبنات وحدها وكذا اذا	د	دخل بابنت فقط وان دخل بالام فلا	يكون	الاتحريم ما ورد	د
ق	قول ان الام تصير	اليه	وحدوها وان أسلم وتحتة أربع أماء أو	زيدا	سلمن معه وهو ذو	و
ط	طول عن لا يحل له	النكاح	بنكاح الاماء انفسخ نكاحهن	واذا	كان من لم يحرمه	وه
ع	عليه لزمه بلار	يب	أن يختار واحدة وان كان بينهن حرة	استثنا	ها لنفسه وحينئذ قد	د
ح	حرم عليه الاماء وان بقيت	على	كفرها الحرة وأسلم الاماء وقف أمرهن	بلا	شك على اسلامها فلو	و
ذ	ذهبت الى الاسلام فهي	مقد	معة عليهن ان أسلمت في العدة وان غاب	سيما	الشقاوة عليها فهو	و
ف	في اختيار الامة على الشرائط التي قد امتها	باق	فلو أسلم لم مو سرائم أعسر	فان	أعسر ثم أسلم قبل خروج	ج
ال	العدة لم يمنع ذلك من	الا	ختيار وان أسلمن على كاح شرط فيه الفسخ	مقي) شاء	أو نكاح متعة تبقا	ا
ح	حينما فرق بينهما	مير	المؤمنين وان تزوجها معتدة أو بالخيار ثلا	ثاني) رفع	النكاح فاسلم ولم تجاوز	ز
ر	رسم العدة والثلاث	نفر	وجها منهن والتفريق بينهما واجب	وان	أسلما بعد انقضاء مدتهما	ا
ف	فيقران وان قهرها وها حرييا	ن) والدين	الذي كانا عليه تجب فيه نكاحا	شاء	ت أم أبت أقرأ عليه وان	ن
ا	ارند مسلم أو ارتدت	ز	وجته أو كلاهما قبل الدخول بينهما وان	جر	ت بعد الدخول فيكون	ن
ل	لها مدة العدة لاز	ياد	ة ان أسلم في العدة أقرأوا الاحكامنا	من ذلك	الوقت بالفرقة والكافر لو	و

من سالك ديننا غير دينه أخذ	تقتل	لو يدخـ	ل في الاسلام ولو	تقول	أنا أوجع الى أصل	صل
الدين الذي أنا عليه هو	أحيا	بي لم يقبل منه	كتاب الصداق	جا	زوا النكاح بـ	لا
كثير ولا قليل والاستحباب	با	ن ينكح بصداق فان نكح بصداق علا	الصغير لا يزوج به باكثر من مهر المثل	في	وصداق سرى فهو	و
نافذ بعاقده والا	بن	ن الزوج نكاحها بدون مهر المثل فان أقد	بان السفه فيه ينكح باكثر من مهر المثل	ولا	ل في الصغيرة كذلك	كذلك
من منع الولي من	مكا	الذمة مشغولة ان عدمها فالمرية تعلق بها (ولا سيما	الذمة مشغولة ان عدمها فالمرية تعلق بها (ولا سيما	م	المولى وخالف قالوا	الوا
أوجبنا مهر المثل ولا قا	ثل	لا يكسبه وتجارته وفي قول يتعاق برقبته لا	النكاح الصحيح ومهر المثل يعتبر بساء العصبات	ولا سيما	العبد أيضا وهو في	وفي
خر خراجـه وتجارته أ	وكانت	المسنة مثل الشابة القيمة ومن كانت أ	جد لها عصبه أو كانوا وليس لهم من ذوات	زيد	اد تزوج فاسد فاد الصداق	ق
اغايته تعلق بذمة له لكن بعد	الواقعة	الاقربين اليها ثم نساء الباد وحكمه	بت من البيع جاز ان يكون صداقا ويستقر	زيد	من ذلك وفي قول	ول
لها عليه ما لها	في	الابا المهر و كانت لم يطأها جاز ان	استحققت أو ردت بابعيب طواب بالعوض و	ولا سيما	من يساويه اهنا لك	ك
وليس يجعل مهر	الجمعة	العشرين ومهر المثل ألف لزم الالف	المهر حقه اما اذا كانت	زيد	في جبال ومال أو ثمن	ي
تتخطى به اعتبر من لا	بو	من المهر حقه اما اذا كانت	الاسلام أو اورد رجع بنصف الصداق	التأنيث	منهم أحد ساغ	غ
دفع مهر مثل نساء القو	م	له منها أو ما المتصلة كزيادة أو صا	تسليم قيمته قبل الزيادة وان نقص	وعلاماته	ان ما جـ	ز
أن يكون ثمن في	الثا	ثم طلقها كان الرجوع بثلاثين ولو فرض	لو فوضت بضعها فله المطالبة بالفرض وا	لها	الملك اومات أو	و
ل لو وطئها ولو قالت لا ترا	في	سبع مائة وطلق قبل الدخول فالذي هو لا	ثلاثة وخمسون ولو	لها	قهما سقط الامتناع ولو	و
مهرها عينها قتلت	و			لها	حذو الحماكم بغير مثل فلو اتى	ي
جم جملة المسمى قدر	العشرين			و	ان تسببت للفرقة بارتداد	د
و ونحوه قبل الدخول سقط	من			المهزة	بالفرقة له بان أوقع	ع
عليها الطلاق أو التزم	سنة			المعرو	في اما الزيادة المنفصلة لو	و
وقعت زيادة فلا نصف ولا	خمس			فه	بالسمن ونحوه فيجوز فيه	ولا
الخيار للمرأة بين تسليمه أ	و			فا	زوج بالحيمار ولو انـ	ا
س سلمته له هبة وهو قدر	ستين			لها	صداق في المقدأ وبعده فابرا	ا
ك كاتلها أو وليها منه لم يصح	و			لا	صداق فان عرض لها جعل	ل
الفرض كالمسمى فار فرض	سبع مائة			زمه	ثلاثة وخمسون ولو	و

نما في القصر أن يـ حذف حرف ساكن من أ

الـ ما جاء به المـ ما جاء به المـ ما جاء به المـ

ن	ناهـزها فلم يشرع	في	الفرض حتى وطئها وجب مهر المثل واللد (زم) له	إذا طلق زوجة	جه
ما	ما فـرض مهرها ولانال	جا	عامنها المتعة قط ما ومتى وجب مهر مثل	في	نكاح بغير فاسد وطلقها
ب	بغير دخول فانها تؤ	دى	نصفه وان جعل عتقها صداقها فلها مهر	مثل	وله عليه اضمنان
قي	قيمتها وإذا أعسر بالمهر	وهرب	أم وقف فسخت قبل الدخول فقط والقول	ل قوله	ان ادعت الوطء ولكل كل
ا	ان يحلف اذا تنازعا	و	اختلفا في قدر المسمى ويجريان على	القاعدة	في التحالف ثم يردھا
ل	لمهر المثل ولا مهر	لد	اخلة في الزنا طوعا وباب المتعة	والمفوضة	إذا طلق من مـ
ق	قبل الفرض ولم ينل	مكا	فقتها بالجماع قد ذكرنا انه يلزمه المتعة لها	وما	لمطلقة قبل الدخول لزم م
ص	صاحبها نصف المهرنا	ثل	من المتعة وأما بعد المسيس فان	أشبه	القولين وجوبها
ر	رققها وان تسببت	الى	الفراق بردة ونحوها سقطت عند	ذلك	ويستحب شيء وهو كون
ا	المتعة ثلاثين درهما وان	صعد	عنها فهو أفضل وان تشاء فيها	و	تنازعا فالخامس بقدرها
ن	نظرا في حالهما بما رآ	واستوى	ظنه عليه باب الولائم	اللزوم	محرم والنبي قالوا لو
ي	يستحب تركه والوليمة في	ا	لعرس سنة وقيل واجبة والاجابة ان دعوى	ة نحو	ها فرض عين ولو
ح	حصلها فليكن من خالص	ملك	والاجابة في اليوم الثاني مستحبة وفيما	سو	اه يكره والصائم اذا وصل
ذ	ذكر وا فيه ان	الافضل	ان يفطر ان كان متطوعا وان كان	دا	خل البيت منكرو وما
ف	في طاقته قدرة	على	ازالته لم يحضر باب عشرة النساء	و	الزوجان يجب أن لا يكونا
ح	حربا بليته اثمران بالمعروف	سائر	الاحوال ولا يؤثر شريطة على دينه ولا	بيضاء	على سوداء في القسم وكذلك
ف	في المسكن ولا يجمع في	أقطار	ه بين امرأتين الا برضاها ولا يطؤها	وا	لاخرى حاضرة وليتبع أثر
س	سنة النبي في القسم فان	اليمين	في اتباعها ولا يبدأ بأحدة الا بقرعة و	لنا	خدمتهن ذوات العذر والضعف في
ا	الحائض وغيرها قسمها	وبنى	بالجديدة البكر سبعا ولا يقضى بالنيب	نحو	ذلك ويقضى أو يقسم في
ك	كنفها ثلاثا ولا يجب	في	ذلك قضاء ولا يريون الوطء في	قولهم	تجب المساواة بل انا
ن	نقول المساواة في	هذا	مستحبة ويقضى ان سافرت باذنه لحاجته	احدى	نساءه فهذا شعار
من	من سلمت نفسها و	العا	زمة للسفر في حاجتها يسقط حقها	و	ان امتنعت من انشاء
ا	السفر حجبته لم يلز	م	للقسم لها ويحرم أن يسافر بامرأة دون	أخرى	الابقرة فان فعل ل

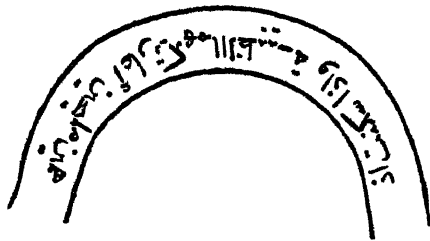


خر	خرج من الاثم بقضاء	المد	ة لمـ واجبا ومع القرعة لا يقضى	وما	لهـ ان تفصح
ال	القول به حقه الجا	ر	ي من القسم لضرته الا برضاه واذا	ا	رضى فـ وهبت لها
س	سـ همها ملكة ربا	سـ	رجوع متى شاءت ودخوله على الاخرى نهار الحا	شبه	بالجـ وازويحـ رمـ م
ب	بغير حاجة وان قصد	الافضلية	فليس اوى بينهما الدخول ولا يجوز	ذلك	ليـ الا الامـ ن
ب	بـ ضرورة وان طال	في	مـ كنهه قضى ليـ لا لانهار او يقضى	وقد جاء	نهارا لـ غير حاجة هناك كـ
ا	اما الامـ فلا	تعز	ي اليها حقوق في القسم وللشـ وزا مارا	ت	اسماءه المـ كروه وكونها ونها
ل	لا تحذف الى فراشه	وفي	هذا يعظها فان نشرت هجرها وضربها ضـ	بلا	تـ بريح ولا ضرر ر
٤	خفيفا وهو اذا أخرج	سنه	في منع حقها كرهه القاضى فان	علا	شـ عـ زره فـ او و
ا	اشتد الشقاق واندر	ست	آثار الصلح بعث الحاكم حكما من قـ	مه	وحكمـ من قومها حتى ي
يض	يضـ ما الحق موضعـ	و	يفعل بالمصلحة وهما وكـ لان لهما على الصحيح	وتدرك	المصلحة بان يرضا ا
ا	الزواج بحكمهما في الد	ستين	الصلح والطلاق وفي بذل العوض و	با	لقبول باب الخلع لا يخفا فا
و	وجـ صحتـه اذا	خرج	من تصح عبارته وهو مكروه وجـ	لسماع	بابا حـ عـ عند خوف أحدهما ما
ا	البحـ زعمـ يستحق	عليه	الاخر او كان قد علق الطلاق ثلثا على	مثل	دخول الدار فاذا خالعهـ ا
ن	نفعـه وتخلص وكان	المظفر	يبقاء الزوجية عند الدخول ويخالع السفية وا	لعبـ الا	ان المال في هـ ذا
يس	يسـ لم الى الولي والسيد	ودخل	في ملك السيد وخالع السفية لامعا	رض	في القول ببطـ لانه وما ا
كـ	كان من الامـ فلا	حر	يجـ بل ان أذن مـ ولا هاتعلق بكسبها	و	تجارتها فان فقد فتحن ن
ن	فوجبـه بذمتها وان لم ير	ض	مـ ولا هاتعلق بذمتها واذا حصـ ات	السمـ	حـ من الولي وعـ رض ض
م	ماله وخلع الصـ غيرـ	وناصر	ها جازا ما من مالها فـ لا وليس للاب	و	غـ يره ان يخلع حرم م
ا	الطفـ فل وتجاوز مخالعتـه للوأ	دأما	مع نفسـها أو مع أجنبي ويصح خلع	الر	جـ بل بلفظ الطـ لاق واما ما
ب	بلفظ الخلع والمفاداة فقـ دجـ	م	الاكثرون بانه صريح فان جرى بلامال لم يذهب	في (ال) ياح	ولزم مـهـ رمنـ بل ومطلق ق
ق	قال طلقـك وعليـك ألف	الز	منه الطـ لاق بـ لا ألف وان قبلت	واليد	له في الرجـ عـ ولو ذهب ب
ي	يطلقها فقال وهـ وـ	يد	ها أنت طالق بالف فقبلت بانت	و	لزمهـ الا لف وان قال ل
ا	ان ضمنـ لي ألفـ اتؤد	يه	الى فانت طالق فضمنـت وأجابـ	الدا	عـ فـ ورا بـ انت ولزمها ها

منه من انكره وند مجموع والمسلم ما في

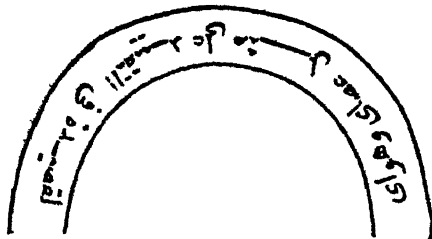
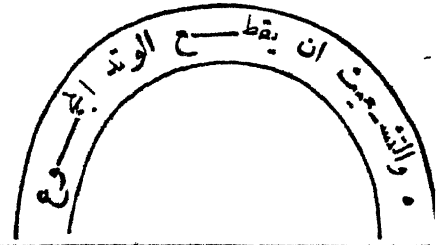
منه من انكره وند مجموع والمسلم ما في

هـ	هي طالق نصف طلقة طلقت	لدا	العلماء طلقة ثم ثلاثة أنصاف طلقة	مو	جيسة طلقتان وكذا يجب ب
ب	بقوله نصف في طلقتين و	يا	في في نصف طلقتين طلقة لا غير ولو قال لم	نث	أنت طالق الربيع ع
من	من طلقة خمس طلقة سد	س	طلقة فطلقة ولو أقي بالواو لم يكن	الا	ثلاثا ولو قال بعضهم
ا	أو قمت بنسائي طلقة أنصل	بن معه	منهن طلقة طلقة ولو كان نسائه	الحا	صلوات أربعاً فمرى روى
خ	خمس طلقات بينهما وصل	الى (كل	واحدة طلقتان وان قال أنت طالق ملء	جبن	أو ملء البيت ت
ر	راحت بطلقة وكذا ملء	زبيد	وملء الدنيا أو أطول الطلاق	و	أعرضه وقول الفتى ي
هـ	هي طالق أكثر الطلاق	فو	اجبه ثلاث وكذا كل الطلاق وان قال	الخندين	لها أنت طالق أولاً فانه هـ
و	وضع باطل ومن و	قع عليه	عدد طلاق لم يرتفع كله	و	يرتفع بعضه بالاستثناء المعروف ف
ت	تأني به متصل على	العوا	ثد فان طلقها ثلاثا الا ثلاثا وسوا	الجنبيين	طلقت ثلاثا بخلاف ما ما
د	دونه لو قال لامرأته	ر (جل	أنت طالق ثلاثا الا اثنتين طلقت واحدة) والقدر	المستثنى انما يقصد	القد
م	ما ياييه فاذا قال القدر	ين (لها	أنت طالق اثنتين وواحدة الا واحدة فعندنا لا قد) من	من العلماء طلقت ت	
جم	جميع الثلاث أو خمس الا ثلاثا	فاخذوا	بظاهر اللفظ وقالوا تطلق اثنتين وكل شيء	علقت منه من طلاق أو و	
و	وصية أو عتق أو نذ	رو	غيره على مشيئة الله لم ينقصد	منه شيء باب الشرط ما ما	
ع	علق عليه الطلاق كما يأتي شر	حه	وقع بوقوعه فاذا قال	في	ذلك أنت طالق أحسن ما ا
و	وجد من الطلاق وأتمه	وما	أشبهه طلقت للسنة وان قال طلاق	البد	عة أو طلاق الخطاء في
ا	أو أسمع الطلاق أو أزد	له	أو أقبحه طلقت للبعدة ما لم ينو تغليظا و	ن	قال ثلاث بتات
ل	للسنة نصفها	وا	لبعدة نصفها طلقت في الحال طلقتين و	واحد	ة تحصل في ثاني حال ل
ص	صارت فيه وان قال كلاً	ستو	لى عايك فرء فانت طالق طلقة	فانه	تطلق في كل طهر ر
ل	لاقتنه طلقة	لوا	نها كانت حاملا لم تطلق كما	يذكر	ون سوى طلقة ثم م
م	مانع من حيضها وطهرها	على	الجل شيئا واذ اعلقه بالحيض طلقت برؤيته	الا	أن يقول م متى ي
ما	ما حصلت حيضة فقد	ز	عموا انها لا تطلق بالحيض الا بعد	الذكر	في الطهر فلو حاضت وادعته هـ
ق	قبلها وأنكر فالامر	بيد	ها والقول قولها وان قال لضرقي فرا	ش	ان حضتما وجب ب
د	دخول الطلاق عليكما	وجاء	حيض احدهما لم تطلق قبل	و	جود حيض الاخرى وليس س



ذ	ذلك مما يقبل في	الا	اختلاف فيه قولهما بل قوله فالولم يصدق	الا	واحدة طلقت المكذبة ه
ه	هنا دون المصدق ومبا	شر	الطلاق اذا كان له أربع فقال في د	ست	واحدة أيتكن رأيت الدم م
ب	بمحض فصواحبها طالق فلا خلا	ف	ان القول قوله فان صدق واحدة كان	الفا	تربا زوجية هي ي
من	من ممن دونهن وتطابق	عند ذلك	كل مكذبة طلقة وان كانت المصدق	ت	اثنتين طلق كل من ن
ا	المكذبتين طلقه ان	ولم يدخلوا	اعلى المصدقين الا طلقة طلقة وكذا	الو	صدق ثلاثا في الدم م
خر	خرجت المكذبة بطلقة عند	هم	ثلاثا وكل مصدقة طلقة طلقين وحا	صل	الامر أنه لو صدق السك ل
ه	هنا طلق ثلاثا ثلاثا	بل (لو	أوجب طلاق امرأته ان كانت حاملا استبرأها	اعلم	جاءها طلقت في ي
و	وقلت ايجابه فان	ثا	وعليها مدة الاستبراء فوطئها وولدت قبل	ان	تنقضي تسعة أشهر من حين حين
ت	تكلم به بان وقوعه	ور	ووانه اذا قال ان كان جاك ذكرا أو	جميع	ما في بطنك ذكرا ا
د	دخلت عليك طلقة	و	ان كان أنثى فطلقتان فـ ولدتهم ما قالو	الا	يكون الطلاق واقعا عا
م	من ذلك لكن عند	هم	لوقال ان ولدت ذكر فاطلقة أو أنثى فطلقتا	لها	قد أتت بانثى وذكر ر
في	فان ولدتهم ما جميعا	في (د	فمرة واحدة طلقت ثلاثا والاطلقت بن ولد	ت	أولا وان قال اذا طلقت ت
ر	رابعة فهي طالق وأعاد	الحال	فقال رابعة طالق أو علقه فوجدت الصفة	التي	علق على اذ لك ك
و	وقعت طلقة ان	حتى	قالو لوقال متى وقع طلاق	على	امرأتى فهي مطلقة ه
في	قبلة ثلاثا فان الاكثرين	نفو	او وقع الطلاق بعده عليها وبعضهم	أو	قع المخبر ولم يلتفت عليهم م
و	وكذلك لو يقول عند	هم	أى وقت لم أطلقك فانت طالق فضى من أو	اثل الا	نفاس قد رط لاقها ا
ا	أوجبناه ان لم يطلق	ثم	لوقال ان لم أطلقك فانت طالق فالنص الذي	سما	ذكره بين العلماء انها ا
ل	لا تطلق الآن ثم	مالوا الى	انها تطلق عند موتها أو أحدهما و	الفا	عدة أن متى في الاصل ل
م	من ظروف الزمان ومثلها	ا	يضا اذا اختلفا ان وان نظرا اليها وقد عد	ت	فقال ان لم تكفني ظبية ه
ش	شاذنا فانت طالق طلقت ومن ا	بلها	للمتعلق لوقال أنت طالق في رمضان	قطع	بطلاقها في أوله وهو و
ط	طالع هـ لاله ولو قالت	الشامية	طلة نى أو قال أنت طالق في اليمن طلقت	الا	أن يقسول أردت اذا اذا
و	وصلت اليمن فيصدق بيمينه	و	اذا قال أنت طالق اليوم هـ هذا	في	غدا لم تطلق وان سكنت س
ر	ربعه ثم ان أهلها	أرسلوا	اليها بالخروج فقال ان خرجت ورضيت	عشرة	أهلك وما أصدرت اذنا ا

م	مضى فانت طالق فسمع	بالا	ذن سر انخرجت ولم تعلم بالاذن لم تطلق واذا	اسما	الامر فقه	ال
ا	ان خالفت امرالا	مير	فانت طالق فخالفت نهيه لم تطلق	فا	ن قال مئلا ان بدأتك في	ي
ذ	ذا النهار بكلام فانت طالق	نفر (و	جهاء مثل قوله ان بدأتك بالكلام فعبدي	لذى	امامك حر ثم يكلمها	ا
هـ	هو اولاف لا يثبت في حكم	الدين	طلاقها ولا عنق العبد وعين الماء اذا وقعت	فيها	وهي تجرى فتأدى هو و	و
ب	باسمها وقال له	ز	ينب ان وقعت في هذا الماء فانت طالق و	ا	ن خرجت فانت طالق فليس	س
ش	شك في انك لا تطلق لجر	يا	نه وان قال من بشترتني بقدموم ذ	لف	فهى طالق ولم يكن	كر
ط	طرا قدوميه فبشربور و	د	ه كذبا لم تطلق وان قال من اخبرتني انه	وصل	فهى طالق ثم م	م
ر	روته كذبا لم تطلق لان	طريق	الاخبار يدخلها الكذب وان قال لها	وهى	تخطبه ان كلمت زيدا	ا
هـ	هذا فانت طالق لم تطلق	ا	ن كلمته بمجنون وان قال ان كلمت	ابن	فقيه فانت طالق ق	ق
و	وان كلمت من اهل	الجبل	احدا فانت طالق وان كلمت	وا	ليسا فانت طالق وجب ب	ب
ا	اذا كلمت رجلا قد	فا (ز	بالاوصاف الثلاثة ان تطلق ثلاثا وان قال	يا) بنة	فلان انت طالق ان وصل	ل
ل	لكم مال بفتح ان فان ا	قى	هذا من نحوى طلقت في الحال	وامر	ها عند غيرة النجاة هـ	هـ
م	مثل المكسورة وان قال	القا	ثل انت طالق انما اردت عند قد	و	مزيد لم يقبل ذلك الك	ك
ن	نم لو قال من	يد	خل الدار منك فهى طالق فلا تطلق	امراة	قبله فلو قال اردت الان ان	ان
هـ	هذا صدقناه بخلاف ما	ا	ذا اراد تهيمه باب الشك في الطلاق	وا	ذا شك هل طلقت	ت
و	واحدة او اثنتين فان الا	حد	له ان يحتاط ويلتزم الاثنتين ولا يلزمه ا	ثنتان	بل واحدة ولوروى	ن
كـ	كونه طالق من نسائه	وا	حدة واستكملت عليه اعتزلها جميعا	وا	نفق عليها مادام ام	ام
م	معه الشك فيمن	طلقه	وان طلق احداها لا يعين الزمها بيا	ن (ال	عين والاعتزال حتى يعين وحيث	ث
ا	امر بالتعيين فعين واحدة	وعاد	وقال بل هذه طلقتا في المسئلة قبلها	وا	لاولى في هذه وقيل ان	ن
ذ	ذى كلك هذا اذا كان	سالم	فان مات قبل التعيين فعين الوارثا	سم	المطلقة لم يقبل في	ي
هـ	هذه التي طلاقها بهم	ثم	يقبل في التي طلاقها معين في الاصح	وا	ن قال لامرأته وأجنبية تذهب	ب
ب	بانطلاق احدا كما وقال	ان (الذ	ي اردت الاجنبية قبل وان كان اسم امر	ست (انه	فقل ست طالق مئى في	في
ثلاثا	ثلاثا ثم قال اردت اجنبية من	الطوا	ثلم يقبل منه في الحكم ويدين	وا	ن قال ان كان غرابا	ا



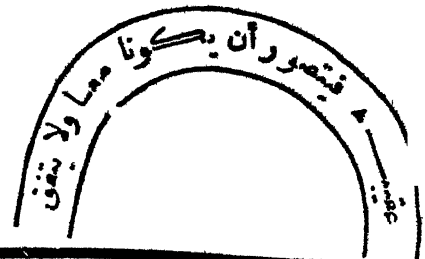
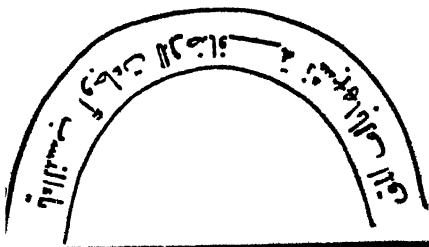
هـ	هذا الطائر فكل	شي	عندي من النساء طوالق وان لم يكن غرابا	لف	عبدى حر وجه ل	ل
و	وقف عن التصرف في	ا	اكل حتى يبين فان مات وأراد الوارث	التعريف	فالمذهب انه لا يصدق	ق
ال	الا ان ارد المـ	لا	الى حكم القرعة فان قرع العبد عتق	وا	ن قـ	ص
ت	تلك القرعة فلا يحكم أنه	وصل	اليهن طلاق ولا ينفذ تصرفه في العبد و	لف	بعض الاحـ	ب
ش	شأن العبد وقال برق	وا	لاول أصح باب الرجعة	و المصدر	طلاقا لموطوءة ماتم بهـ	د
ع	عده بلا عوض اذا أرا	دار	جاءها في العدة جاز وصيغتها كقولك	راجعتك	وارتجعتك ومنهـ	هـ
ي	يكون رددتك وأمسكتك و	رأيه	نافذ في طلاق لها وظهار وإيلاء	استمتع	ظاهر ولا خـ	في
ث	ثم يلزمه المهر بوطئها	حتى	قيل أنه وان حصل بعد الوطء	واستمتع	لا يسقط المهر واذا	ا
ا	اختلفا وادعى أنه	دخل	بها فله الرجعة فالقول قولها	واختلافهما	في العدة لو حصل	ل
ن	نقول اذا سبق بالدعوى و	ز	عمت انقضاء العدة وقال كت راجعتك	وما	انقضت الا وقد راجعت	ت
ي	يومئذ وانت الآن	بيد	ي فالقول قولها وان سبق بدعوى الرجعة	ثم ا	دعت انقضاء العدة صدق	ق
ق	قوله بيمينه فان ادعى	يوم	اذ معاص صدقت المرأة في أ	شبه	الوجهين واذا أتى في	ي
ط	طلاق الحرة بثنتين و	الا	مسة بطلقة ثم راجعها أو نكحها أو كان	ذلك	وقد تزوجت أم لا فهي	ي
ع	عائدة بطلقة واذا أصد	ر	الحرة ثلاث طبعات والعبد طلقين حرمت	الا	ان تنكح زوجا بهـ	د
ال	المطابق ويحصل بينهما	بما	ل ولو بتغيب الحشفة في نكاح رسم	سما	صحيا فلا رجعة على	على
و	وطء السيد ثم بعد الطلاق	الثالث	اذا ادعت انه انحلت بزوجه	التي	تدعى يمكن في منـ	ر
ت	تلك الدعوى أن تكون	من	الصادقات جاز تزويجها (باب الإيلاء) بهـ	لا	إيلاء من كل زوج يستطيع	ع
د	دخولا بامرأته وغير القاد	ر	كالمحبوب والاشل لا يصح منه و	ينصرف	الحكم بقياس النص	ص
ال	الى الرقاء والقرناء فو	جب	العجز موجود فيهما والإيلاء فـ	علم	انه الحلف على كونه تاركا	ا
ج	مجامعتا فوق أربعة أشهر	من السنة	ولا يختص بالحلف بالله بل	ان	الترجم حيا وطلاقا في	ي
م	مقابلة الوطء صح	وكان	موليا وصريحه النيك والوطء والجماع و	الا	قتضاض بالذكر وهو وهو	و
و	وارد على البكر ولا باشرت	هـ	لا مست وباضعت وغشيت وقربت هذا	(لا) سماء	كنايات وأيسـ	وليا
ع	عازم حلف على تر	ك	استيفاء الإيلاج وان حلف منه مدة وفوى	التي	يصـ	وليا كفى

و	والـ وقال والله رب	العوا	لم لاوطئتكم أربعة أشهر فاذامضت	لا	ربعة فوالله لأدنو	و
ل	لك بوطء أربعة شهو	ر	فليس بمول فلو ذكر أكثر من أربعة كان	ينصرف	بأبلائين وان حلف لا	ا
ا	أطوؤها لا يحصل المستبعد	ين	وقتا كالدجال والدابة أو حتى يموت	عشرون	من بنها فهو اذا	ذا
ما	يكون مولى وان حلف	على	ترك الجماع في السنة الامرة ففيه	وجها	ن في الاصح انه ليس	س
الا	الآن مولى فاذا مد	يده	ووطئها في تلك السنة وبقي	منها	مدة الايلاء فلا شك	ك
في	في أنه يمـ حينئذ مولى	ثم	لو قال ان و طئتكم فعلى صوم	عشرة	أيام هذا الشهر لم يكن	ن
ا	ايلاء وان حلف لاوطئتكم	ان	شئت فقالت في الحال شئت صار مولى او	لا	فلا وان حلف لاربع زوجات	ت
ل	لاوطئتمكم لم يحكم عليه	السلطان	الآن بأبلاء فاذا وطئ ثلاثا فلا يلاء	ينصرف	الى الاربعة ثم اذا	ا
خ	خلت أربعة أشهر من حين	أرسل	المولى يمينه أو من حين راجع ان آلى	في	رجعته وأنت تسأل	ل
في	فيئته طولب بها والفيئة	المقا	ربة والجماع وان حدث في المدة عذر	معروف	منها مثل أن تقضى	ي
ف	في الاحرام أو حبست في ذ	نب (أو	ظلماً أو نشزت أو مرضت فانه يقطعها ربة	أنف) ولا	يقطعها الا عذرا اذا	ا
و	وجدت في مدتها من	الرجال	وان طلقها رجعي أو ارتد أو	نكر	الاسلام انقطعت المدة ولو	و
ا	انه يحزر عن الجماع	فلما	طالبته قال لو قدرت كفيت كفي وعذرنا	هنا	هذه فيئة المعذور واذا	ا
ل	لم يكن له عذر فـ	علم	انه يجب و طئها وادناه تغيب الحشفة و	حدها	فاذا طـ ولبت بالوطء وكان	ن
م	منه الوطء كفر بيمينه و	الا	أو في عانذروا ان حلف بطلاق طلق واذا	ما كان	بطـ لاقها نزع وترك	ك
ج	جاءها فان استدام ما	شرع	فيه لزمه المهر ويطلق عليه القاضي اذا أبي	على	الفيئة والطلاق وقيل يحبس	س
ت	تعيضا حتى يكاف الانصر	اف	الى الطلاق باب الظهار هو أن يجعل امر	مثل	ظهوراً مـ وكالظهور	ر
ث	ثدي ويد وكل عضو	ولوا	نه قال أنت على كمين أي وقال لم	افعل	هذا الا اكراما	ما
وا	واجبالا فليس بظاهرو	ها	كذا ان لم يقصد شيأ في الاصح و	اذا	شبهها بمحرم ما حلت قبل	ز
ل	له فهو مظاهر ولو زاو	ربين	طـ لاق وظهار كأن طالق كظهر أي و	كان	يريد لكل معناها فانها	هـ
معا	مع الزوج تكون مطاقـ	ثم	مظاهر امنها ان كان رجعي او ان جعله	نعما	للطلاق أو لم ينـ وكانت	ت
قب	قبـ مطاقـ فقط و	وقفوا	في الحكم عليه عند نيته في	مثل	أنت على حرام فلا يكون	نـ
هـ	هـ اذا يقصد طلاقاً وظهرا	عا	ملناه به وان نواه بخير أحدهما وفي وجه	اخر	يكون طلاقاً وأما لو	و

بين المسرفين اذا سقط أحدهما ثبت الأثر

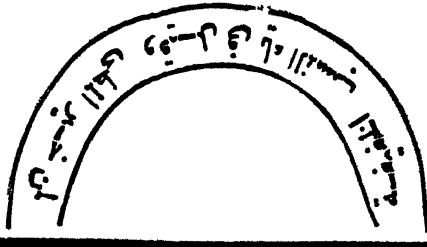
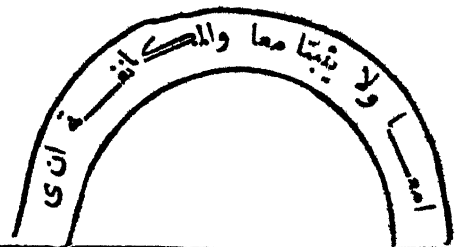
لا بد ان كانت أصلا وقد جعلها بعضهم روبا اذا كانت أصلا روبا

بين	بين انه انما كان من المحرم	مين	عينها أول ينوشياً فعليه كفارة عين	و	اذا علقه بشرط كان حاصلا	صلا
ل	لحصوله ولو خاطبت احدي ز	وجا	تلك وقت اذا تظاهرت من الاجنبية	بر	ه فانت كظهر أرى فلو انك	وانك
حر	حرصت عليها وتزوجتها ثم	ا	وجبت طهارها صرت مظاهرا من الزوجة	والزم	المظاهر كفارة متى كان	ان
ف	فيـــــــــــــــــه عائد ابان	بن مكا	نه ممسكها بعد الطهار وقد تأتى	وأمكن	فراقها فلو انصابت	ت
ى	يومئذ به فرقة تز	يل	النكاح كموت وفسخ وطلاق ولم يراجع	وما أشبه ذلك	فلا عود أصلا	لا
ن	نعم لو راجع فالرجعة عود	والا	سلام بعد الردة ليس يعود في الاصح	والثاني	هو عود وان شراها وقيد	وقد
ا	أوجب طهارا فلا عودان	شرا	ها متصلا بالطهار ولو فرق بعد	ما كان	منه من العود لم يجعل	ل
ذ	ذلك مسقطا للكفارة والمعرو	ف	انه يحرم الوطء قبل التكفير ويجوز	على	الاطهار اللبس بشهوة	ه
ا	أما الطهار الموقت	فجاء	فيه خلاف والصحيح حتمه وانه يكون عوده	فعلا	لا امرــــــــــــــــاكا	ا
س	سبيله في العود عند	هم	هنا ان يطأها في المدة فاذا غيب الحشفة	ن (هـ)	يترع ولو قال لا يبرح	بح
ق	قبله أتت على كظهر أرى	نفر	وجهه من الاثم اذا عا د باربع كفارات و	الذى	يكرر الطهار وغرضه	ضه
ط	طلب التأكيد ففي حكم	الدين	طهار واحد وان قصد الاستئناف تعدد في	انشاء	الطهار ويكون بالكلام	م
ا	الثاني عائدا في الاول ولا	زياد	ة على عتق رقبة في كفارة الطهار	فعلا	هذا يشترط كإروى	روى
خ	حصولها مؤمنة بلا عيب مخل	في	العسل والكسب فيجزئ صغيرا وقرو	مثل	أعرج يتابع المشي لا	ا
د	دنف أوز من لا يرجى ومن هو	سر	هرم وجنون مطبق ويجزئ أعور وأصم	(و) سكران	وفاقد أنفه واذا	اذا
هـ	هو فاقد لاذنبه فلا تر	دد	في جوارحه وكذا أصبع الرجلين	فان	فقصد السبابة من اليد أو كان	كان
م	مقطوع الوسطى لم يجز	وكسر	ها لا يضر ومقطوع الخنصر والبصر معا	أ	واغلة من الابهام لم يتأصل	ن
جـ	اثبات جوارحها عند	هم	ويجزئ مدبرومعلق بصفة وذكر الرقيق وا	نشاء	سواء لا أم ولد وانما	ا
ث	تجب في فاضل عن كفاية نفسه	و	عياله كسوة وسكنى ونفقة بالمعروف لا	سكرا	وحـــــــــــــــــاوا ومنعوا	ا
ا	ايجاب بيع صبيغة تكفى	أهلك	ورأس مال ومسكن وعبدین مثنين الفتهما	و	ان عجز عنها الزمها أن يصوم	وم
ل	لذلك شهرين متتابعين فالصائم	ن مقدمة	الهلالة نازمه هلالين أو من اثنتائه اتم	ما	انكسر ثلاثين فان عجز خفف	ل
ا	الامر عنه بالرجوع الى	ا	لا طعام لكل مسكين مد وشروطه شروط	ا	لغطرة فلا تجزئ القيمة ولا يجزئه	هـ
خر	خروجها لمن تجب نفقته كا	بن	وأب ونحوها ولا لكافروها نسي وما	شبه ذلك	باب اللعان من	من

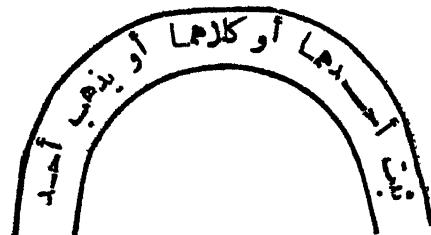
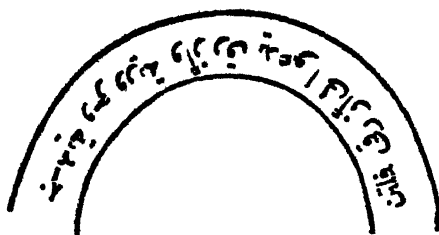


ع	عاب امرأته بالزنا وفخر	تاج	الحسد أو التعزير على نفسه فله درؤه	و	اسقاطه باللعان ولا يأثم في	ي
ق	قذف زوجته غير ذات	الدين	حين يعلم زناها أو يظنه الطن المؤكد	الثا	بت وإذا أنت بـولـد لا	ا
ي	يجوز أن يكون منه وجب	في	ذلك نفيه بالله ان ولو كان معه في البيت	ثا	وعلم الزوج أنه زنا	ا
ب	بها وأنت بولـد تـمـد	ر	احتمال كونه منه واحتمال كونه من الزاني	ما كان	يحمل له النفي لنسب	ب
هـ	هذا الولد الحادث بتنا	يبيع	الظنون وان كانت حاملا ونفاه لاعتن	على	الفـور وان شا	ا
ف	فيؤخر الى الوضع ثم يقسم	سنة	اللعان وان قال الولد من فلان وماأر	افعلا	ذلك الابشبهة فهو	و
ي	يعرض على واحد أو	اثنين	من القافة ولا لعان واذا وطئ بشبهة في	مثل	نكاح فاسد بـخـاءت	ي
ت	تلك الموطوءة بولد	و	نفاه لاعتن وليشهـد اللعان بجمع من	أصدقا	ثم ما وغيرهم وأقل	ل
ج	صوره أربعة فان بلغوا	تسعين	فاكثر فلا بأس وليكن عند عصر الجمعة	وا	ن يكون في أشرف مكان لعـل	ل
ان	ان يزدجر بالغليظ	ثم	يعظمهما الحاكم ويبالغ عند الخامسة وليكن	وليا	لتلقينـها ما وأول ما	ا
ي	يؤمر هو بالقيام فيشهـد	في	ذلك أربعة بالله انه لمن الصادقين فيمارهاها	به ونحوه	قذفها به من زنا أضاف	ي
ي	كونه اليه فاذا	عا	ج على الخامسة قال والا فعليه لعنة الله	ا	ن كان من الكاذبين وتؤمر بعده	هـ
ا	ان تقول من قـيـا	م	أشهد بالله انه لمن الكاذبين أربعة وبعدا	رابع	والا فعليه غضب الله ان كان	ن
م	من الصادقين وهي خمس لا	سبع	يذكر الزنا ونفي الولد كل مرة فاذا	ما	لاعت درأت الحد والاشبهه شبهه	شبهه
ع	عند العلماء ان لفظ الشهادة لو	بعده	وأبدله بحلف أو أبدل غضباً بعن أو	كان	مقدم المالم يصح ثم انه	هـ
ا	اذا لا عن زوجته	تزل	عنها وتأبـد تحريمها عليه ولو أقدم	على	قذفها أجنبى حد واذا	ا
و	وجد من الزوج عـزـره	الامام	ولم يلاعن (باب النسب) من تزوج واحد	ثا فعلا	أم لا لحقه النسب	ب
ل	للا مكان ولا ينتفى عنه	صلا	الا باللعان فان لم يمكن أن يكون منه	مثل	الصغير والمسوخ أوجا	ا
ا	الولد والمدة من النكاح	ح	دون سنة أشهر انتفى بلاللعان عند	علماء	نا وان وطئ بشبهة وحصل	ل
ي	يومئذ منها جل	وبلغ	مدة الامكان لحقه ومن كان يجالس العلماء	وفقهاء	البلد ولحقه نسب ولم يعرف	ف
ت	تعيين نفيه على الفور وليس	الى	تأخير سبيل الابدنر كعيبه وحفظ مال أو	ونحوه	فان ادعى جهـبـلا	ا
ف	في كونه فوراً أو جهـل	باب	جواز النفي من أصله لم يقبل منه	والخا	رجون عن مجالسة أهل العلم لم	لم
ق	قالوا يقبل منهم ويجوز	ز	نفي الولد مبتا ولو ولدت اليـوم ولدا أو	مس	ولدا وقال السـابق	ق

١	ابنى دولى الثاني لحق	ييد	نسب الجميع وكذا لو كان بينهما	ما	دون ستة أشهر وتخلص	ص
ن	نافى وطء آمنه من	و	لدهاب لاللعان فان وطئها وادعى أنه	كان	استبرأها صديق يمينه ولو	و
ى	يطؤها اثنان بشبهة و	وقت	الحمل مدة الامكان ثم اذا ادعى اه عرض	على	القافة فان كانت ورا	را
س	سابقهما قد حاضت ثلاث	(ح)	يضات أو حيضة فهو لثانى ان لم يكن الاول زواجا	و (هـ) فعلا	وهما حران قد ثبت	ت
قط	قطعا ائتلا فهما أو أحدهما	لما	خذا يقول قائف واحد مجرب عدل	مثل	الشاهد فان ارتبك قول	و
ا	القائف أو حصل الاشكا	ل	أو لم يكن ترك حتى يبلغ وينسب الى من	سو	لته نفسه واختاره	هـ
م	منهما كتاب الايمان	ثم	لا يصح الا من بالغ عاقل مختار قاصدا برا	دا	ليمين ويصح ايرادها	ا
ع	على الماضى والمستقبل والكلام	راجع	الى المستقبل فان حلف على ترك واجب	و	فعل محرم عصي فلزمه اتيان	ن
ا	الحنت والكفارة فان أورد	ها	لترك سنة أو فعل مكروه فالحنث أولى ولا	عذرا	صلا عن الكفارة أو افعل	ل
و	وهو مباح فهو مأمو	ربا	جنتاب الحنت استحبابا وان عاقدها لا يجا	وز	الحلف بالله الاسم	م
ا	أو الوصف فما كان	من	ذلك لله مطلقا ولو غييره بالتقييد كالقفا	هرا	والرحيم والمحيى	ى
ل	لم تبطل يمينه وان تأول	قبل	وان حلف بما لا شركة فيه لغیره	و	ذلك كقوله والله ومالك	ك
م	ملك يوم الدين والرحمن	و	الاله والحق الذى لا يموت فلا يؤول	مثل ذلك	ولا يقبل وان حلف	ن
ر	رجل بمشترك كالبر والو	صول	والسميع والحق لم ينقض الا بالنية و	الساد	لباب الشر كمن صفات	ت
ا	الذات التى لا تحتل	مواد	ها غير الله كمنظمة الله وكلامه المقد	س	وجلاله فهو كالحلف بالله بالله	ن
ق	قالوا لا يقبل منه	السلطان	تأويله أو علم الله وقدرته وحققه و	ما كان	يطلق وصف الله العلى	ن
به	به كذلك الا أن يتأ	و	ل العلم على المعلوم والقدره والحق	على	المقدور والعبادات فان ان	ن
ا	التأويل يقبل ولو قال	طلع	الله أو أشهد الله لم ينقض ودوان قال	فعلى	عهد الله وميثاقه لم	م
ن	نجعله الا كناية والمقسم	على	غيره لو قال أقسم عليك بالله لنفعلن و	نحو	ه فان قصد الربط	ط
ل	لنفسه باليمين ان عقدت	بلاد	فاع والافلاح باب جامع الايمان ولو ان	مر	أحلف لا	ا
ا	أسكن الدار فليخرج فان قال	بنى	ومتاعى فيها فدخل لنقله وزيارة مر	ضى	لم يحنث ولو آتى	ى
ى	يمينه انه لا يدخلها و	شا	أن يديم لمن يحنث أو لا يركب ولا يلبس	و	لا يقسم يوم فاذا	ا
ن	ذهب بسـتـديم ذلك	ور	أيمينه حنث وكذا لو حلف لأمشى ولا	اسرى	فاستدام حنث وكذلك	ك



ا	اذا حلف لا يدخل ذارا	وواجهه	دهليزها فدخله حنث لا بسطحها	ونحوه	ولو حلف لا يدخل ل
م	مسكن أحد فليقتله	الفقيه	بالحنث بدخول ما يسكنه غارية ولو قال	السا	ثمل كان القسم م
ع	على دخول دار	أجد	فالحنث لا يحصل الا بدخولها ولو حلف لا يتا	بع	ابن الوالي فمزل من ن
ا	الولاية ثم تابع الا	بن	فان كان يريد الشخص نفسه حنث وفي	ما	اذا حلف من مطبوخ خ
و	وليه أمة فلان أو	ز	وجنسه فاعتق الامة وطلق الزوجة فلا	يكون	حنث الا أن يشير بر
ل	للشخص بعينه وير	يد	ولو حلف لا يدخل من هذا الباب فجعل	على	باب آخر وأحال ال
ا	الدخول منه لم يحنث	و	ان دخل من الاول والباب منزوع حنث	فعلى	هذا العمد الممرم م
ي	يجاب من حلف وهو	ناظر	ومشيرا الى حنطة لا آكل هذه الحنطة فانه في مثل	هذا	لا يحنث الا بشرط ط
تب	ثبوت الاسم وبقاؤه	حتى	لو طعنها وأكلها لم يحنث ولا يحنث	بشر	ب الفتيث من حلف على ي
ت	ترك أكل الخبز وان	أ	قسم لا يأكل سويا حنث بسفاه ولو رو	ي	منه شربا لم يحنث ولو و
ا	أقسم لا يشربه فكان مستد	عيابه	يسفاه لم يحنث وان حلف لا يذ	و	فه قطعاه ولفظه فقييل قيل
م	من ذلك يحنث وقيل لا	وكان	الاول أصح وان حلف لا أشرب	عمرى	من هذا الكوز فصبه في في
ع	علبه وشربه فلا حنث	لديه	وان حلف لا يأكل اللحم فهو هذا معد	وز	في أكل الشحم وفي ي
ا	الكلية والكركش وكذا	من	الكبد والطحال لا يحنث به وان حلف المتأ	بي	من أكل الشحم فأكل سناما ا
و	واليه لم يحنث ولو	بني	عينه على اللحم حنث بأكل نغم ووحش	ونحوه	الطير لا السمك أو حلف لا ا
ا	أكل الرأس حنث برؤس	شا	وبقر وابل وان حلف من البيض وقع على	الثا	بت المتصلب منه المزابل ل
ل	لبائضه حيا من دجاج	ور	الوطير لا سمك وجراد وان حلف	من	أكل الادم فأكل من ن
م	ملح ولحم ولبن و	نحوه	ث وان حلف من أكل الرطب والبسر فأكل	ما كان	منه فاحنث وليس س
كا	كأن حانثا من حلف	من	أكل برة أو رطبة فأكل منصفه ولو حلف	على	الفاكهة فبالرطب والغنب ب
ن	نحنثه وبالرمان هذه	ثلاثة	منها هي أعلاها وان حلف لا يلبس شيا	فعلى	الدرع والجوشن والنعال ال
ف	في الأصح يقع ذلك كالثياب و	الا	صح انه اذا حلف من هذا الرداء فغيره الى	مثل	قيص أو قباء أو تخفيفه
ه	ان هان ولم يحنث به والمعرو	في	انه لو حلف لا يلبس حليا فلبس	احدى	الطوائم من فضة أو ذهب ب
ي	حنث وان من عليه أو آذاه رجل	فما	احتمل وحلف لا يشرب له ماء من عطش فقد ذكر	وا انه لا يحنث من ن	



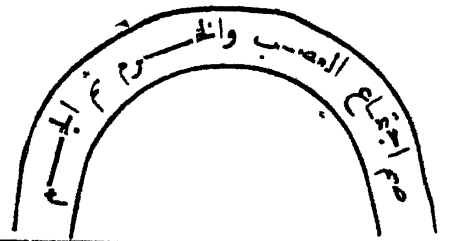
ث	ثوب له لبسه ولا عبا	استطاع	من صنابعه الا بشرب مائه عطشان وأ	ي	رجل حلف لا يجيد	جد
ب	ببابه فـ لاننا واقفا الا	أخذه	بالضرب ثم وجده فنتف شعره	و	عضه وربط يديه به	به
ت	تـ كيلابه خـنت	فاه	ذا حلف لا يتكلم فقرأ القرآن أوسج و	نحوه	لم يخنت بذلك ولو	و
أ	أقسم لا يكلمه جهرا ولا	سر	افشار اليه أو كاتبه وراسله لم يخنت	والتا	فه اليسير من المال به يصح	ح
ح	خنت من حلف ان	ها	ذا الاماله ويخنت بشو به وبدين شا	سع	أجله ولو حلف لا يمر	ر
د	دار فلان حيناً أولاً يسأ	له	زماناً أودهرراً أو حقباً بر باد في ز	ما	ن ولو حلف لا يزور	ور
هـ	هــدا فيستخـدمها	ثم نزل	اليها فخدمته وهو ساكت لم يخنت أولاً	يكون	متزوجاً أولاً يتصرف في	ي
م	ملكه يبيع فوكل من باع	الملك	الذي له أو من تزوج له لم يخنت و	بعد	لو حلف ليضربن عبده	هـ
ا	ألف سوط فـشـد	الا	لف وضربه ضربة واحدة وعلم ان	ألف	السيماط أصابته بر ولو	و
ا	انه شك فكذا أيضاً في الاصح والا	فضل	أن يكفر وان حلف من غيرة فاختلطت فـا	كل الجميع	الاميرة لم يكن حائشاً ا	ا
و	وكذا لو حلف لا يدخل	زيد ودخلها	أماناسيا أو جاهلاً أو كرها	منه	فلا خنت ولا وزر زر	زر
ل	لذلك وان حلف لياً كانه	أول	الشهر فـنـافـ قبله لم يخنت وكذا لو ناف	أكثر	هـ أو شيء منه وان حلف لا يفارق	ق
ا	الفـريم فـهـرب منه فان أ	شهر	القولين المقطوع به أنه لا يخنت و	من	قال ان شـاء الله في	ي
هـ	هــذا اليمين متصلاً قاصدا	ر	فـهـا فلا شهر لم يخنت فان عقد هـا ثم عن له	حرف	الاستثناء فاستثنى بعد د	د
م	ما انه قدت لم يصح وان أو	جب	الاستثناء في أثناء اليمين صح في	واحد	من القولين الذي ادعوا عوا	عوا
ا	انه الصحيح وان قال	وا	لله لا أسلم على فلان فسلم على قوم وقد	مثل	بينهم خنت الا اذا الى	لي
ا	استتناؤه بقلبـه ولو	قام الى	الصلاة فسلم على المؤمن وفلان	مسا	مت لهم فـعلى ذلك الطراز از	از
وي	ويخنت ان لم يستثنه	يوم	اذ باب كفارة اليمين اذا و	جد	الحلف والحنث وجب تكفير ر	ر
ذ	ذلك للحنث ثم يخبر	الحا	لف بين عتق كاظهاراً أو اطعام عشرة	ود	قع لكل واحد مدني في	قي
هـ	هــو من قوت البلد لار	دى	معيب أو كسوة كل قيساً أو سراويل أو ازا	را	ولا يجزئ منطقة وخف ف	ف
ب	بل يجزئ لبس به قوة	والعشر	ة يكونون مساكين أو فقراء ولا تجزئ الدرا	هم و	ان كان معسراً صام م	م
ا	أياماً ثلاثة وللعبيد المكفر	ين	الصيام فقط باب العدة دوا	دوا	جها و بعد ما دخل أو استدخلت ات	ات
حد	حدث الطلاق وجبت العدة و	من	كانت حاملاً اعتدت بالوضع فان ارتا	ب	بما وضعت فشهد أربع قوابل ان	ن

ت	تطرق البائن أيضا	السلطان	يمنعها من الخروج الا لسوء	العشرة	وبذاتها على السكك	ن
ا	أوضروا ثم ان كان	الملك	له في مسكن الطلاق سكتته فان	التي	تطلق السكك لها واجب	ب
ن	نعم لو كانت ساكنة في	الاشرف	من منازلها فله نقلها ولا يساكنها	لا	مع محرم لها ونحوه ولو تضي	ي
ال	الى مسكن باذنه فوجبت	ا	لعدة قبل وصولها اليه اعتدت فيه ولم	تنصرف	عنه اولى سفر تجارة أو و	و
ت	تواب ولحقها	سما	ع الطلاق فلها أن ترجع وان تضي	في	حاجتها فاذا قضت بها وبقي	في
ز	زمن من العدة فالول	عيل	يسافر ترجع معه لتتم بقية العدة	المعر	وفة في المسكن ولو بقبول	ل
م	مخرجي للنقطة وأذنت ان ا	بن	مكنى وقال بل لحاجة فالطريقة المعرو	فة	ان القول قوله والحكم في	في
و	وطء العدة في نكاح فاسد	العبا	رة أو غيرها أو بشبهة ما ان دعت أخرى	و	تقدم عدة الحمل في	ي
ه	هذا وغير الحامل تجري على القيا	س	فنقضى عدة الطلاق ثم	تنصرف	لعدة الشبهة ولو راجعها	ا
و	وهي في عدة فلا بد	من	ان يجرها حتى تنقضى عدة الشبهة وان راجع	في	العدة فطلق ولم يطا	ا
ا	الزمناء استثنافا	لا	عتداد وبقاء الخلطة بينهما بعد الطلاق من	المنكر	ثم الاصح نقض لا	لا
ج	جريان البائن في عدتها	يختلف	الحكم في الرجعية فلا يجري فيها حتى يجر	هاو	ا رجعة لا تصح بعد انقضاء	ضا
ت	تاريخ العدة وان طلق و	احد	رجعية في العدة طلق وان قالت انقضى	حدها	وأبكر فان عرفت	ف
م	من الزمان ما يتصور	في	مثله انقضاء العدة فالقول قوله ولو يقضى	(في)	ما اذا قال طلق بعد الولادة	ة
ا	ان القول قوله وقوله	فضله	الا اذا اختلفا في الولادة فقال	هو	ما ولدت الا بعد	ا
ع	عقدت الطلاق فالقول قوله	ولا	اشكال (باب الاستبراء) كل سبب حصل لك	اسم	الملك في أمه أو جب اذا	ذا
ال	الاستبراء لما قبل الوطء فلا	يأق	من ملكها حاملا حتى تضع ومن	ليس	بها حمل استبرأت	ت
خ	خاف الملك بحيضة كاملة و	الزمان	الذي يستبرء به ذوات الا شهر الصحيح	بعر	فهم شهر واحد وان سوغ	غ
ر	رجل ملك أمه معتدة أو	ملك	زوج أو مرتدة لم تستبرئ حتى تؤمن بر	بي	أو يزول النكاح وتعتد	د
م	منه وليس من ملك زوجته	مثله	بل له وطئها لكن يستحب الاستبراء وان كان	على	ملكه فباعتها ثم انقضى	ي
و	وفسخ العقد فعليه	الاستبراء	على الصحيح وان زوجها طهقت بعد الدخول قال	أكثر	أصحابنا متى انقضت	ت
ا	العدة استبرأها أما	من	طلقت قبل الدخول فنفسه تبرئ قطعا و	من	باع أمه وطئها وهو	و
ل	ليس تبرئها كره خوفا على	نسله	وجاز ولا يجوز تزويجها قبل الاستبراء وبقر	لا ثلاثة	تستبرأ أمه أو ططا	طا

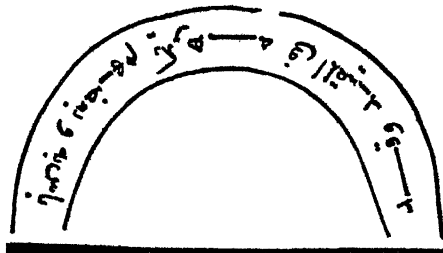
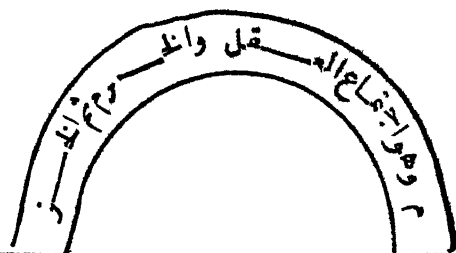
ق	قد عتقت ثم تنكح وكذا أم	و (لما	ت سيدها وان عتقت وهي مزرعة أو معة مدة فلا	ا	استبراء ووطء رجلين يجب ب
ب	به استبراء أن يشرع في الثاني إذا	تمت	مدة الاول باب الرضاع انما ثبت	ح	منه بامتنع من امرأة لم تمت
ض	ضمت سنانا يمكن في مثله	له	الحيض فلو حلب لبنها ثم ماتت فقـ	ف	في بطنه حرم وان جـ بن
ثم	ثم طعمه حرم ولو خاط	ا	للبن بقاء ونحوه حرم سواء كان	مثل	اللبن أو أكثر الا اذا كان نفس نفس
ال	اللبن مغلوبا فلا صح من	الحلا (ف	انه يحرم ان استوفاه والايجار والسعوط و	ن (أ) جبر	عليه مما محرمان ولا تقضى ي
ب	به في الحقة والرضيع أوصا	فه	المشروطة ان يرضع وهو حي لم يز	ايل	الحولين خمس رضعات فليس
ت	تقع بدونها حرمه و	في	الرضعات يشترط التفرق فاذا قطع	وبا	عد نفسه مختارافه في في
ر	رأيه ثم رضعة ولو تحول	يوم	رضع وانتقل من ثدي الى ثدي أو أحس	بك	فالتعت ثم عاد في الجـ ال
و	ورضع فهي واحدة ولو	و	لى رضاعه وشك هل رضع خـ	و	أقبل وشك هل حـ حـ
هـ	هذا الرضيع حين دخل اللبن	فاه	الى أن وصل الى جوفه أم لا لم يحرم و	ا	لمرضعة تصير أم الغلام
و	ويصير صاحب اللبن	والده	وأبـ وأبـ وأولادهما أبـ وأخوته و	سرا	الى اخوته ما من الرضاعة مثل مثل
ا	النسب وعند الشافعي	رجه الله لو كانت لرجـ	ل خمس عـ	يل	مسـ تولدات فـ رضـ صـ
ج	جميعهن مرة مرة كفي	و	صار ابنه وحرمن أيضا على الصـ	و	ذلك لان أبـ كان واطـ ا
ت	تلك النسوة وكل من	ألحق به	نسب ولد فالـ بن له وحكم	ها	ذا اللـ بن لا ينقطع الا لا
م	متى ولدت غـيره وان أدى	الى	التناول وكذا لو انقطع وعاد ولو	رو	ضـع بين زوجتيه اما ا
ا	أرضعتها امرأته أو أم احداهما	عـ	مد أو نـ نسـ فانه ينفسخ النـ	ن	ومن أقـ سد على الزوجين ن
ع	عقد نكاح برضاع صا	ر	عليه نصف مهر المثل باب النفقات	وما	يجب به باب يجب عـ لـ
ال	الموسر مدان والمـ	سته	عشر أو قـ والمـ مد والذى هو	أشبه	بالمـ وسط مد ونصف هكذا ا
ح	حصره ويكون حيا يسلم	في	كل يوم من قوت البلد وعليه طـ	ذلك	ونـ بـه فان تراضيا بابدال ال
ذ	ذلك بعرض فوجهان والذي	تعز	ى اليه الصحة منهما الجواز وكذا لو اكلته	والثاني	لا والادـ مـ كان غالبـ ا
ف	في البلد فان اختلف ليسار	و	اعـ سار قدره الحـ كم ومن لا يـ	كل	الخـ بـ بـ اـ صـ لا
و	واجب لها الادم اذا اعتا	د	مـ يرها وتجب لها كسرة يقـ بها	اسم	الكفاية والعـ ماد القـ
ال	البلـ وعادة أهل	فن	الزوج ويجب لها دفاع في الشـ وهو قد	يليق	به ومـ يكون ن

ق	قعودها عليه من التي جرت	بها	العادة لا الطيب ولا مانعة له	لا تقي	من الخضاب ونحوه - وهو بلي	ي
ط	طالب المشط والدهن	يوم	تحتاجه ومانعة من السدر والمرد	على	الزوج واجب لها	ا
ع	عندنا وكذا ما تحتاج من	الا	نية للطبخ والاكل ونحوه ويجب المسكن و	أكثر	ما يجب لائق بحالها	ا
ثم ال	ثم الخادم لمن تخدم فان طلبت	ثنين	لم يجب فان قال أنا أخدته لم يلزمها و	من	لزمه خدام لنسائه فلا	لا
شك	شك في وجوب نفقة - م في	الا	س مد وكسوتهم ويجب النفقة بانين لا	ثلاثة	لعقد والتمكين بالعرض	ض
ل	لنفسها وان لم ينقلها عن ر	بع	أهلها ويجب النفقة لكبير على صغير لا عكسه	حر	ة كانت أو أمة قالوا	ا
و	ولا تسقط لجزءها عن الوطء	والعشر	ة بمرضها أو ارتقها ولا لعالة تنح	ف	والأمة ان كانت تختلف	ف
ه	هكذا من السيد الى القر	بن	ومن القرين الى السيد فلا نفقة لها ولا تجب	لا	اذا سلمت ليل - لا ونهار اليه	ه
و	وان غاب الزوج فبعثت	من	يعلمه بالتمكين لنفسها ومكنت بعد	علامه	زما نايكن وصوله لو	و
ا	أراد وجبت النفقة من	ذلك	الوقت وتسقط بنشوز وسفر لم يأذن	فيه	وكذا باذنه اذا	ا
ج	جرت حاجتها والحج حاجتها فلو دخل	الشهر	فأذن لها - بالاحرام بالحج ف	لتأ	خسر عن نفقتها مالم	م
ت	تسافر لا يجوز له	وفي	احرامها بغير اذنه تسقط بالاحرام وذوات	التأ	ليس لها من صوم قضا	ا
م	متسع ولا صوم التطوع و	السنة	بغير اذن والمطلقات بأن ورجعي فالرجعية	مثل	الزوجة في المون الا	الا
ا	التنظيف فانه لا يجب لها و	الثانية	المطلقة البائن فيجب على الزوج	سعاد	ها بالسكنى وذات الحمل	ل
ع	عليه نفقتها وكسوتها و	من	أنفق حاملا فبائنت حائلا استرد	و	معتدة الوفاة اختلف	ف
ال	القول في وجوب سكناها ولا	خلا	ف في أنه لا تجب نفقة - اعلى	مر	وان كانت حاملا وان اختلف	ف
ن	نفيها الزوجين فقال الذي صر	فته	نفقة ثلاثة أشهر وقالت شهرين صدقت بيم	بينها وقد	يتمكين اذا اختلفا في	ي
ن	نفيه صدق بيمينه و	ما	تأخر من نفقتها صار دينها في الذمة	و	اذا أعسر بها فالها يكون	ن
و	وجهه الصبر والفسخ ان شاء	ت	لكن بالحاكم فان شاءت المقام وفي	ما	بعد عن لها الفسخ روى	روى
ال	العلماء أن لها ذلك ومن	ابن	بكان وماله منه على مسافة القصر	أشبهه	المعسر والمكسب قالوا	ا
ك	كالغنى ويعمل ثلاثا لرجاء	مكا	ن والكسوة اذا أعسر بها فكمثل	ذلك	يفسخها والمعسر روى	ف
ف	في نفقة الخادم انه لا تعمو	يل	الفسخ على الاعسار بها لكن ذكر	وا	انما ثبت دينها ويقضى	ي
ثم	ثم الادام كذلك والعبد	الذي	له زوجة ان كان مكنتا فافا	لثا	بت ان نفقتها تحسب فيما	ا

ا	اكنسب أو تجارته وعند عدمها	ذكر	وأنها تتعلق بذمة ولها الفسخ بعد الثنا	لث	باب نفقة القريب ثم الأصول	ل
ل	لهم النفقة وكذا الفروع	نا	نا كانوا أو ذكورا وإن خالف	كل	الآخر في دين الحق	ق
ن	نعم تسقط لملكه وغنا	هو	غير المكنسب إن كان ينطلق عليه	اسم	الصغير أو مجنوناً أو زمناً	ا
ق	قلنا أبو حنيفة وأما إذا	كان	كبيراً فالصحيح أنها تجب لأصل لا فرع	في	اعفاف الأب خـلاف	ف
ص	صحح العلماء وجوبه و	من	أوجبه أو جب نفقة زوجته وبدأ بنفسه	آخر	ماسواها ثم زوجته ثم يعطى	ي
ا	الولد ثم الأب ثم الأم وقال	بعض	الاصحاب الأم أحق وقيل يستويان فيقعهما	هـ	والابن قبل ابنة وقيل يقسماء	هـ
ج	جميعاً ومن استوى فرعاه	أمرأ	بنفقة معاً وإن لم يستويا أو جنبنا	ها	على الأقرب والابن إذا	ا
ت	تنازعاً فيمن ينفقه ألزمها	السلطان	الأب ثم أباه الأقرب فالأقرب ثم	المؤنث	بعدهم يلزم الأصول	ل
م	منهن كذلك ولهم	الملك	في المطالبة بها ما لم تفت فأنها لا تنصير	مثل	نفقة الزوجة ديناً لهم	م
ا	إذا فرضها القاضي فلهـم	المجا	هرة بطالب فأنها وعليها رضاع ولدها اللبا	خذ	راعليه فان لم يبق	ق
ع	عنده مرضعة تعينت لنعما	هذا	رضاعه وإن وجد غدير الأم فطأ	يفقة	من العلماء يقول يتصور	ي
ا	إن يأخذ الأب كرها والذي	قطع	الأكثر من بحتته إن أوى بارضاعه	و	إذا طلبت أجرة منـل فهو	هو
ل	لأنه إن تجاب وإن تـلزمها	أياه	وإن تبرعت الأجنبية ثم لا يلزمها أن تكون	فاطمة	له قبل الحولين وكذلك ذلك	ذلك
ع	عليه نفقة رقيقة وكسوته و	حر	م عليه أن يضعيه وإن عدم نفعا وخذ	مه	والسريرة تفضل على المشهور	ي
ص	صفقة بنفقة ومفرو	ض	كسوتها على نفقة أمة الخدمه وكسوتها و	يجبه	في ذلك على العـرف ثم ثم	ثم
ب	بعد ذلك يستحب إذا	وا	فاه بطعامه أن يطعمه منه ولا يكافه ما يضره	وما	لا يطيقه وترويحه في	ي
و	وقت الصلاة في السفر والا	قامه	وبعقبه في السفر ولبن الجارية والشاة وما	أشبه ذلك	لا يجوز أن يؤخذ	ذ
ال	الماضي منه	بعدو	لدها ويبيع ماله في نفقة البهائم	والر	ليبق بها ولا اختلاف	ا
ك	كما يكلف ذبح الماء كولد	فا	نه يبيعه باب الحضائنه والانا	ا	أمهات الأب ثم تقدم أخنا	ا
ف	في أنه لا تنقد أمراً	والده	الطميل ثم أمها القريب فالقريب ثم تتا	بع	من لا يرث فليست من أهل	ل
ثم	ثم خـالة ثم بنت أخ ثم	مقا	م العمة بعد بنت الأخت والجدات	كل	الحضائنه لكل ذكر و	و
ال	الحضائنه وتقدم أخت من أ	مه	وأبيه على أخت من أبيه وتثبت	اسم	يعينها ابن العم ولا	و
ق	قريب وارث ولا تختلى	في	يده بنت عمه المشناه وتسلم الى	مؤنث		



ص	صارت لذكور واثاث كانت	الا	م أولى به	على	الترتيب ثم الاب وتنصرف	ف
م	من بعده لامهاته ثم الا	مر	بعد للجد ثم أمهاته وقيل يقدم شخص	ثلاثة	على الاب فعينوا وا	وا
ا	الاخت لابوين ثم الاخت لام	ثم	الخالة والصحيح هو الاول واذا	أحر	ز سنن التميمي يظفل	ل
ج	جعلت الخيرة اليه فلو	انه	اختار واحدا ثم الاخت حول اليه وغير خا	ف	انه اذا اختار الاب لم يبرح	ح
ت	تحت يده ولا يمنع اذا	نزع	به شوق من زيارة أمه وان اشترقت	نحو	بنيتها لم تمنع زيارتها وترك	رك
م	مرة في أيام كالعادة لازا	يد	عليها ولها تسريضا ولا تزورها البنت وان	قدم	اختيار الام كانت اقامات	ات
ا	البنت معها ولا تأتي الاب ولا تزور	ه	وله زيارتها والابن معها لا	و	مع الاب نهرا ولو	و
ع	عدم الاب والجد واختا واحدا	من	العصبة قدم الام ولو	نذر	ت الام وكهرتها ما	ما
ا	أجزا اجبارها وانتقل الى	الطا	ثقة التي بعدها على الترتيب	وما	لرقيق ولا من يعاب	في
ل	لفسقه حق والكافر لاند	عه	يحضن مسلما وأما المزدوجة ففي	أشبه	الوجهين ان تزوجت من هو	و
ع	عم للطفل أو قريب	وكان	من أهل الحضنة بعدها استحققت مع	ذلك	ولاحق لمسافر واذا ما	ما
ص	صار السفر لنقله فالاب أحق	من ا	لام ثم من بعده محارم العصبة	والحا	رج من المحرمية لا يمكن انتقالا لا	لا
ب	بمشقة وتعطى بنتها	مره	كتاب الجنائيات ولا يقتص بمن به	مس	جنون ولا من صبي	ي
و	ومبرسم يقتص بمن شرب محر	ما	أسكره والعبد والكافر لا يقتص	كل ا	خدمتهما من ضده ولو وقع	ع
ال	العبد بمن له أو رجل	كان	كافر ابكافر فخرجه فمتق الجارح أو دخل في	سم	الاسلام ثم مات المجروح فلا	ا
خر	خروج له ماما	و	جب من القصاص ويجب أن يقتل	لمذكر	بالمؤنث ويقتص لاب	ب
م	من فروعه ولا يقتص منه	في	قتله فروعه ويقتل مرتد بذي ومترد ومن	سميت	أعنى المرتد اذا	ا
ث	ثار عليه ذي فقتله فلا	سنة	في القصاص منه ولو ارتد المجروح ثم أسلم وسرى	به	الجرح فقات فيه اختلاف	ا
م	معظمهم يسقط القصاص و	احدا	اقولين يقول ان تعد من الردة وجب و	مو	جب القصاص العمل وافعال	ال
ا	الخطا لا قود فيها	وعا	رها الدية كن يرى هدا فيقتل والعمد	واذا	ل يقتصده بما يقتل غالبا فقات	ت
ل	لا ما لا يقتل غالبا كعصر الاذ	نين	وضرب السوط وهذا ونحوه شبه عمد قالو	او	لا قود فيه ولو	و
ج	جنبه من الطعام وقد	تقدم	له جوع وعلم به أو كان الحبس منه مدة	لانا	من موته فيها فلا ينجي	ه
م	من القود شيء ويقضى	السلطان	بالقود على من غر زارة بغه يرمقتل فحد	ث	منها تورم وألم حتى مات لا	لا



م	من مات فوراً بلا أثر فذلك	الملك	يلزمهم دية شبه العمد ولو ضرب به بقتل أو	وجعل	يضرب به حتى ذهب ب
و	وجب القود وان حصل منه	الا	لقاء في نار أو ماء مغرق له أو عصر منه	للذا كبر	بشدة أو خنقه حتى ا
هـ	هـ ملك أو لقاءه وقد أ	شرف	به على ماء فالتقمه حوت أو السعته عقرباً	إذا	كانت تقتل غالباً فطس س
و	وجب ولو أكرهه الو	الى	أو غيره على قتله لمهما القود ولو	كان	المأمور بالقتل ذاهب ب
ا	التمييز لزم الامر ولو أ	سر	رجلاً أو أمسكه لمن يقتله فالقود	على	القاتل ولو شهد عليه هـ
ج	جائز الشهادة عند من لا يتر	دد	في شهادتهم ما فقتل بهافر جمعاً وأقر	ا	بالتعمد لمهما القود ولو
ت	توخى له سماً قاتلاً	وأ	لقاءه في طعامه فأكله الرجل جاهلاً فإ	كثير	هم يقول لا يجب ب
م	منه قود بديته وان	قام	وأكرهه على أكله ووجب القود ولو قتله به	من	مثله الموت غالباً وقع ع
ا	يجاب القود وان كانت	به	سبعة فقطعها رجل اعتد	احر	صاعلى شرفه فان فرض ض
ع	عليه القود وكذلك	ا	لإنسان لو يشترك في قتله ألو	ف ثلاثة	قتلوا به جميعهم هم
ا	اما اذا قطع أحدهم أ	يا	ديه وحزله الآخر قطع للارول	مثل	ما فعل وقتل الثاني ي
ل	لكن شريك الخطى اذا	ما	تعمد لا قود عليه ويقتص من	رجل	شارك والدا وكذلك ك
ع	عندنا في شريك المقتص	وفي	شريك قاتل نفسه خلاف والاظهر فيما	يقال	وجوبه ولو داوى جرحه بضر ر
ق	قاتل وليس بروح كان	ذلك	شريكاً لقاتله ثم القصاص في الطرف	له	شروط قصاص النفس فالجماعة هـ
ل	لو اشتركوا وجمعهم	الوقت	وقطعوا عضو انسان قطعوا كلهم ان قطعوا	هـ	واحدة والجروح مثله هـ
و	ويجب القصاص فيما	قد	رمها وهي الجروح التي تنتهي الصرا	يم (فيها)	الى العظم كالموضحة والجرح في في
ال	الفخذ ولو أوجبه فسا	مت	الجرح بعض رأسه ومثله يستوعب	أو	يزيد على رأس المشاج فلا ا
خ	خلاف انه يوضع	عليه	الكل واذا زاد مستحقه أخذ رأسه ولو ان	اهراً	هشم من رجلاً ل
ر	رأسه بموضحة قال الشافعي	رضي الله عنه	أوجبه وأخذ الارش للزيادة	ة	وقصاص الاعضاء لازم م
م	مثلاً لا يبدل عنه	فجاز	وه في أذن ولسان وشفة وذكروا نبيين كما	يقال	ومارن وجفن ومافي في
م	مقلبة واليدين وشفرين والجا	في	على الشفة العليا لا تؤخذ منه السفلى بد	لها	ولا يسار يمين وان فقد د
ال	اليدين وكذلك كسه	وا	لأنه لا تؤخذ بالآخرى ولا عين صحيحة بماد	م (و) جا	رأحدهما بالصيحة ولو و
نخ	نخزع ربع أذنه واستأ	مر	في قطع مثله مساحة لم يجز بل يقتص	بز	بع الاذن وان قـ قد

ل	رجل أنفام أصلها فله	ان	يقطع مارية ويأخذ الارش للباقي	وما	يؤخذ بسن سن غيرها	ا
و	ولا اللسان الناطق باللسان	ا	لاخرس ويؤخذ ولو قطع الرندوما	أشبهه	من فوق المفصل فليست ست	ست
هـ	هذه محل قصاص فان أراد	تبع	المفصل دونه وله الارش للباقي	والسا	لثة لا تؤخذ بشلاء نعم عم	عم
و	وجهوا العكس ان لم تحدد	ركا	ولا ذكر صحيح باشل وعكسه ور	د	جوازه والعنين جعل مثل	مثل
ا	الصحيح وذكر الصبي يقطع	بة	الجميع من ذكر الكبير ولا بأ	س	جواب عفو والمقتص يح نقول قول	قول
ج	جعل القصاص للوارث لا	العا	قلة وهو مخير فان عفى على	كل	الدية وجبت الدية	هـ
ت	تامة وان عفى ولم يتعرض	لى	ذكر الدية لم تجب وان عفى على	اسم	مال غير الدية لم	م
م	مه ما قبل الجراح في الاصح	وفي	ما اذ الميقة ل لا يسقط القود	على	الاصح وان عفا	ا
ا	أحد الورثة سقط القصاص	هذا	وللباقين حقهم من الدية وليس لهم	فعل	القصاص ومعهم طف ل	ل
ع	على ان انحس القاتل	العام (وال	عشرة حتى يبلغ ثم ان رضوا عسوف الا الق	رعة) عمالا	بدمنه وان وقع ع	ع
ا	أحدهم به فقتله فالباقيون في أ	ج	القولين نصيبهم من الدية في تركته وقيل	لا يحسن	وجوبه الاعلى المباهر شر	شر
ل	لقتله ولو سبق عفو أحدهم فهد	الحمل	نفسه دمه يجب عليه القود	فيه	سواء علم بعفو القريب ب	ب
ا	أم لا والصبي لا يحصل	الا	ستيفاء بقتله ولو مات الجاني قبل	الا	خذه بالقصاص أو زال الطرف ف	ف
ض	ضمن الدية ولو عفى عن المبا	شرفي	تعديده وقطعه العضو وقال هذا التا	اب	عفوت عنه وعن سرية حدثت	ت
م	منه سقط القصاص	وكان أ	بضادية العضو غير لازمة	و	أما الحادث بالسرية فالاصح ح	ح
ا	ايجاب دية ومن لا وارث له فا	مير	المؤمنين بخير فيه بين القصاص و	ا	لعفو على الدية وما	ا
رو	روى عن أحد من أصحابنا	الر	خصة في القصاص بغير أمر السلطان و	للد	مأم بال عليه افتقاد الشئ	رو
ال	المستوفاه والمستوفى فلا ير	كب	هذا من لا يحسن بل يوكل أو يستأجر ولا ي	م	باجرة المستوفى بل من ن	ن
ط	طرف مال الجاني في أ	نخر	الوجهين ويستوفى في الحرم وفور او يجهل	مثل	الحاصل حتى تضع وحتا	ا
ج	يرضع اللبا ويغنيه غيرها و	الدين	يقضى ان رجلا قتل م لاثم	عمر	ثم السنبلى قتل بسمل ل	ل
ثم	ثم الدية لعمر و	السنبلى	من ماله فان عجزا قسم بالسوية	وز	عموا انه لو بدر الآخر وسبق ق	ق
ا	الى قتله أخذ حقه	وفي	الباقين الدية فان ارتد القاتل وصار كا	فر	اقتل للقصاص فقط ط	ط
ل	لان الحدين درج ومن	المحرم	تفويت قصاصهم ولو قال اخرج يمينك فا	وما	له باليسار فقطعها ناطر ر	ر

خ	خبره فان قال كان	من (ظني)	انها تجزي وقال ظننها اليمن للدهش وما	أشبه ذلك	والقاطع ظن حسب	ب
ز	زوالها انها اليمين فان	السنة	تلزمه ديتها فاذا اندملت قطع يمينه	و	اذا قطع ثم قتل ضم	ضم
ب	يلتزم ما في قطع ثم يقتل و	هذه	المقاصد في القطع المقدرا ما الجرح	السا	رى الذي ليس مقصدا	ا
و	وهو كجائفة وكسر عظم فانه اذا	توفي	المجروح وأراد الوارث القصاص فلا تتسا	يع	بئله في الاصح بل ل	ل
ا	الواجب حزه بالسيف و	الو	جه فحين قتل بالجرح والخشب انه يقتل بئله (و)	كل	تحريق وتغريق وضغط ط	ط
ج	جار مجراه والاولى ايجبا	ز	ه وان يقتص منه بالسيف ولا يتبع مر	اسم	القتل باللواط والحرولا	ا
ت	تأمل بل يقتص بالسيف ولو	ير	يد المقطوع القصاص فاقتص ثم أنت الد	راية على	نفسه فلويليه خراوعفو و	و
ع	على نصف الدية ولا ير	تقى	لا كثر ولومات المقتص منه فهدر ولوماتا	فا	ن سبق المجنى عليه قال قال	قال
ا	العلماء اقتص منه كالحكم	الدين و	ان سبق الجاني فالسراية هدر ولو	عول	الولى على القصاص بناب اب	اب
ل	لطفل لم يتغير لم يكن	ولى	الطفل ولو كان ينتظر فان ثبت	مثل	نابه سقط القصاص ولو و	و
خ	خرب المنبت وفسد أمر	الو	لى بالصبر حتى يبلغ (اب موجبات الدية اذا)	جا	وصى على شفا	ا
م	موضع عال فصاح با	زا	نه أو ناداه أو شه رسلا فوقع قا	لو	اتجب دية مغالطة وقيل ل	ل
ال	القصاص واما البالغ اذا ثاو	ره	بئله ذلك فوقع منه وما	ت	فلا دية في الاصح وجعل عل	عل
ل	كالبالغ مرأه ق يقط حجت	بعده	فوقع والمرأة اذا ذكرت بسوء	وطا	لب بها السلطان فالقت جنينا	ا
ف	فزعاضته ولو طرح بسبعة	ولد	اصغير اقل اضماع ولو وقع هارب منه في بئر قا	لو	ان وقع فيها وهو	هو
ث	ثابت البصر وتلقاؤ	ه نور	فلا اضماع وان كان أعمى أو في ظلمة	ت	ضمن ولو انخسف السقف في	في
م	من تحته وهو يهرب منه فحكم	الدين	يوجب ضمانه ولو سلم صبي لساج	و	أمره بتعليمه ففرق في	ي
ال	البحر ضمانه ولو حفر	على	مسلك غديره آبارا عدا وانا ضمن	كل ما	يقع فيها ولو حفر مرمها	ا
ش	شعباً في دهليزه أو دهايزا	بن	له صغير ودعا بانسان فوقع فيها ضمن في	أشبه	القولين ولو جعل ل	ل
ت	تلك في طريق ضيق وان	عمر (ه)	الله مسلمين ضمن الواقع فيها فان اتسعت وحفر	ذلك	باذن الامام أو اصلحة تم	م
ر	رفع الضمان عنه والا ضمن	وفي	جميع ما يتولد من جناح الى شارع الضمان	و	المازيب يجوز انخراجها وقيد	قيد
ا	الجواز بصمان الملف بها وفي	سنة	لحق لو وقع الخارج منها على انسان دون	الثا	بت فقته وجبت الدية بهذا	ا
ج	جميعا وبالكل يجب النصف والا	ربع	والجدران المائلة اذا كانت	من	وقت البناء المؤسس	ن

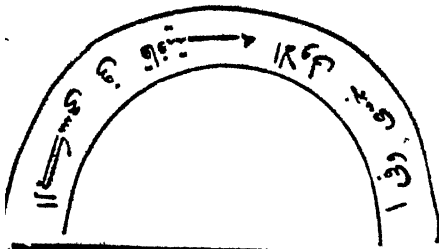
وذلك الموضع وهو باجماع الخدم

والدين الموضع وهو باجماع الخدم

و	والاخذ ولا يلزمه في حكم الدين	أخذ معيب ولا مريض واذا عذمت الابل	م لمعول فيه خلاف ف
ذ	ذكر في القديم الاقتصار على	الف دينار وفي الجديد وهو الصحيح القيمة	ع
ا	المقتول أنى أو خذنى و	كل فمهم ما نصب الديه ولو فعل يهودى أو نصرانى فعلا	اقتلا عمدا أو خطأ وجب ب
لك	لكل ثلاث دية مسلم تسلم الى	وارثه وامرأته نصفه والمجوسى والوثنى المستأمن أو	م من لم تبلغه داعى ي
ال	الاسلام ثلاثا عشر مسلم ثم	الجنين دية غرة اذا أحدث به فعلا	قات لا قيمتها تم
ع	عشر دية امرأة وعلى من أ	جنين يهودى أو نصرانى غرة كثلث غرة تكو	ن
ق	قبل حيا فان فلاح خلاف	وجوب دية كاملة وتقبل الغرة اذا	كانت لم تم مرم ويرد د
ص	صغير لم يميز فان فقدت فا	الوجهين وجوب خمسة أبعرة ولا يقبل من الغرة ما كان	معييا وخصيا والمصرف ف
و	ورثة الجنين والنجاح	عنه الخارصة تشق الجلد والدامية تدميه و	ا
هـ	هـديغوص في اللحم والسحمان	ون الموضحة تبلغ الجلد بين اللحم والعظم و	لنو
و	وضع العظم والماشمة الذ	ي شمه والمنقلة تنقله والمأمومة تبلغ دو	ن
ب	بلغت الدماغ ثم	قصاص لا يجب الا في الموضحة وأما غيره	ا
ا	التي قبلها سوى الخارصة والا	لا يجب فيها وليست الموضحة في الرأس	زائدة
ج	جائز والقصاص فيه ويجب	القصاص في اذن قطعه ولم يبينه واما	مثل
ن	تنقص عن ابل خمس ولو أوضح	موضعات فكل واحدة خمس والايضاح	ان ا
م	من الابل والانفمس	المنقلة خمس عشرة والمأمومة ثلث الديه ويوجبون	ن
ا	المعرفة والافك ومومة و	الجائفة وجوب ثلث الديه والموضحة الا	كبيرة و
ع	عرض موضحة غير الجا	ثلاثان وان وسعها الجاني فواحدة ولو	زيد
ا	الا ان الجائفة اذا نفذت	ت بطنا ونظهر ارفها ما جائفتان و	ان
ل	له دية في احدهما يوجب	نصفها ويوجب في كل عضو أشل حكومة	وبرهان
ن	خرج عينا فنقص دية وان أ	على المعى ولم يعم فتنقصه الا عشم والاخفش	ونحو ذلك
م	منه فان نقص قدر في حكم	ق بالحق فان لم ينصف بط الحكومة	والما
و	واحد من أجفان الماء	ربع دية وفي المارن وحده الديه شر	عوه

و

ان الاخشم كالصم	وز	عموان في الشفتين الدية وكذا لسان ناطق وفي كل	انخرس حكومة اما الطفل وان
لم يكن قد مضى من عمره ما	يرا	ويصرف به امانة النطق واشاراته قالو	تجب الدية فيه
عليه وان نبتت في ا	شهر	لوجهين ثم في كل سن خمسة ابعرة الكل سواء	للفطر في التقاضل وقد
صرحوا بالتسوية بين كسر الظاهر	وبين	من قلعها السخ على الصحيح	لواجب في سن زائدة او
بهم حركة وقلقلة	استمر بها	بطلان المنفعة حكومة فان قصت فكالمالمة	الوجهين فان عادت سنه
وكان منغورا فلا يحكم	القاضي	ان عودها يسقط الارش عنه وان كان	لم ينغر اسقطه ولو
ابان اللحيين فدية وفي وجبه	اضه	يف تندرج فيهما الاسنان وفي احدى نصفه	مثل ذلك اليه
ليد نصف دية في قضاء الدين	الدين	ان قطعها من الكف وان قطعها من فوقه	حضر ديتها وحكومة ثم من
كل اصبع عشر من	بن	لبون وغيره كنسبة الدية والاغلة ثلثا واما	جب اغلة الابهام بالقطع
ف نصفها والرجل كاليه في عبا	س	رتم وفي حلتى المرأة الدية وفي حلتى	الرجال حكومة ومقتى
وفد كسر الصلب وبأ	س	من المشى وجبت الدية فان فقد المشى	النكاح فديتان وفي عضو
الذكر الدية سواء كان في	في	صغيرا وكبيراً وعين والحشفة كالد كرو	م بعضها يلزمه بالقط ويجب
على نسبتها والانيان قد	ر	وافيهما الدية كالد كرو في اليتيم دية وكذا	شفرها او افضا
موجب به الدية والنظر ان	مضا	ه واذ به وجبت الدية وكذا السمع وذ	وان في النثم الدية وقيل
الحكومة وهو ضعيف ويوجبو	ن	في الكلام الدية وفي بعض الحروف الوجو	بالقسط وفي الصوت دية لا ارش
نوجبها فيه في الذاهب من	من	الكلام والصوت ديتان وفي الذوق دية	كذا المضع وقوة الامناء ولو قطع
من رجل رجل اطرافا عامه	عامه	لديان ثم سرت الجراحات و	تسقطت عنه وصار
الواجب دية ولو توصل هو الى	الى	جزه عمدا والجرح لم ينسد مل فكذلك في	الوجهين لا غير والقول
في فيمالات قد يرفيه ان	أن	الشرع يوجب في الحكومة و	جزه نسبتته الى الدية لا
عضو والجنابة نسبة	ما	نقص من قيمته لو كان رقيقا	للقويم هذا يجوز
الابعد الاندماك واما الواجب	تفي	الاطراف مثل السن والاصبع والموضحة فا	ان للمرأة نصفه وتلزم
القيمة في الرقيق واطراف الر	الر	قيق لها من القيمة نسبة الدية في الحرفية	تجب له قيمتان فاكثر ومثل
ع عمده خطؤه وجنين	ا	لامه يجب فيه عشر قيمة الام والله	علم باب العاقلة واليه نقول

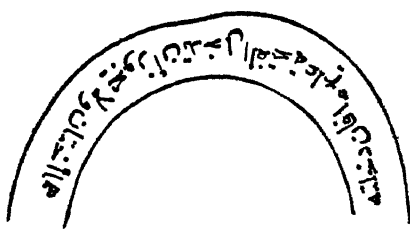
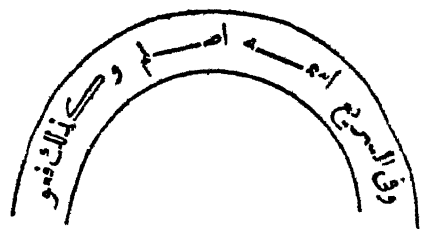


رجوع ما يجب لافرق بين الر	والعشر	والدية السكاملة في الخطا وشبه العمدو	سماء	العلماء ما خلا لأصلا	ا
و فرعان من العصبة عاقلة والد	بن	يلزمهم الاقرب فالاقرب والنسب من	الا	يرون يقدرون في قول	ل
ض ضعيف يستويان ثم الموالي	من	بعددهم وهم المعق ثم عصبته من كان	نينا	عن البلاد أو حاضرا هناك	ك
م منهم سواء ثم قضى الشرع في	عرفه	بالانتقال بعدهم الى معق المعق وعاقلة المرأة	عليهم	عقل عتيقهها وليس	س
ا العتيق يطالب وان قدر في	سنة	الله فان عجزت عاقلة المسلم فبيت المال و	السلام	فان عجزت ولم يبق	ع
ي يومئذ منه سوى عشر جعلها	تسمين	على الجاني وان عدم فالكل عليه في ا	لا	ظهر وأما دية النفس فهي	ي
ت توجل ثلاث سنين	ثم	يلزم العاقلة كل سنة ثلاث و	تنصرف	دية الذي في في	في
ف فرد سنة أو جبروا ذلك	استمر	اراعى الاصل والمرأة في سنين ثلث الدية	في	الاولى والباقي في الثانية والرفيق	ق
ق قالوا الاظهر ان	القاضي	يلزم العاقلة من قيمته كل سنة قدر ثلث الدية	المعر	وفية وفي الاثنين خلاف	اف
ال الاصح ان ثلاث سنين منتهى	الاجل	والاطراف في كل سنة قدر ثلث الدية الموصو	فة	والاجل من الموت ويقضى	ي
ف في الاطراف ان أجل أر	شها	من وقت الجنابة ولا يعقل في الجنابات	الا	حر بالبع عاقلة ثابت	ن
ا الفنى ذكر موافق في اسلوب الدين	ب الدين	فان فقه واحد من هذه الشروط هي	سنة	لم يلزمه وكان الاخذ منه	ه
ظ ظلمنا ثم تقدير الشرع أجد	الا	مور الفنى نصف دينار والمتوسط ربعه ومن أع	س منهم	آخر الحول أسقطنا	ا
ه هذا عنه وان استغنى أو بلغ	ابن	آخر الحول لزمه باب كفارة القتل	نو	جها على من أحدث قتلا	لا
وي ويم ذلك لمصبي والمجنون و	الو	الدوالعبد والذى في خطا وعمد وذمى جنين	وأ	حا طبكل شريك كفارة وهو	و
خ خدن الظهار تستوى كفارتهم ما	بل	ز عمو ان في الاطعام هنا قولين أظهرهما عدم	م	و جوبه باب البغاة الاصل	ل
ت تحريم مخالفة السلطان والتخذ	ير	منه والبغاة تخالفوه بخروج وترك انقيا	داود	فمع عن حق وهم في	ي
لف ليف شوكة متأولين	تقى	اذا كان فيهم مطاع والافق طاع طريق	ولو	ترك قوم الجماعة في الخمس	و
ال الصلوات وكفر والسلف في	الدين	وأظهروا ائمة ادات الخوارج وهم	طا	نعمون لم يقدموها على	ي
ن قتالنا لم تقاتلهم ويحكم	في	شهادة البغاة بالقبول ونفذ قضاؤهم بالحق	وصا	رما أخذوه من الزكاة أو	و
ا الجزية مجزى في الاصح	الثاني	لا يجوز وكذلك اذا أقاموا أحدا صرح ويحكم	لما	كم يكاتب قاضهم بالبينة واتلاف	ف
ب باع على عادل وعكسه	من	المسال وغيره في القتال لا يضمن وفي غيره يضمن	و	يبعث الامام قبل القتال الى	ي
ه هؤلاء البغاة أميا غير	صفر	من النصيحة يسألهم ما ينقمون فان ذكروا منطلقة ولو	شعيا	رده أو شبهة أزالتها	ا

فان ذلك فاء ان اسمه في الغارب وا

في ذلك فاء ان اسمه في الغارب وا

ف	فان أصروا على الخلاف فان	سنة	الله جـوزت قتالهم فان سألوا مهلة	و	رأى ذلك جاز ولا يقتل	ل
م	مختنهم ومديرهم ولا	احد	يتبع مديرهم ولا يطلق أسيرهم في شريعة	محمد ا	لي أن تفرق كلمتهم والانثا	نا
ن	نطلقها به الحرب في أقو	ي	الوجهين ورد اليهم سلاحهم اذا صلحوا و	صلى	على قتلاهم وما يعم ويفنى في	في
ذ	ذماهم كالنار والمنجنيق	و	نحوه لانقاتلهم به فان دعت ضرورة اباحه	الله	حينئذ وهذه الفتنة	ة
ل	لا تقطع زرعها ولا	تسعين	في ان خلاف مال الباغى والاستمانة	عليه	باعتقد قتله مدير امن الحق	ق
ل	كما لا يستعين بكافروالو	الى	يقضى بنقض عهد ذي أعانهم عالمبا تحريم	و (يجب الضمان على الفتيين اقتهلالو		و
فا	فات بفعله بمضاهمهم حق	الا	نر ومن قصد قتل رجل بين الناس وجب	عليهم	الدفع عنه وليس	س
عل	عليه الدفع عن نفسه وا	ن	قصد قتله كافر وجب عليه دفعه عنه	و	كذا يمينه ويجب ان يحصى	ي
ن	نسائه وحماية المال جائزة	و	الدفع اذا أمكن بادنى الوجه وهو ترك	اسما	ها وأما قتله فهو يجوز	لا
ا	ذا خشي عدوانه و	لم	يندفع الا بالقتل ولا ضمان فيه واحدا هل	البلدا	وغیره لو نظر في في	في
س	سحب أو غيره من كوة ولم	يزل	نظره والمكان حرمة ولا حرمة له فين كا	ن	رى عينه جائزا ا	ا
م	منه ولا يعاقبه	السلطان	ولو أعما أو أصاب قريب عينه فمات فهد	رو الكل	يقول اسنان العاض تجمل	ل
ه	هدرا ان ندرت بنزع يده وله	الملك	في ذلك الحبيبه اذالم يقدر على التخلص ا	لا	بذلك منه ولا يصير	ر
في	في ذلك ضامنا ولو عدت على	الانسان	جمعة ردها عن نفسه بالقتل ولا ضمان اذالم	تنصرف	الابه بباب المـرتد	د
ال	الرجوع الى الكفر بعد	شرف	الاسلام بنية أو قول أو فعل ردة لا خلاف	في	ذلك فمن حذف	ف
م	محسفا في قاذورة	قاصدا	كفرو يكفر من علق كفره والسكران أهل	المعرفة	تقـول اذا ارتد	د
ت	تصح رده وأما الصبي فلا	طريق	لصحة امنه وكذا المجنون والمكروه	الا	سبر مع الكفار ويؤمر بالدخول	ل
ق	قبل القتل في الاسلام و	الحق	ان استتابته في المال وقيل ثبت	وا	ذارجع الى الاسلام قبلنا ا	ا
ا	الرجوع فان عاد ثم أسلم	حسن	تعزيره تأديبا وان أصرت عليها	سطاو	لى الامر عاييه بالقتل ولو	لو
ر	رماه باقتل غيره خالف	لطريقة	وعزرو ملك المرتد حال الارتدا	دابقا	وه مختلف فيه والذي قطعوا	ا
ب	بصحة انه موقوف ويعطى	أميننا	وكذا تصرفاته ما أقدم عليه منها	وبدرا	ليه فهو موقوف كما هو على	و
و	وجود اسلامه فان أسلم فهو	على	ملكه والازال وان صلى في دار اسلام	وهجر	لم نحكم باسلامه أما	ا
ا	اذا صلى بدار الحرب عند	الخلقة	أو وحده فانا نحكم به وول المرتد مسلم	ا	ن كان أحد أبويه مواليا	ليا



و	ولو استويا في السن وأحدهما	كان متقننا في العلوم	قدم على الأورع ثم الانتصار ثم	ضرب	بساتر العرب بعضهم	هـ
ف	في بعض ثم الجهم ومن كان	مشغولا	بالجهاد ومات أعطى ورثته كفايتهم من غير	زيد	عليها ومن ابتلى ببدء	ا
ي	يطل منفعتهم كأمر اض	بها	صار زنا أو أعمى أو جنت أو طال به	عمرو	هرم وهو جندي لم يسلم	خ
ا	منه من الديوان والشافعي	رحمة الله تعالى	يرى ان عقار السقي وقفنا	خالدا	يقسم عليهم كما وصفت	ت
ل	باب عقد الذمة	ثم	ضرب الجزية لايصح الامع ولي الامر	فيكون	عقد هال من اتع كتابا	ا
س	سواء اليهودي والنصراني ومن	ثبت	لهم صحف يتمسكون بها كصحف ابراهيم	ز	بور داود والمجوس وكذا من	ن
ر	رجع آباؤه قبل النسخ	اليمة	الاسلامية الى دين أهل الكتاب لا من	يد	خل بعد النسخ يقينا ولا	ولا
ي	يصح عقد الجزية	يومئذ	منهم الا بالاتزام أحكامنا وبذل الجزية	في	كل عام وأقل ما يجزى	ي
ع	عن الواحد دينار ولا تأخذ	لولده	الصغير منه شيئا ولا اكتر بالتراضي ويجوز ان يجعل	موضع	الجزية خراجا ويجوز	ا
ا	أن يجعلها زكاة ويضعفها وصاحب	السيف	وهو الامام أو نائبه لو ألزمهم بعد	نصب	الجزية ضيافة من جا	ا
س	سنن بلدهم من المسلمين	الماضي	والراجع جاز ولا بد أن يذكروا	لا	صناف فرسانا ورجالة ويسين	ن
م	مقدار الطعام وجنسه و	في	المدة أيضا ولا يزيد على الثلاث ويوزعو	نه	على غنى ومتوسط وليست	ت
هـ	هذه على فقير ذي	اعدا	م وينزلونهم في فضول مساكنهم والتبني	المفعول	واجب والصبي لا يدخل	ن
ا	اذا بلغ في عقد أبيه ولا يجز	نه	الاعقديسنا نفله وتؤخذ الجزية برفق	فان	القول بالتمنيف ضعيف ولا	ا
ص	صارف لها عن الراهب	والو	جميع الزمن والمهرم وكذا الفقير فاذا	ادخلت	مدة التسليم وهو بلا مال	ل
ل	لزم ذمته ولا تلزم صغير	ابل	تلزم النساء والخنائق والمبيد	الا	رقاء والمجانين فان خفت	ف
م	مدته مثل الجنون	الها	جم ساعة ويرتفع وجبت والا واجب أن	لن	أيام الافاقفة في الاصح	ح
و	ويصان الذي عن البا	طل	وتضمن نفسه وماله وان ارتكبوا حراما	واللا	زم فيه الحد واعتقدوا تحريمه	هـ
ك	كالزنا أقتناه عليهم	على	شريعة متساوان اعتقدوه غير حرام	م	كالخمر فلا فوجب عليهم	ك
ذلك	ذلك واذا أحدث دار	او	جب أن يخضعها عن بيوت المسلمين	اونو	جب عليهم ان لا يركبوا	ا
ف	فرسالا بنفلا وارجارو	ليا	مرهم الى أن يركبوه بالاكف وكا	نت	ركبهم خشبافان فان	فان
ع	عبروا طريقا في بر	به (أو بلد	ألبأناهم الى أضيق الطرق وجعلوا الرناير	رفعت	فوق ثيابهم واذا دخل	ن
و	واحد الحمام منهم وهو	مو	رد للمسلمين وغيرهم تجرد عن ثيابه جعل	الفاعل	ذلك خاتم حد يد في وقتته	نه

ل	ليعرف ولا يظهر ونجراو	لانا	قوسا وخنزير او عيد اوليس اطهاره نقضا	و	اذا قاتلونا او منعونا خزية فهو
ن	نقض فيقتلهم به	السلطان	ولو طعن في الدين او صار عينا الكفار	نصبت	بيننا وبينهم حرب اوليس س
هو	هو على مسلم فقتله او ادعى	الملك (في)	مسلمة ووطئها اوزني بها اوسب النبي فهذا	المفعول	ان كنا قد شرطنا
في	في العهد النقض به كان	الناصر	للحق يحكم به نقضا والافلاوا اذا نقضوا	فنقول	الخيار فيهم للامام وقد د
ج	جعل الاحساب من	احمد (لوا)	جبات منهم احدان الكنائس وكذا تقريره	عجب	الوجهين الا في بادن ان
ن	نفتحها صلحاء الى ابقائها	خبيث نكن	عنهم النهى وينعون سكنى الحجاز ولهم	الضرب	والسير في طرقاته ته
س	سوى حرم مكة ما بقى	الدهر	بل تنبش موتاهم من مد والحجا	زيد	خل فيه مكة والمدينة وكذا ا
ال	اليمامة وقراها ويغزرون	بعد	العلم بالمتع ان دخا لوه بلاذن ويستوى	عمر	ن الحجاز وخرابه واسو و
ط	طلبوا الاذن لاجارة	اضطر	رنا اليها او لمصلحة او رسالة اذن لهم وليس الاذن	خالدا	بل ثلاثة ايام ويتحول ل
و	واما الحرم فلا يؤذن في اقتير	ابو	ان اذاهم عدو وجب الدفع عنهم كاذكر	وا	بواب المدينة والامان ن
ي	يجوز عقد المدينة متى	صار	فيه مصلحة وامرها الى الامام فان ا	عجب	الامام فعقد ها وهو مذك ذلك
ل	له قوة عليهم كان	الحق	جوازها اربعة اشهر فان ضعف جاز	ضرب	مدتها عشرين لا اكثر و
وال	والشرط لفساد اذا جرى	في	عقدها ابطاله كمالو شرطوان	زيديا	يعقد جزية بدون منقال ال
م	منه لا اوعلى ان	نصا	لهم على اعفاء بعضهم اوعلى ان لا ينطلق لنا	عمرو	اوعلى مل اوفر رس رس
ت	تؤخذ منافع هذا التحكم	به	صحيحا ولو شرط ان للامام نقضها متى مال	خا	طره اليه جاز فلو و
قا	قالوا وان انت داركم رجال	وحلت	انفسهم على اتباعكم رد دعوتهم عن	لدا	رجاز الا النساء ففعال ال
ر	ردهن فلو كانوا صغا	را	او مجانين او عبيدا او بلا عشييرة لم يردوا	فالفهم ذلك	ويجب الكف عنهم فلو اتا تا
ب	بعضهم بوجوب للنقض ولم	ياته	الباقون ولكنهم سكتوا ولم يشكروا	هذا	لنقض فيهم فان انكر ناس س
سالم	سالمناهم اذا قامت الحج	البيض	ببرائهم وبقائهم على العهد ونوجب	خر	وجههم من العهد تجسيس يس
و	ودلالة حربى نعموزه وقتل و	ا	حد منافع يجوز قصدهم وتبليتهم بالجيش	المجموع في	مرادهم ومن لم يخن بعد بعد
في	في عقده بل خفة ذلك فا	لمنصو	ب للامامة فينبذ عهدهم والشنونة	العربية	والدين الاسلاى يلزمه ه
ا	ابلاغهم المأمن ومن استجا	ره	مشرك اوعدد محصور من المشركين فامنه	وكان	مسلم بالنساء عاقلا لا
ل	لزمنا انقاده ولا يجبا	وز	اربعة اشهر وسواء الامام وغيره وبعد	الفراغ	يلغ المأمن ولا يجوز

من جنس زئوف وفي الرجز نجون مقطوع وبند

من جنس زئوف وفي الرجز نجون مقطوع وبند

هـ	هذا الجاء ومن من خا	فت	الامة مكائده	من	الوجهين في أرض السواد انما	١
ز	زمن فتحها وقفها القائم	يوم	الفتح بأمر المسلمين وفي الخراج الذي	تا	حذره الولاة منها اختلاف	٢
ج	جزم الاكثرون تدقيقا وإيجا	بامن	أصحابنا انه أجرة وانها تصرف في تأ	ليف (أم	ور المسلمين ومصلحهم وحدها	٣
م	من حديقة الموصل الى الا	ر	ض المنتهية الى عبادان طولا وعرض	ذلك	من القادسية حتى تصل	٤
ح	حوان كل ذلك لا يجوز فيه	يبع	ولارهن	في	حالة المكيف بسلامة	٥
ذ	ذميا كان أو مسلما فان	الا	مام يقيم عليهم الحد بدنه وثبوت	الثا	بت في الحصن لرحم سنة الرسول	٦
و	واسم المحمدين ينما	ولمن ماء	الماس من وطء في نكاح صحيح وهو	من	المكافين الاحرار وأوجبوا	٧
ف	في غير المحمدين اذا زنى	وكان	حرا جلد مائة وتغريب عام	من	البلد مسافة اقصر والاختلاف	٨
و	وقع في تغريب المرأة و	السير	وحدها والاصح اشتراط محرم أو زوج فيما	عرفه	الاكثرون ولو سأل	٩
في	في ذلك أجرة أعطى والذ	ي	يجوز تغريبها معه لو امتنع لم يجبر	سنة	الحدي في العبد نجسون وأنا	١٠
ال	الخلافي أيضا في تغريبه و	قد	حصل من اختلافيهم في تغريبه	ثلاث	مقالات أهمها ستة أشهر وقاس	١١
ر	رفيقا بعضهم بحر وبعضهم	حط	عنه التغريب والصحيح ان اللواط	و	الزنا سواء والبهيمة ليس	١٢
جز	جزا من أتاها الا التعزير	على	الاصح وان تكررت زناه وان كان	ثمان مائة	مسرة كفي لكل	١٣
م	ما فعل حد واحد ومن	حصن	نفسه بنكاح امرأة فوطئها في الدبر	قال	الاصحاب يعزروا وكذلك اذا	١٤
خ	حاط حائضا عزرو	الجر	ة والمصفرة سواء في الاصح وفي قول	مو	جبهه الناصديق بدنياران كان	١٥
ب	باول القدم وان جر	اى	آخره تصديق بنصف دينار ولا مخا	لفه	لمن يقول ان المرأة اذا	١٦
و	واقعت للمرأة عزروا والوطء	مدة	الاستبراء ووطء الامة المشتركة والاستمنا في	ارا	حة ونحوها ورجل	١٧
ن	نكح محرما ملكها كله غير	مرض	لله يجب في التعزير ولا حد على الرجل الا	جى	في وطئه الى قول ثابت	١٨
م	مقطوع به عن امام	وا	ن اعتقد تحريمه ويستحب للتائب أن يرجو	عقوبه	ويستر نفسه فان أبا	١٩
و	واقرب الزنا حد فان رجح فا	لد	ين يقضى بقبول رجوعه وان أصر حد وج	وزو) اسما	ع المولى بالبينة ولا بأس	٢٠
ب	باقامة الحد والتعزير على عبد	هـ	ومن اعترف فرجناه باقراره ثم	عيل	صبره فحرب لم تتبعه وليس	٢١
ع	عن مدنا من يقيم الحد غير	السلطان	أعنى على الاحرار حتى نقول الا	بن	لا يحده أبوه واستحبوا	٢٢
د	دفن المرأة الى صدرها	وسا	ر الاصحاب قالوا هذه اذا ثبت بالبينة و	أبي	العلماء الحنف والرجل	٢٣

هـ	هذا في غير الحامل واللقا	عده	تقضى في ذات الحمل انها تمهل حتى تضع	بكر	اكنت أو محصنة وحتى يكف
ف	فور ان دمه ما يستغنى	ولدمهد	هابغيرها وسنة الجلسدان يؤخر عن	المقر	وروا المحرور والمريض حتى يحبس
ا	العافية فان كان لا يبر	ي صاحب	ذلك جلده بعثكال فيه مائة غصن ورا	ى الشا	فى أب يكون الضرب مفترقا
عل	على الاعضاء ولست توق الا	سنا(ن بل	الوجه و لمواضع الخوفة فان غشى عليه ترك) و	ورى	شوبه حتى يفريق وتسكن كن
ن	نفسه ولو أن لامام استبا	ح	جلده فى مرض أو حركات فلاضار و	ساححه الله	وتصرب المـــــــراءة
وه	وهى قاعدة مستوية	ثم	تكون امرأة تملك نياها والرجل ان	كانت	عليه ثيباه لم يجرد ويقام م
و	وعليه قيض ولا يبلغ الى	ان	ينهر الدم ولا يدبونه ولا يسمعونه	هجر	القول ولا بأس أن يلام ولهفت ف
في	فى عضده ولا يجب أن يبدأ	السلطان	برجمه ولا ان يحضره (باب حد القذف) من أ	قى	بقذف لمحصى وهو و
ا	أهل للتكليف وان كان تحت	الملك	حد الا الوالد في جلد الحر ثم نين ومن كان	من	الارقاء فأربه بين والنكاح ح
ل	ليس شرطاً بل المحصى هذه من	الناس	س هو والبائع اعاق قبل الحر	المو	من العفيف فالورا ما
م	مجنوناً أو صغيرواً أو من أ	صر	على فسق أو عبداً عزروا ن قذف بهيد الو	طن	مجهولا وادعى انه رقيق ق
دى	دين مع عيينه ولو	خرج	منه قذف لرحل عفيف فلم يجد حتى	بيت	القضاء عليه فزنى وجب ب
د	دفع الحد عن قاذفه	يوم	لعنة وقمين وطئ بكاح شبهة خلاف فانقاض	(حسين	وغيره يرون عرضه بمافعله له
سال	سالم لا يبطل احصائه وليس	لسا	ثران الناس اقامته ولا بد أن ينبت عندو	الى	الحكم قذفه بصريح الزنا ا
م	مثل يارانى وباليوطى وتر	د	فيه كتابات من اللفاظ مثل قول	الا	نسان أنت فاسق أو لست عفيفا فا
واذا	واذا قال عاشرك من النسا	س عشر	ة الليلة أو أنت خبيثة أو أنت تحبين فتح الا	بواب	للزناة أو المناوة بهم فهذا ذا
ك	كله كناية فيخاف ما نوأه و	من	قذف من الناس جمعاً كثير	الا	يجوز عليهم ذلك كما
ا	إذا قال أهـ ل زبيد أو كل ذى	شهرة	من الناس زان عزروا ن قال له وهو	شر	يف يانبطى فكناية وان ن
ن	ناواه فقال أمما أنا	فأخذ	حللى ولست ران أو بان الحلال فهذا بس) فيه	عام	صريح ولا كناية وذلك لك
ع	عندهم تعريض فيه تمزيروا	سما	ه الزنا الى ولده يعزرفيه ولو قال زنيت	عام	كنت مجوسياً وعرف له تجسس س
ر	رفعها الحد عنه لان صر	ح (بقذف	فه ثم قال أردت يوم كنت مجوساً اولاً توالى	بين اثنتين	من الحد ودحتى يبرأ رأ
و	وجع الاول ولوعنى وارث	وغيره(م	ن الورثة لم يدفع فهل يستوفون البعض أ	وثمانين	فيه وجهان ولو أمر وهو و
ضا	ضاحك أو واحد من يقذفه نقذفه	ورفع	الامر الى الحاكم فوجهان (باب السرقة)	و	السارق يقطع اذا انضم

م	مع السرقة شروطه فقام	السير	ان يسرق قد ربيع دينار فلو سرق	سبع مائة	رحل فبان بخروج	ن
ن	ناضاً اذا ثمن الذ	ي	سرقوه مائة وخمسة وسبعين ديناراً كل واحد	ث	ربع ديناراً فلو قصص	ت
هـ	هذه ديناراً لم يقطعوا	من	أخذ سبيكة ذهب وزنها ربع دينار فلا	جدا	ل اذا سويتهم مضروبا وعن	عن
أ	العلماء انه لو أخرج عن	مكانه	من الحرز نصاباً ثم ندم على ما أحده	نه	فرده قطع في ذلك ك	ك
و	ولو ظننه فلساً فسرقة	ونهب	قاطع الطريق ذلك فبان ديناراً قطع و	من	سرق خمر أو ما هو و	و
ضرب	ضرب من الملاحى نظرنا	مما معهم	منه ان بلغ مكسره أو اناء الحرز نصاباً على	السن	المخمين قطع ويشترط كون	ن
ا	المسروق ما كالعبرة فلو سرقه	ثم عاد	فادعاه ملكاً لم يقطع ولو سرق مال الشركة	وقد	أدخلها شريكه حرزاً لها	ها
ف	في يده ففي قطعه أوجه	منصوراً	لحجة منها لا قطع ويشترط عدم الشبهة فلو	أخذت	لاصلاك أو فرعك أو مال ال	ال
م	مالكك ما لم يجب القطع	ويوم	القصة لو قرر الامام لطائفة من بيت المال	شيأ	فسرقه غيره هم وعرف	ف
ح	حد دنائه وان لم يقرر وكان	انما	ثب بالسرقه له فيه حق كمن يكون	من	الفقرء والمال زكاة وكذا	ا
ذ	ذهاب الطعام بالسرقه اذا	مس	الباس جوع لا قطع واشترط أهل	العلم	الحرز في السرقة وهو و	و
و	وجود ما بعد حفظا في	عشر (ة)	الناس وعرفهم وفيمن أعاد حراراً فسرقة منه خلاف	في الشرع	الاصح يقطع ولو ضمنه	مه
ف	في حرز مقصوب نجاء	من	يملك الحرز ففتحته وأخذ وسرق ما	و	ضع فيه لم يقطع عندهم	م
وفي	وفي غيره خلاف ولو غصب	جاء	لا أو غيرها فاحرزها بجزء نجاء المالك و	الا	موال التي للغاصب بحذاء	ا
ال	المغصوب فسرقة واجب أيا	دى الا	موال ولا يقطع على الاصح ولا يقطع جاحد و	د	بينة ولا مختلس وهو و	و
ب	بنفسه لو نهب حرزاً و	ولى	اخراج المال غيره فلا قطع ولو حفر المنقو	ب	معاقطع المخرج ولو ان السارق	ق
سى	سبيله في ماء أو رماء	من	الحرز الى خارجة قطع ولو حليت طفلاً	ونظمت	عليه فلا تفسد الجبيع	ع
ط	طفلك وما عليه قال	عامه	أصحابنا الصحيح لا يقطع واثبات المالك عند	القا	ضى شرط فلا يؤخذ	ذ
سا	سارق أقر حتى يصدق منه	قصد	ه بالقرار وهل للولى أن يقطع عبده	فيه	وجهان واذا ثبت ذلك لك	لك
ل	لزم قطع يده اليمنى	حد	ا ثم ان عاد قطعت رجله اليسرى	ثم	ان عاد به قطع ع	ع
م	منه يده اليسرى فان	بنى	على حاله وعاد قطعت رجله اليمنى وانتهى	لما	خسوز منه حد فان عاد	د
و	وجب تمزيقه و يقطع بسكين أو	سيفاً	خدت دهناراً غلبته بالنار أو	دخلت	محل القطع فيه ولا بأس	س
في	في الاكتفاء بكف يده	باد	ت أصابعها فان كانت يده اليمنى شلاء	زبيد	ه اليمنى وقطعت اليسرى وان	ن

و	والى بين سرقين قالو	الاقران	في القطع بل يكفى واحدا ولو سرق ثم	أخذت	بينه أكلة أو اذا	اذا
ا	ابانها سقط القطع	وأ	ما اليسار فلا يسقط عنه القطع	في	ذهبها بالباب المحاربة أو جبوها	وا
ف	فمن أخاف السبيل بمكنا	سر	ة وشوكة أن يطلب حتى يؤخذ ويجب	الاشتغال	بطلب	ل
ر	رعاية للمسلمين فن أخذ من	الاعيان	نصاب سرقة من غير شبهة قال أهل	الفقه	قطعت يده اليمنى وقطعت	ت
ا	أيضاً رجلاً له اليسرى	ثم	من قتل قتل حتماً ومن قتل ونهب قتل	عند	ذلك ثم صلب ثلاثاً فاذا	ا
ج	جاوزها أنزل و	خرج	بعضهم انه يصلب حتى يسيل صديده و	الامام	اذلزمه وماخوذه خمس	ث
م	مأبىخ نصاباً أو أخاف	بلاد	اولم يأخذ ما لا ولا نفسه عزروه وقع الا	جا	ع ان من تاب من هؤلاء	لا
و	وأصلح قبل الظفر به وبعد	الاسا	ة يسقط حده (باب حد النحر) وجملة اقرو	ل	فيه ان كل شئ	ي
في	في الاشربة أسكر كثيرة فور	وده	حرام القليل والكثير منه في حكم	الدين	سواء في التحريم ويكون	ي
ال	الحمد على المكافاة من كان	يوم	شربه صدياً أو مجنوناً أو حياً أو ذمياً و	الر	جل المكروه لا يحذفن كان حراً	ا
م	منهم جلد أربعين والعبد عشرين و	ا	ذا جعله الامام للحرثيين أو بعض قا	بى	نوابه جاز والسوط لا	لا
ضا	ضابط لتعيينه في احد الوجهين و	لثاني	يتعين والصحيح بجرى سوطاً وأيدى وعل والشايعي	رحمه الله	يحدده باقراره أو بنسنة لا	ا
ر	رائحة ونحوها يؤلفه	و	المرتكب معصية لا حد فيها ولا كفارة يعززر	والنظر	للامام فيه كل أحد حد	حد
ع	على قدره كحبس وضع وضرب دون	العشرين	في عبد والاربعة في حر ويستوى	في	هذا جميع المعاصي في الاصح	ح
و	ولو عفى مستحق الحد فأراد	من	اليه تعزيره لم يجز في الاصح و	علم	ان مستحق التعزير	ر
ا	اذا عفى فللامام التعزير في أ	شهر	الوجهين (كتاب القضاء) هو فرض كفاية و	الادب	أن لا يطالب ولو	و
ل	لم يكن يصلح للقضاء سوا	ه	تعين طلبه فان امتنع أجبر فان طلبه	وغيره	أولى منه كره والمعروف	ف
ه	هنا انهم لو قلدوه	وسلموا	الامر الى المفضل فله القبول والطلب	من	خامس أو محتاج طلب بذلك	الك
ز	زاده وكفايته جائز و	حصو	ل قاضيين فاكثري بلد جائز عند أهل	العلم و	لا ينقض أحدهما كلمة	لمة
ج	جزم حكمها الاول ولو	نهم	أعنى الخصوم أو الخصمان حكموا رجلا و	قتنا	دواله وهو يصلح لقضا	ا
ا	الحكم في غير حد لله جاز	بالرصاص	قبل الحكم ولا يشترط بعده في الاظهر و	الى	القضاء باسـتحقاق من كملت	لت
ش	شروطه أن يكون مسلماً	ثم	ذكر احراراً ولا مكافاً مجندين وان كان أمياً	في الشهر	الوجهين سمياً بما بصير انما يطابق	ي
ت	تولييه ويستحب أن لا يكون	عاد	مال الشدة بلا ضرر ولين بلا جـو	رمضا	في الامور ويسأل عن البلد ومن فيها	فيها

ر	رب أمانة وفقه ومن	ن	ي اليه العدة والة وعمن في الحبس فن كا	منهم فيهم	ا	مظالم
و	وجب اطلاقه ويسئل عما اجتمع	سنة	عند الاول من السجلات ويأخذها ويتبع	ل	لقضاء في مشاوره العلماء الفحول	
في	في المشكلات وله استخلاف واحد	ربع	في عمله ولا يتخذ بوابا ولا حاجبا في	ر	اتخذ الحكم فان احتاج فلا يؤثر	
ا	الحاجب أحد الخصمين ومن كان	و	ذو خيانة من أعوانه ووكلائه أبعدته عن مجلسه	وي	يوصى وكلاءه وأعوانه بالتقوى	
ل	لله في أعمالهم	تسعين	وليعدم المسائل قدر الحاجة وان بلغوا	فان	يعرف بهم الشهود فان	
س	سعى رجالا واتخذهم	وتعرضت	فلا يتخذهم أماء ويجهن ان لا يتعارفوا ثم اذ جرت	ك	عنده حكومة لملوك	
ر	رقيق له أو لابنه أو أبيضه	معروفة	رفعها لي خليفه ويجوز للقاضي أن يحكم	ا	وصديقه ولا يقضى ولا	
يع	يعقد في غيره ولا يتسه والحكم	ثانيا	سم له هذا لا ينعم ولا يرتضى ولا يرده الهدية	نت	عزمه عن قبولها فان كانت	
م	ممن له عادة جازا ذاتا	فا	العادة ولم تكن له حكومة حاضرة	ا	نردها فهو أولى ويحضر اذا	
طو	طوب بالضرورة في وليمة	فاض	غير تميز بل يساوي بين الناس فان	لا	ذلك وكثر أتي بمالا لا	
ي	يقطعه عن الحكم ولو حضر	على	عة للحكم وهو جائع فلا يقضى بينهم ولا هو	ل	عطش ولا في حال	
م	مسحطة ولا مفرحة ولا	سحائب	م قول ومريض مقلق ولا عند تراكم	ف	الموم ولا حاقن وخائف	
ك	كل ذلك مكروه والحالات	كر	أولى فان حكم نفذ حكمه وليفسح مجلسه و	م	ه اعتماد المسج بذلك ثم	
ش	شريع له التأديب بخصال	مه	ة ان يجلس مسة قبل القبلة وان تلازم	ن	السكينة حيث كان	
و	وان يجلس الكتاب بالقر	وما	منه تنظر معه في كتابه وان يكون العلماء عنده	كلم	زمين مجلسه للمشاوره والتكلم	
في	في المشكلات وأحوال	يدي	أهلها ويستحب أن يترك القم مطربين	ه	مجلسه محتسوما وان حضره	
ثم	ثم خصوم كثيرة فن تقدم	با	له في المجلس بدأه وان تساووا وابدأ	٩	لقرعة ويقدم السابق على غيره	
ف	في حكومة واحدة لا يريد	لكرامة	أعنى السابقين ويسوي بين الخصمين في	ا	والمجلس لكن يرفع مسلما	
عل	على كافر في المجلس	والنعمه	منه من اتر احد الخصمين أو قدم أرباب الثروة	فل	ولا يلقن من أغفل	
نف	نفس الجبة اما الدعوى فان	أ) وأضاف	من جور له تعليمها وهو ضعيف فلو شفع للخصم	ي	ما عاينه الى ذمته حتى	
ي	يغرم عنه جاز وينظر	الى	في الامناء وتدرهم وفي أموال الايتام و	س	ن وصى بهم ولو سأله أحد الناس	
ح	حضور المعزول توقف	لم	سأله عن شكواه منه فان قال حكم بشهود	ت	لحكمكم أو قال أرشيت	
ش	شيا اليه أحضره والقول فيما	يس	من سيرة قوله وان ادعى جورا فطر في دسا	١٠	حكمه فما كان على تأسيس	

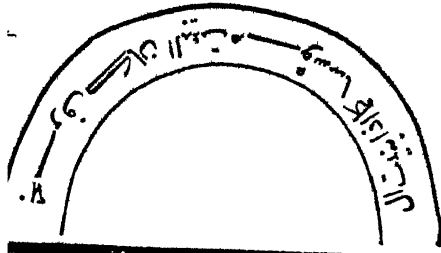
والله يدو البسيط والخبيب محمود وان كان

والله يدو البسيط والخبيب محمود وان كان

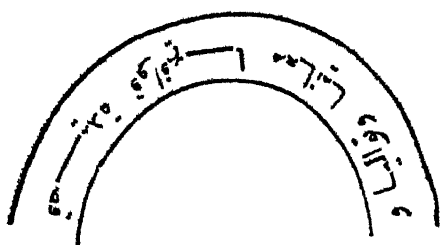
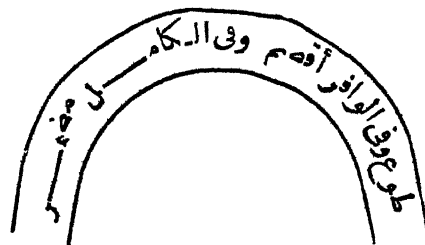
و	واحتد اديسوخ فلا يدعدل الى	نقضه والاتقن بباب صفات القضاء	المدعي	عند اذ احضر فللقاضي هنالك	ك
ا	ان يسكت فان امر بالدعوى جا ز	فاذا ادعى أحد الخصمين فأراد الاخر أن	رسمه	ويقطع عليه الكلام	م
ل	ليأخذ حق البداية بيد	ه أو ظهر منه سوء أدب نهاء فان أكثر	المجاهد	واللددعزره ومن جا	ا
مد	مدعيه او كانت دعواه يوم	ذلك باطله لم يسمعها فاذا حجت له	به	قال للاخر ماتقول فيما	ا
يد	يدعيه فان أقر فلا يحكم الا	اذا سأله الحكم لان الحكمومة	ونظرها	اليه فان أنكر حينئذ	ذ
و	ولا بدنة فلا يمكن اليقين من الا	ثنتين	و	ان نكل خلف المدعي يمينا	ا
ا	استحق وان نكل صرفه ماو	الثا	نظر	ت في الحساب الذي كان	كان
ل	لى وجئت لاحلف فلفو في	لم يلتفت عليه ثم كذا المدعي لكن لهذا	مدار	آخر اذا أراد أن يثبت	ت
ب	بمجلس آخر ونكل المدعي عليه و	حلف هو استحق وان أقام بدنة بعد اليا	س	والبحر زعمت والشهود اذا	ا
س	سألبوا العدالة أحسن العشر	ة في الرد فيقول زدني شهودا والعدول وان كا	عدو	اذا ارتابهم فرفقهم وجعل	ل
ي	يسأل كلاً عن اليومين من الشهر هو وعن الكيفية ومكان التمثل فان اتفقوا وعطه	م) وجعل	يخوفهم ثم يعطى الحق	ق	ق
ط	طالبه نعم لو قال الخصم هم	فأ	تقون مكنه من جرحهم فاذا قال	لى	ا
وا	وان سأل المدعي ملازمته قام	عليه ملازما ينفخا بجرح الشهود و	جامكية	الملازم عليه فان وافى في	ا
لخ	لخروج المهلة وسأل الحكم الى	القضاء حكمه وان جهل عدالة الشهود و	كل	ذلك الى من وكله	ه
ب	بهم وهم أهل المسائل ويتمهل اليوم	والايام حتى يعرف ما لهم ولا يسأل عنهم في	شهر	ة بل خفية فاذا علم	م
ب	بعد التهم أمر أن يقيموا البينة العا	دلة بعد التهمة علانية ولوشهد في قضية	ثلاثمائة	غير عدول فلا بد	د
م	من ردهم والمعدل اذا لم يعا	شرب) عرف ظاهره لم يكف فاذا عرفه في الباطن	دينار	جس الى قوله لانه علم	م
ا	خبره واذا شهد بعد الته	من ر	ضيه الحاكم كفى أن يقول هو عدل	ومائة	جا
و	وشهد رجلا ان بجرحه و	جب	تقديم شهادتهم او يشترط أن يفسر الجرح	أيضا	ا
ن	نشهد ان هذا الجرح قد تاب بعده	وصح قديم ولو قال المدعي مرا	لغلمان	يقفوه لاعدلهم استوقف	ف
و	والاظهر ان القاضي يحكم بعلمه وخرج	من ذلك حدود الله وان سكت الخصم و	مضا	في سكونه لاني اقرار ولا في	ي
ا	انكار جعل ناكلا ويعرفه و الى	القضاء انه ان لم يجب جواب المعتر	فين	أو المتكرين جعل ناكلا ولو قال ال	ال
ان	ان لي حسابا لا أعرفه في المعالجلة	فامهلوني ثلاثا لم يجب اماله وان ادعى أنه قضاء	وصرف	عنه الدين بابرأ ونحوه وجب	ب

ع	عليه البينة فان عجزا	ز	للدعي أن يحلف ويستحق الحق فان سأل مهلة الى	ي	أن يرفع اليه البينة أمهل في
ر	رفعها ثلاثا ثم طوب	به	وللدعي ملازمته مدة المهلة ولو أدارا	ت	للدعوى على غائب أو ميت
و	وكذا مستروصي ومجنون	وسأ	لسماع الدعوى عليهم سمعت فان أقام حجة كاملة	ا	حكم له به فاذا
ض	ضما وظهر الغائب ولو	لوا	مדת المدة سمعت حجة وكذا الصبي اذا بلغ و المر	ل	المتستر ولو ادعى على رجل
ا	اما عينا أو دينيا في	الذمة	وهو في البلد لم تسمع الدعوى في غيبته بل ان و افق	ث	وحضر طائعا والابث
أو	أولياء الشرطة له	وسير	وه اليه ولا تكاف المحبة الحضور والوكيل كا فيها	ا	وتحلف في بدته فاذا
ب	ضرب رجل في الارض فجاء	الى	الحاكم في غيبته مدع وأثبت بحق قضى من عين ما	ن	له والا فينبغي من
ا	الرجل المزم الذي	حذكه	الزمان أن يسأله انها القضية على ما كانت جارية	ي	عنده الى الحاكم الثاني
في	فيستوفي له ولا مبالاة بمتبع بعض	المخالعين	انها سماع البينة بل ينهي فان جهل عدلهم و	ا	جب أن يسميهم واذا
ا	انهي الحكم جار مع القرب	فا	ما انها البينة فشرطه مسافة القصر وليشهد عدلين نعم	ح	ويستحب أن يكتب كتابا بجامع
ل	لديه ويختص به بعد أن يأ	خذ	في ذكر المحكوم عليه ويصفه بأوصاف وافية	جا	تميزه فان أنكر الاسم وجا
م	منافكا قبل قوله بيمينه ان	ما	هو اسمه وعلى المدعي البينة انه اسمه فا	ف	ن أقامها فقال لست حليف في
د	دعواه نظرت فان كان	معهم	مشاركة له في الاسم أحضرته وأقت	ن	عليه الدعوى فان كان
ي	يعترف صارت الخصومة معه	ومع الر	جل المعترف وان أنكر فليأمر المنهي الذين شهدوا عنه	م	بزيادة الوصف فان لم يكن ثم
د	دخيل لشاركه في الاسم و	ما	وصف به حكم عليه ومن ثبت بحق عند القاضي أكرمه الله وسأل أن يكتب له كتابا	ا	ب
ف	فيه ما جرى بمحض	من	الحكم وغيره فعمل ووقع فيه وكتب نظيره وأدعه في قطره والقسطاس المكتوب	ب	ب
هو	هو من بيت المال في المصالح	خيل و	الافعلى طالبه ومحاضر الوعد أو الشهر على قد رو	ع	جودها يجمع مع ما وقع
م	منها ويربط ويكتب عليه المدة التي	دخل	فيها ويميزه والمترجم للقاضي يتعدد بحسب ما يعرض اربعة في الزنا لانا نه	د	د
ا	خبرهم شهادة وان حكم باجتهاد جا	زيد أنه	ان خالف النص والاجماع والقياس وجب تفويض الحكم ونقضه ولو قال ال	ال	ال
و	وخصمه منكران القاضي حكم له	فوقف	القاضي على ذلك الحكم فان عرف وجود	ف	ه كان حكمه بما عرف
ن	نافذا باب القسمة و	الى	لقسمة اذا كان منصوبا من قبل الامام فا	ا	نه يشترط كونه ذكرا
م	معدلا مراعا رفا بما تحا	ول	به القسمة من الحساب والمساحة فان كان فيهما تقايض وتقوم وجب قاسمان والا فنقول ل	ل	ل
ح	حصلت الكفاية بواحد فان كان	يوم	القسمة في بيت المال شي فاجرة منه في عمر ف النزع والافعلى الشركاء ويثبت	ت	ت

ذ	ذلك موزعاً على الحصص	من	المال كل بقسطه وما لا ينقسم بجوهرين	بض	فيه الشركاء ولورضوا	ا
و	وقالوا انقسمه ونفرقه	شعباً	منعناهم وما يبطل به نفعه المقصود كبراً لدو	الى	والحمام الصغير فليس	س
ف	فيه قسمة الا	ن (بتر	اضون ولو كانت القسمة مضره بأحدهم نظرت) ان	كان الطالب لها هو الذي	ي	
و	وقع الضرر به منع	وا	س طابها شركاؤه أجيبوا وانقسمه التي	توقا	بها الحق وق منها ما ليس	س
في	فيه تعاضل فيقسم أجزاءها	خذلما	في القسمة الاخر أوبه ادلها كما أمر	بالله	بالعدل ويكسب كل	كل
ا	اسمه في رقعة تفر	زبه	ثم تدرج الرقاع في بنادق متساوية من	قابله	شيء منها لم يفر	ثم م
ل	ليخرجها على الاجز	ابل	لو كسب الاجزاء وأخرج على الاسماء جازو	الله	أعلم ويحتز عن تفريق حصته	ه
ك	كل واحد ولا تبطلها	المنافرة	بعدها وأما قسمة التعديل فتكون مثلاً	بر	بع وأرض تختلف أجزاءها ثم	م
ا	القسمة هذه قسمة اجبار	فا	ن استوت قيمة دارين فاعطى كل داراً أو تر	ضوا	جواز وان كره البعض	ض
م	منهم وان لم يكن	غار	ما لم يجبر وفي ثياب وعبيد من نوع يجيزو	نه	لامن نوعين ثم	م
ل	لنذكر قسمة الرد فيس	عليهم	فيها الجبار وهي ان يكون بأحد الجانبين بئراً	و	أشياء لا تتصور	ر
ا	القسمة فيها فيحتاج أحدها	يوم	القسمة ان يرد قسط قيمة الرائد الذي	ملكه	فيجب هنا الرضا بالقسمة	ة
ح	حين القرعة وبعدها في الاصح	الثاني	يكفي قبلها او قسمة التعديل بيع وقسمة الا	الاطهر	رافراز ولو اقسمت حقاً	قا
ذو	دووه بالتراضي حين بدأ	وابا	القرعة اشترط الرضا بعدها ما من مصوب	له	مرتبة	ي
ف	في حقته خروج القرعة فان	د منهم أ	حدد وأقام بينة بحيف أو غط عليه	في	قسمة اجبار بقضت ثم	م
ي	يطرف فيما قسم بالتراضي فان كان	ما	قسمة يبيع فلا أثر للغلط و	جنا	ية الحيف وغيره فيه	ه
ا	أصل لا يوجب الدعاوى	و	ابيناتهم من وجد عيناه عند أحرفا	نه	يجوز له ان يرضاه بنفسه	نفسه
ل	لك ان اذا غشي حدوث	قتل	أو قسمة ما لم يجز الا بالقاضي ومن بعده حق	ثم	وجد له أموالاً استوفى منها	ا
س	سواء كانت جنس ماله أو	شيأ	غيره وان كان مقراً غير متمنع فلا يخلو	انتقل	الى الحاكم والمدعى اذا	ا
ر	رام دعوى نقدين قد مره	كثيرا	كان أو قبله لا وجنسه ونوعه أو عيناً بنضبط	الامر في	وصفها وصفها يوم وم	وم
ي	يدعى بصيقات المسلم وان	حدث	هم اتف وجب ذكر ان قسمة ومن ادعى	الملك	في نكاح ذكر في اثبات	ت
ع	عقده له بولي وشاهدين من	بعض العد	ول) ولا يكفي الاطلاق في الاصح ويو	الى	في نكاح الامه انه حصل	صل
مح	مخوف من العنت و	انه	الجزءه عن طول حرة والاصح ان (أمير	المؤمنين	لا يكافئه ذلك في العقود المالية	ة



ب	بل يكفى الاطلاق واذا	سمع	القاضى البينة الكاملة لم يخاف المدعى معها	و	لو قال أوفيته أو أبرأني أو وهب	ب
و	وأقبضني حلف على نفي	المعا	في هذه ولو ادعى عليه بفسق الشهود	لد	أشهادة فوجهان الأصح	ح
ل	له تخليفه ولو قال لي مأبر	زبه	صدق وارفع به قاهم لو نفي أمهلنا	ه	ثلاثا والناس أحرار	ر
م	من الأصل فاذا سمعنا بالغين	يقولون	نحن أحرار صدقناهم والصبي اذا ادعى	المالك	فيه رجل ولم يعرف	ف
ك	كونه حرا نظرت فان كان	مر	سلا لا يده عليه فلا بد من البينة عند	الناس	ظرفي الحكم وان كان	كان
شو	شوهه في يده فحقن	نوا	فقته ونحكم له بملكه الايد المنتقط وان	صر	حبدعوى دين مؤجل لم نسمعها	ا
ف	فان ادعى عليه مالا فقال	هذا	المال لا يجب على لم يقبل ذلك من	مدعى عليه حتى يقول ولا يجب ان يطلب	لب	لب
م	منه بشئ والاجعله	السلطان	ناكل ثم يخاف المدعى حينئذ في حكم	الله	على دون ما ادعى	ي
ف	فيستحقه ومن ادعى	على	رجل قرضا ونحوه فقال لا يستحق	في	ذمتي شيئا وسكت	ت
ع	عذجو واباكفياو	الخلاص	فيما اذا أجاب بنفي السبب فيمئذ قالو	ايا	قي باليمين حلف على النفي المبهم	م
و	والصحيح لا يقبل بيمينه	حتى	ينفي فيها السبب والمرهون اذا لاز	مه	فيه من يده عليه فقال هو	و
لن	لن يلزمي تسليمه كفاه ومن	يتو	لى حفظ مل برهن أو اجارة وأقر به لملك	فا	نكر المالك الارتم ان فليس	س
في	فيه الايمين المالك اذا	طا	ل به ان لم يقم بينة فلو قال المال لابي الصغير	او عطا في	هذا بعض الناس	س
ا	أحفظه له أو ابس هو	لكم	بل هو صدقة أولى منه قدر	ألف دينار	والباقي رجل مجهول فما	ا
ل	لهم نزعهم ولا تصرف عن	جنايه	الخصومة فيحلف انه لا يلزمه التسليم	وأجرى	على حاله ما لم يقم بذلك	ك
ب	بينة ولو أقربه ليعين	فا	ن صدقه انه لا انتقلت الخصومة منها	لى	ملك وان كذبه ما	ما
سى	سئل تركناه في يد المقر ولا	في الامر	في الأصح الى ان يثبت بها مالك وان	الجاء	الى غائب معروفة فحين اذا	اذ
طو	طويت وصرفت الخصومة عنه	وفي	المال تبقى الدعوى على غائب وهى جا	ثرة	والحكومة مع العبد الجاني فيما	ا
ال	الزمه عقوبة وان كان	الثا	بت بجنايته مالا فالحكومة مع السيد	والجاء	نى لا اقرار له ولو طالب	ب
ر	رجل رجلا وقال	نى	أجرتك نصف الدار بعشرين درهما	مكية	وقال الا تخربل أجرتنى	نى
ج	جالتها بعشرين مصرية وجاء	من	كل بينة تعارضنا لوتة ازا في دارا	وشغل	تحت يدهما أو تحت	ت
ز	زيد ويده وأقـامو	شهر	كل بينة انهم املكه تعارضتا وسقطتا ولا تميز	بأمر	الكثرة فلو كان أحدهما	ا
مق	مقيما بذلك شاهدين و	شو	هدمه الاخر عشرة فلا ترجع عند	الجها	بذو ويرجح شاهدان في قول	ل



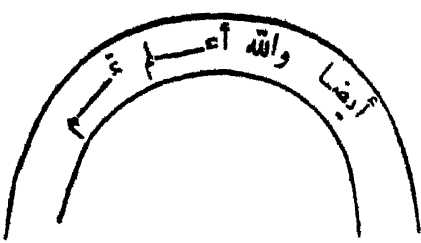
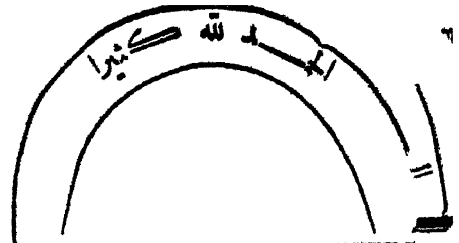
ط	طاعتهم على شاهد وبين وماز	ال	العلماء يقدمون صاحب اليد لكن لا يور	د	ها أولابل الخارج يسبق ق
و	ويقيم بينته ثم هو بعده ولو	أخذ	الخارج العين بالحكم ثم حضرت للدخل بينة	و	أقامها سمعت واستخلص ص
ع	عند ذلك العين وحكم له	السلطان	بها ان اعتمدت بغيته بينته عند	البلاد	ونحوه ولو قال الخارج مشترى ي
و	وملكى انتقل الى فيها	الملك	منك وشهدت بذلك بينة قدمت ولو	وصلت	بينته تشهد بقراره لزيد د
في	في ملك ثم ادعاه لم يسمعها	النا	ظرفي الحكم الا اذا ذكر انه انتقل	الى	ملكه به بذلك ولو شهد له ه
ال	البينة بملك مؤرخ وتقا	صر	ت بينة الاخر فلم تؤرخ فيه ماسوا ولو أرخ	هذا	هذا فالتقدم أقدم وأقوا قوا
و	ولا أثر للتاريخ مع اليدو	المهور	والاجرة والزيادة الحادثة من	التاريخ	المستحق ولو شهد بملكه في في
ا	أمس لم يقبل حتى يقول	وهو	بملكها الآن أولا نعلم للملكه من	يوم	ملكها من قبله الشهادة بملكه ه
في	في الحال لان الاستصحاب	حصن عظيم	ولو أثبت بملكه شجر او دابة استحق	النا	بنت من الحمل لا ولد امنفصلا ا
ر	راحتبه ولا ثمرة موجودة	به	ولو اشترى شيئا فاستحق رجوع على	من	باعه ولا تلزم م
ا	القيمة بل اذا رد الثمن	انحسمت	مادة الطالب ولو تداعيا ثمراء عين	من	رجل وهي في يده سمع ع
ق	قوله فن أقر له أخذها وأصح	الخلاف	لا يحلف للثاني والافان أقام بينة بين احدا	الحرم	تاريخها والاخرى صفر قدمنا ا
ص	صاحب المحرم وان استويا	في	التاريخ أو لم تؤرخ احداهما تعارضتا	سنة	النعارض انهما يسقطان ن
م	معاً على الصحيح ولو مات عن	مخالف	وموافق في الدين من الورثة وادعى كل و	ار	ثانته انما مات على ي
و	وفق دينه وكان كافرا فالحائز	سهام	الميراث الكافر الذي هو ولد نأبيه تا	يعو	لواقام كل بينة مطلقة بما ا
في	في دعواه قدمنا المسلم	وتلك	البينتان أو شهدت احداهما انه مات يوم	ثمان	من الشهر وآخر كلامه وهو و
ال	الاسلام ثم شهدت	الا	خري ان آخر كلامه الكفر تعارضتا ولو لم ي	رف ما د	ينه وشهدت لكل بينة وأطلقت ت
كا	كانتا متعارضتين ولو مات في أ	طراف	البلاد كافر وخلف مسلما وكافرا ولد	يهو	قال المسلم هو و
م	مات قبل ان أسلم	ثم	كذبه الاخر صدق المسلم بيمينه ولو	قد	م كل ومعه بينة بما ادعا ا
ل	لزم تقديم الكافر ولو	طلع	على ان اسلام الابن في رمضان وقال المسلم	جا	موته في شعبان والكافر قال ل
م	مات في شوال قدم الكافرو	تعزى اليه	(باب اليمين في الدعاوى) ومن ادعى	الى الثاني	حقا ام في دين أو في ي
ضم	ضمن أو غيره وليس للسدي	يوم	الدعوى بينة وكانت غير دم وأراد	منه	اليمين حلف فان نكل عنها ا
ر	ردت على المدعى الا ان كان	الثاني	غير معين كالمسلمين حبس حتى يكلف وقيل يسلم وعود	يسلم وعود	اليمين هنا متعذر ومن جاء وهو و

م	مددع دما وهنالك لوث	و	جب للمدعي أن يحلف خمسين عينا من طنها	صادقة	واستحق الدية ولا يأتي فيها
ق	قود ولو حلف عشرين حلفنا	العشرين	على قدر الارث فان حلفوا على غير العمدة	فانا	يلزمها العاقلة أو على عمد أبدا
طو	طوب بها القاتل وان نكل	من (الورثة	أحد حلف الباقيون حصتهم ويحلف المدعي عليه)	في	غير اللوث جرياء على
ع	عادة الدعاوى لكن ها	ذي	يحلف فيها خمسين عينا واللوث مثل أن يفترق	رجا	ل عن قتيل أو يوجد بحلة الاعداء
و	وهي صغيرة قنيل أو قال ذوو	القعدة	عن الشهادة كنساء وصبيان وعبيد	وفا	سقين فلو شهدا ثنان وكان كان
في	فيها ما واحد يقول قتله	سنة ثلاث وغماية	وقال الآخر عنده أدا	عها	قنيله سنة أربع فخاثر جائر
ا	أن يكون لوثا وقيل لا	و	لو ادعى على رجل أنه قنيل مورثه	و	سمعت دعواه وهنالك لوث فخا
ل	له رجل وأقر بقتله فالحق	في	التسامة الذي ثبت لا يبطل بذلك	انتظا	مه ولو ادعى عليه حرجا أو و
خ	خاصمه في طرف وتم كاذبنا	أول	الكلام لو لم يلتفت اليه وشعا	رها	ذه مشمار سائر الدعاوى ويجوز
في	فيها الحلف الجبيلة وان كان	يوم	اليمين يحسن بالعسرية ويستحب التغليظ	و	ذلك اذا كان الاختلاف
ف	في غير مال أو مال لا ينقص	من	النصاب والتغليظ بالزمان والمكان كما سبق في الل	مان وعود	والأياضا التغليظ بزيادة الاسما
و	والصفات كل ذلك	سنة	كقوله والله العظيم الرحمن الرحيم فهذا	ه صاد	عة للقاوب ويحلف على الفعل
ال	المنسوب اليه على البت وكذا	ار	جل حلف على اثبات فعل غيره ومامسا	قه	النفي لفعل دخيل
م	من غير فعل على نفي علم لوارثنا	بع	يحلف ما علم ان مورثه وهب	و (ابر	(باب الشهادات) للعدل وصف
ج	جمعه هذه الشرائط	وثمان	هي اسلام وبلوغ وعقل وحرية و	مروء	ة وتقوى لامتهم ولا مغفل في
ت	تحمله فترده شهادة كافر وصبي	ما	بلغ ومجنون وعبد وفاسق في جرا	ته	نفسه على كبيرة فسق اذا ذا
ث	ثم من أصر على صغيرة نجس	يه	هذا المجري وفي الغناء والشعر والدف اخبا	ر) سابقة	نقضي بجوازه وابطاحته ته
م	ما عدا العود والآلات التي	أخذ	ت لله فقط وأباحوا الرقص بغير تنكير	ولا	تقبل من عادم مروءة فكل
ع	شي ارتكابه بهدم	حصن	العرض ككل غير السوق في السوق والملا	حققة	من الغنى في اليسير الذي لا
ع	بطلبه يسقطها و	ر	جمعوا في الحرف الدينية الى الأشخاص	و	اللائق بهم كصناعة خفاف
ع	سنة ودين وكل حرفة ملا	يعة	للدناءة اذا تعاطاها من لا يليق به	معا	طاهر اذت شهادته واماني
و	وارثها ومن يليه في به فلا	و (لا	تقبل من منهم كهرع لاصل وعكسه اما المعنا	رفعة	وأصداقوه فتقبل وتصح
ع	شهادة عليها أو ترد ومن	سائر	غرماء ميت أو مفلس شهدها له بال وأوج	بوالرد) في	شهادة شهود شاركت

هـ	هذا المدعى في نفع وفي كل	ما جرت به	ما كشهادته لبعده وموكله وكذا العاقلة في	دعوا (ف)	في شهود القتل ولو شهد بطلاقة	هـ
ز	زوجته ابناهما قبلت	هنا (وتق)	بل شهادة أحد الزوجين للآخر من غير ريب	رهب	بل تقبلها فيما له وعليه ومنعوا	وا
ج	جوازها على عدو وشرط	لك	بغض يحزن معه لسروره ويفرح بعصبيته و	المتدا	ول بينهم اسم انسه لا بأس	س
ا	أن يشهد له وتقبل من مبتدع	و	المغفل غير مقبول وهو من ليس يشبث وإذا	فقه	الامر لم يضبطه فلان يستعمل	و
خ	خبره ولا شهادته ومن	كان	حريصا على أدائها ويبادر بها مبادرة له	عار	عاص وتردالا فيما هو	و
ر	راجع الى حق الله فان	افتتاح	القول منه والمبادرة حسبة كشهادته بطلا	قه	فتقبل وان لم يستشهد وكذا	ا
م	ميقات عدة وعق ومثل	هذه	عفو عن قصاص ونسب وحدود الله لكن	مد	الستر في الحدود أفضل وإذا قال	ال
و	وحكم بشهادة كافرين و	الا	عبدن أو صبيين نقضه هو وغيره في شرع	الله	ولو كانا فاسقين نقض	ض
في	في الاظهر ولو شهد صبي	ما	بالغ أو رقيق أو كافر ثم أعاد هابدا	ملكه	الله رتبة السكال قبلت ثم	م
ال	الفاسق اذا تاب قبلت شهادته لا	كن على	غير واقعة قد رد فيها بعد الاختبار	وجعل	أكثرهم مدته سنة وعندهم	م
س	سائر القضايا وجميع ما	يد	على لا يكفي فيه شاهد واحد الا رمضان وا	لد	يناقول انه لا بد أن يجتمع	ع
ر	رجلان كغيره وبالزنا قالو	الا	بدمن شهادة أربعة رجال وأوهز	نما	ويقبل شاهدان فيما	ا
ي	يقربه من الزنا ويقبل	مير	المؤمنين في المال والعقود المالية	كلها	شهادة رجلين أو رجل	ل
ع	عضده امرأتان وأما غير	ال(موال	كالنكاح والطلاق والوكالة وهل الواقف اذ	قلنا) ملكه	لله كهذه وجهان والشرك	ك
و	والاسلام وسائر ما يطالع الر	جل	عليه غالباً في شترطيه رجلان	وبعد	ذلك ما لا تراه الرجال غالباً كنفاً	س
ال	المرأة وبكرتها والارتضاع	بدر(هاو	عيوب النساء المستورة فتثبت بأربع نسوة ويثبت	هذا (برجلين	أيضاً وما يثبت بأمرأتين وذكر	ر
من	من الحقوق يثبت في حكم	الدين	بشاهد وعين الا عيوب النساء ونحوها أما الو	قف) فن	حلف مع شاهدان موثره	هـ
س	سبل هذا وقفاً لا صح من مذهب	محمد بن	ادريس رحمه الله ثبت به بذلك انه	وقف	والشهادة على الفم عمل نحو	و
ر	رى وضرب وغصب و	زياد	ة ونقصان ونحوها فلا تجوز الشهادة	على	شيء من ذلك كثر أو شهد	ا
ح	حتى تشاهده بعينك فعند	السكا	فة الاصم يقبل هنا وان كانت على قول و	هذا	مثل تحمل للشهادات	ت
م	من أهله والنكاح ومن ا	لي	أو طلاقاً أو قرأ كتاباً بشرط رؤيته وسماع	الكتاب	ونحوه فلا تقبل من الاعما	ا
ك	كذلك الاصم اذا كلمه	و	ومصغ. ذنه يكلمه فيه ولا زمه الى القاض	(ي) و(اد	اها أو تحملها قبل العمى أو تحمل	ل
ش	شهادة عليها وعند الاداء	ما	سقوط أجبرها القاضي ليرأها الشاهد و	(لو) وجد	وارجلا وهو بالبدالة موصوف	ف

و	وأخبرهم أنها هي جا	زا	لتحمل على الأصح وتجوز الشهادة بما حصل	ل	الاستفاضة من نسب وكذا موت	ت
ف	في آدمي وعتق وولاء كما يقا	ل	ووقف ونكاح ومالك في الأصح ولا	س	شرطها وهو أن يستفيض ويتضح	ح
ثم	ثم يسمعه من جع يؤمن	مو	أطأهم عليه ويبعد اجتماعهم على كذب	أ	أو خطأ	ه
م	ممنوعة بل إذا انضم إليها	لانا (خ)	بالدار مثلا والسكنى والنصرف مدة طويلة	ل	لم (ل) أو لم (ل) أو لم (ل)	م
ف	فطلب الاداء فامتنع أثم ولا يجبره	السلطان	لانه يفسد بالامتناع ومن طلب لها ولم	تجد	معها ثانياً نظرت فإذا كانت	ح
ا	الشهادة مما يثبت فيها	الملك	بشاهد وعين كمال ومتملقاته فا	له	من عذروا ويوجب أدائها والافلا	ا
عل	على الأصح ولو شهد فيما	النا	فع فيه شاهد وعين أحد الشاهدين وقال لا	تأ (نخ)	تأ (نخ) باليمين معه لم يجز بل	ل
ن	نأمر بأدائها فان أ	صر	على الامتناع أثم ولا يجز في ذلك تأ	ويلا	ولوجب أدائها شروط لا تتعلق	ق
في	في الذمة الاثم الابهام القرب	قا	لو اوحده مسافة العدوى وما زاد لا تجب	فيه	الاجابة الثاني العدة أما	ا
ال	العاسق المجمع على فسقه فلا	يما	رى في ان الصحيح عدم وجوب الاداء عليه و	قد (ر)	وي ان وجوب الاداء الفاسق فيه	فيه
ر	مضارع العدل الثالث عدم العذر (يس)	على	المريض اجابة بل يبعث اليه (فصل) اذا	أذنت له	أذنت له	ه
وا	والأنا شاهد بكذا فاشهدك أو	قدم	الى القاضي وسمعه يشهد عنده وكذا	ان	لم يحضر قاض بل كان سامعاً	معاً
له	له يقول أشهدان لفلان من ثمن	الجد	أو أو مبيع الفاء على الأصح والادعالا	يصلح	الا في حق آدمي اما في	ي
ز	زنا ونحوه يثبت له حد الله فلا	والا	صل اذا مات أو جازت شهادة الفرع	ما	اذا فسق أو ارتد فلا	ا
ج	جواز لها ولا يسوغ في الا	جتهاد	قبول شاهدي فرع لردود الشهادة فان	وجد	كاملة حال رفعها	فعا
و	وأديا الشهادة جاز وجمعا	ناهضا	ن بالتحمل عن اثنين وقيل يشترط أربعة	و	الرجوع بعد الحكم وقبل حدوث	ث
ال	الاستيفاء بالمال لا ينقض و	با	لعقوبة والقصاص ينقض أو بعده فلا ولو	كان	رجوع الشهود عما منهم	م
ط	طوبوا بالقصاص وان صرح (عبا)	عبا	رهم بالخطا فالدية ورجوع القاضي كرجوع	هم (لا)	عذر له مما عليهم	ف
و	وان رجعوا جميعا فاصحاب	الخلافة	ينظر فيما يقتضي رجوعهم فان كان يؤد	ي	الى وجوب القصاص فلا دفاع	ف
ي	يدفعه عن الجميع أو الدية	قا	لو يكون عليه نصفها وعليهم نصفها و	عند	نالور جمع مذك ضم أيضا	ا
ل	لكن لورجع الولي كان قا	عما	عنهم بالجمع ولورجع الشهود في مال غرمو	ه مبسوطا	عليهم ولا يقول الواجب	ب
ن	مقبوض من الشاهدين الاولين (نعم)	في	ما اذ رجع بعضهم وبقي منهم نصاب خلا	ف (ن)	أحد الوجهين يلزمهم بعض المال	ال
وفي	وفي الصحيح لا يلزمهم شيء	اصلا	باب الاقرار رار (ع) اذا أقر بحق للنسا	في	صح ان كان مطلقا التصرف	في

و	وكذا أوشى وشى وكان تكر	ير	مبالوا لزم شيان وبكذا كذا	لا	بالواو شى واحد وقالوا
ل	لوقال عندي درهم افا	كل	الوجهين يلزمه درهم أو كذا درهم بالضم أو الكسر يلزم		درهم وكذا وكذا درهم باعادة
و	واو لزمه درهم ان	هذا ان	نصب درهم افا ن رفعه أو جره لزم درهم ويجذف الواو		بوجه دون درهم او واحد
في	في الجميع ولوقال لهذا	التا	جر في ذمتي ألف ودرهم لزم الدرهم وله	سالك	مشاء في تفسير الالف بل
ا	اذا قال خمسة وعشرون د	ر	هافقه ذيل الخمسة م جملة والصحيح في	هذه ا	ن الجميع درهم ولو حق
لك	لك ان الدرهم ناقصة واتحدتار	يج	لا قرار والنفسير واتصل قبل وان لم يتصل	فلا طريق التي	نكم هم ا فيه
ا	انه ان كانت درهم البلد	و	اقبلة لم يقبل والاقبل وان فسر الدر	ا	هم بما هو ومعيب
م	مغشوش فكلنا قصة والتفضيل	بتمامه يتم	فيه وان قال لك من واحد الى عشرة ا	خذت	منه تسعة وان قال عندي
ل	له كتاب في صندوق لرم	الكتاب	دون الصندوق أو صناديق فيها كتب لزم	منها	الصناديق دون ما هي
م	من الكتب وكذا عبد عليه عمامة	في	الاصح أو فرس بمرجه أو جارية بكر لزمه	البكارية و	السرور أو ان لك مالا
و	وهو في ميراث أبي حكمتنا	اليوم	بانه أقر على أبيه بدين أو في ميراثي منه فوعد	شرعت	فيه لا يلزمك ومضى
ق	قال درهم درهم كان	الثاني	نا كيد ابنا درهم ودرهم فانه يلزمه درهمان	لا	بشرط التأكيده فقط
و	ولو قال له على	من المال	درهم ودرهم ودرهم فلا أولين درهمان عندها	هل العلم	وأما اشالت فاذا
ص	صرح بانه تأكيده للاول فا	شهر	الوجهين يلزمه ثلاثة وكذا ان أطلق ولو	و	كد الثاني بالثالث قالوا
و	وجب درهمان وان أقر في	المحرم بال	ألف وفي صفر بخمسة مائة ولم يذكر لاحدهما	الفضل	بوصف ولا حملا
ت	تميز بسبب بان قال	أحد	هاتم شلغم مبيع والاخر قرض دخل الاقل	منها	في الاكثر وان كانت
م	مختلفة لزم الجميع وفي	أشهر	القولين لوقال له على ألف درهم	جا	ت من ثمن خيرا وكان له قرض
ال	ألف فقضيته لزمه وعليه في	سنة	الاسلام البينة ولوقال والد في يده ووقوم	يقتفوا	نه بالمنازعة فيها اشترى بها منكم
ع	عادم قرا لوقال له على	أربع	مائة ثم قال هي وديعة صدق وان ادعى تلفها و	ن	كان قد قال هي دين في
ر	رقبتي أو في ذمتي وجاء بالف	و	ديعة وقال هي هذه وكذبه منازعه صدق	منا	زعمه بيمينه ولو أقر من
و	وجد في يده من ثلثائة	ثلاثمائة	انما زيد ثم أقر به العمر أخذها باقرا	ره	زيد وغرم لعمره ولو وقع
ض	ضرب من الاستثناء المنصل	في	القرار ولم يستغرق صح كعشرة الاتسعة	جعل	القرار بواحد وكذا
و	وقوعه من غير الجنس كعلى	مد	طعام الادرهم وألف الاقوب في شرع	الله	جا اذا ثمن الثوب



١١٣

أقول من الألف ونه	فيه	في ذلك ويصح اقراره بنسب منه ويشترط في	ذلك	أن يصدقه الحس وأيضاً	ق
لا يكذب الشرع كسبته	تعز	بها اليك وقد عرفنا من غيرك انتساباً	خالصاً	وأن يصدقه المستحق فلو و	ل
حصل استحقاق صغير ثبت و	المحروس	نقل لانه ذابغ وكذبه لم يطلو	لو	استحققه بالغاً فكذبه فلا	ح
مدخل له اليه الابالينة	و	استحقاق الميت صحح اذا أتى به على و	جهه	وشروطه وورثه بل	س
لو قال لولد أمته هـ ذاو	الحمد لله	ولدى ولدته في ما حكى ثبت النسب	الكريم	دون الاستيلاء فلا وقال	ط
لهم عقت به في ملكي	وصل	اليها حكم الاستيلاء ان لم تكن مزوجة	ومقر	بنسب ولد أمته المزوجه	ل
كذلك لان الولد للزوج و	يا	في فيمن ألقى النسب بغيره شرطاً ملحقه (ن	با	لشروط التي ذكرناها	ك
ثم وهي أن يكون	رب	السبب الملحق به ميتاً وان يكون	من	يلحقه بالميت يـ علم	ج
يومئذاته وارث يـ حوى	على	جميع الميراث ويحوزه فان لم يحوزه لم يثبت (في	جنا	ب المقر ولا يشاركه ولومات	ز
رجل وخلف عياو	محمد	افاستحق على وحده أحاط بـ ثبت فأن ما	ت	محمد وعلى حائزاً لزم	ر
النسب وصلى الله على محمد	وآله وسلم	غاية التسليم الموحب لكرامة في دار	النعيم	تـ م	ب

يقول ملتزم طبع هذا الكتاب الجليل * بعد حمد الله سبحانه وتعالى والثناء الجزيل

قد نجز بالمطبعة البهية الجميلة * ذات البراعة في الصناعة والا لات الجلية * طبع وتصحيح هذا الكتاب
عزير المال * الذي عز أن ينسخ له ناسخ على منوال * المسمى بعنوان الشرف * أسكن الله مهمته في
الجنات أعلى الغرف * فقد أتى فيه بديع صنع لا يجارى * وحسن وضع في هذا الاسلوب لا يبارى
حيث احتوى روضه خـس ثمار في غصنه الاخضر * هذا وليس على الله يستنكر * ولما
أطلق ملتزمه النظر في رايص محاسنه البهية * سمع بالاهاق على طبعه بتلك المطبعة
السنية * السكينة بصراً عزيزه * وقاه من الآفات رب البريه * الحالة
بحارة حوش قدم العامره * ادارة حضرة محمد افندي مصطفي ذى
الماثر الباهره * وقدم طبعه المنظم * في أوائل شهر
شعبان المعظم * سنة ١٣٠٩ ألف وثلاثمائة



على ذمة حضرة الشيخ
حسن أحمد الرشيدى
الكتنى



وتسعة من هجرة سيدنا محمد صلى
الله عليه وسلم * وشرف
قدره الجليل
وكرم
()